

من شرح الوقاية المسمى بالتوضيح

教法簡注

下 册

开远市大庄清真寺印

فهرس الجزء الثاني من التوضيح

كتاب البيوع	2....	كتاب خيار الشرط	10
فصل في خيار الرؤية	13	فصل في خيار العين	15.....
باب البيع الفاسد	20	باب الاقالة	32
باب المراجعة و التولية	33	فصل في القرض	38
باب الربوا	41	باب الحقوق و الإستحقاق	49
باب السلم	51	باب المسائل المتفرقات	59
كتاب الصرف	59	كتاب الكفالة	61
فصل في كفالة الرجلين	66	كتاب الحوالة	76
كتاب القضاء	79	فصل في الحبس	82
باب التحكيم	86	مسائل شتي	91
كتاب الشهادة	97	باب في بيان من تقبل شهادة	100
باب الشهادة علي الشهادة	107	باب الرجوع عن الشهادة	108
كتاب الوكالة	110	باب الوكالة بالبيع و الشراء	112
فصل	116	باب الوكالة بالخصومة والقبض..	118.....
باب عزل الوكيل	120	كتاب الدعوي	121
باب التخالف	126	باب دعوي الرجلين	128
باب دعوي النسب	132	كتاب الاقرار	134
باب الاستثناء	137	باب إقرار المريض	138
كتاب الصلح	140	فصل في التخرج	143
كتاب المضاربة	145	باب المضارب	148
فصل في المتفرقات	150	كتاب الايداع	153
كتاب العارية	155	كتاب الهبة	158
باب الرجوع عنه	161	فصل في بيان أحكام الهبة	163
كتاب الاجارة	165	باب الاجارة الفاسدة	169
باب في ضمان الاجير	173	باب فسخ الاجارة	176
كتاب المكاتب	179	باب ما يجوز للمكاتب	180

184	باب موت المكاتب	183	باب كتابة العبد المشترك
187	كتاب الإكراه	185	كتاب الولاء
192	فصل	190	كتاب الحجر
197	كتاب الغصب	193	كتاب المأذون
203	كتاب الشفعة	200	فصل
209	باب ما يبطلها	207	باب ما تثبت الشفعة
214	كتاب المزارعة	210	باب القسمة
219	كتاب الذبائح	217	كتاب المساقاة
235	كتاب الحظر والإباحة	229	كتاب الأضحية
240	فصل في اللبس	235	فصل
247	فصل في الإستبراء	243	فصل في النظر والمس
254	كتاب إحياء الموات	250	فصل في البيع
259	كتاب الاشربة	256	فصل الشرب
267	كتاب الرهن	263	كتاب الصيد
276	باب الرهن يوضع عند عدل	270	باب ما يضع رهنه
282	فصل في مسائل متفرقة	278	باب التصرف في الرهن
287	باب ما يوجب القود	285	كتاب الجنایات
298	باب الشهادة في القتل	292	باب القود فيما دون النفس
301	فصل في ديات الاطراف	300	كتاب الديات
305	فصل في الجنين	302	فصل في الشجاج
307	فصل في الحائض المائل	306	باب ما يحدث في الطريق
310	باب جنابة المملوك	308	باب جنابة البهيمة
314	فصل في غصب القن	313	فصل في الجنابة على العبد
319	كتاب المعاقل	315	باب القسامة
324	باب الوصية بثلاث المال	320	كتاب الوصايا
332	باب الوصية للاقارب	330	باب العتق في المرض
335	فصل في وصية الذمي	334	باب الوصية بالخدمة
339	فصل في شهادة الاوصياء	335	باب الوصي
341	مسائل شتى	339	كتاب الخنثي

[illegible]

فالبشرى بالخيار ان شاء اخذ الاقل تسعين فبيع بمائة درهم ولكن هذه الواقعة اقل او اكثر
 تسعين درهم او فسخ البيع لمفرق الصفقة وان اردى المائة للبائع
 لم يرفع العقد عليها وفي الزاني وعدا كل رجل وموزون وان باع
 المذروع ثوب مثله هكذا او عاينه مائة درهم وهو اقل او
 اكثر بالبشرى ان اخذ الاقل بكذا الثمن او ترك خياره الا اذا اقيم
 المذروع وشاهده ثم اشترى فلا خيار له لعدم الغرر ثم والاكثر
 بجائنا بلا خيار البائع لان المذرع في الثوب وهو وكل وهو لا يقبله بشئ
 من الثمن الا اذا كان متصفا بالخيار او بالتناول كما افاده بقوله وان قاله في بيع
 المذروع هكذا كل ذراع بدرهم فالبشرى بالخيار ان شاء اخذ الاقل
 بقدر حصة او ترك لمفرق الصفقة وكذا اخذ كل ذراع بدرهم
 لانه اقل ذكلا ذراع بدرهم فلا بد من رعاية هذا الموضع اذ وقع منه
 التزام الزائد وفقد بضع عشرة ذراع من مائة ذراع من دار او حمام ومعه
 لا يفسد بضع عشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا ليشوع السهم لا الذراع
 او فسخه بالمال او فسخه بالمال او فسخه بالمال او فسخه بالمال

للمعالي

للمعالي

للمعالي

لو اشترى عدة امه ثيابا كان او غنما موهبة عا انه كذا عدد الشتر مثلا

فقد او اد فسد العقد لاجماله كما لو باع عدة ثياب او غنما او شتر

واحد غير يقين فسد ولو قينا جاز فانية ولو تين لم يفسد كل واحد من قين

معد وديار يقول كالتوب او شاة بعد فتيقن بفقد من فاق البيع بقله

ولكن خيره لتفق المصنف وان زاد فيه فسد لاجماله

لو اشترى ثوبا واحدا عا انه عشرة اذرع كما ذرعه يد هراخذ

بشرة ذرعه عشرة اذرع وزيادة نصف بالاختيار المصنف ولانه انقل

واخذة بتسعة وتسعة ونصف بخيار لتفق المصنف وقال ابو يوسف

ان شاء اخذه في الاول باحد عشر وفي الثاني بعشرة وقال محمد ان شاء اخذه

في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف لقابله الذين بالذوق

وهو اعدل الاقوال به ولا يدخل النزع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا نعت

ولا تسمية له فيدخل في الامح شح ينجح ولا يدخل النزع في بيع الشجر بدون

الشطع صبا بالشطع والتسمية ليفيد انه لافق وان هذا الشطع

غير مفسد لعدم الثمرة للبائع الا ان يشترطه البائع اي المشتري ولو

باعت مائة عينها بائة سواء ظفر صلاحيها اول ما بيع البصرة في الايام اما
قبل بغيره عينها فالباقى اتفاقا ولو لم يزل بعضهم وازيد في البيع في
ظاهر المذهب وقسم البيع في اثنى الخصال في الجواز لو كان الباع
اكثر من بائة ويقتطعها المشتري في الحال فبها عليه وان شئت فقلها
الاشجار فسد البيع وقال بعض من لا يقيس اذا تناهت الثمن في البيع
للتعارف فكان شرطه في البيع العقد وبقيت له عن الاسرار قال الفقهاء
وتجوز عند بعضهم استعسانا وهو قول ائمة الثلاثة واختاره
الطحاوي لقوم البولي واعلم اننا جاز ان العقد عليه بانفراجه
فمع استناده من فسخ استناده فبين من يبيع وشاة يقيت من ثلثة
وان طالع يعلو من ثلثة لعل احد العقد عليها ولو كان الثمن
على النخل في الظاهر ومع بيع الثمن في سبيل بغير سبيل البيع
لاحتار اليه او بيع الماقداء الفول الاخضر والارز والسهميم
وقسرها وبيع الجوز واللوز والفسق اي الثم الا يبيع في قشرها
الاول وفي خلاف الشافعي واما تشريها الثاني فمع اتفاقا واهم

فلو قبضه المشتري بأذنه فله في يده وتنتبه فله في يده عليه اي
لا يملكه المشتري

على المشتري بقبضه يوم قبضه كالمقبوض على سبب الشراء فان لم يملكه
لا يملكه المشتري

بعد بيان الثمن في قبضه بالقبضه ونحوه عن البيع بالبيع مع خيار المشتري
لا يملكه المشتري

فله في يده بالقبضه في يده ولا يملكه المشتري مع خيار
لا يملكه المشتري

نفسه خلافا لهما وتظلم ثمة الخلل في مسائل آتية بينها بقوله فشر الزوجه
لا يملكه المشتري

من ماله بالخيار لا يفسد رعايه لتوقف فساد على ثبوت الملك وعندهما
لا يملكه المشتري

يفسده لثبوت الملك ولا ينفق في يده كايه عليه وتدة شره مع خياره
لا يملكه المشتري

عند ثبوت لاسه ولا ينفق حيف لاسه المشتري في مده اي الخيار
لا يملكه المشتري

استثنائها وعند ثبوتها ينفق في مده بالبيع ان اردت عليه بالخيار
لا يملكه المشتري

وعند ثبوتها ينفق في مده بالبيع ان اردت عليه بالخيار
لا يملكه المشتري

تصير فله في يده بالبيع عليه بلا ضمان ان قبضه المشتري بأذنه فاولد
لا يملكه المشتري

عند اي البيع لا ينفق القبض بالايدي لعدم ثبوت الملك وعند ثبوت الملك
لا يملكه المشتري

على المشتري لثبوت ملكه ولو اجاز من له الخيار ولو اجاز ما فتح ولو لم
لا يملكه المشتري

بها صا حبه الا اذا كان لهما خيارا وفتح احدهما فليس للاخر اجازة
لا يملكه المشتري

وَمِنْهُ الْفَسْخُ هَلْ الْبَائِيَةُ بِخَوْفِ الْفَرْقِ وَالْخِيَارُ لِبَائِيَةٍ يَأْمُرُ إِذَا
رَأَى فِي الْأَمْرِ وَيَبْطُلُ خِيَارُ الرُّؤْيَى وَخِيَارُ الشُّطْرَيْنِ وَتَمَسُّهُ لَا يَنْقُصُ
كَالْإِعْتِقَادِ وَالتَّجِيرِ أَوْ مَا يَجِبُ حَقًّا لِقَوْلِهِ كَالْبَيْعِ الْمَطْلُوعِ وَالرَّهْنِ
وَالْإِجَارَةِ سَوَاءٌ كَانَتْ نَعْدَةُ الرُّؤْيَى قَبْلَ الرُّؤْيَى أَوْ بَعْدَهَا وَيَبْطُلُ
بِالْإِنْجِيهِ كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ وَالسَّامَةِ وَالْهَبَةِ بِالتَّسْلِيمِ بَعْدَ مَا لَاقَاهَا
وَكَيْفَ رُؤْيَى مَا يُرْذَنُ بِالْمَقْصُودِ كَقَوْلِهِ مَسْرُوعٌ وَمَرَامَةٌ وَجَدَابَةٌ
كَقَوْلِهِمَا أَوْ عَجِبْ هَذَا لَمْ يَكُنْ رُؤْيَى ظَاهِرٌ تَوْبٌ مَطْهُورٌ وَرُؤْيَى وَكَيْفَ نَاشِئٌ
أَوْ الْقَبْضُ لَا يَكُنْ رُؤْيَى رُسُولِهِ وَشَرْطُ رُؤْيَى دَاخِلُ الدَّارِ الْيَوْمَ أَوْ نَبَاتُهَا
لَا زِلْزَالٌ فَاحْتِشَاءُ زَيْلِ السَّلَفِ فَيَكُنْ رُؤْيَى هَارِجًا لِعَدَمِ
التَّخَاوُفِ وَفَقْعُ شَيْءٍ أَيْ وَبَيْعُهُ وَتَحْنُ لَهُ الْخِيَارُ بِشَرْطِ دُونَ بَيْعِهِ
وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ بِبَيْعِهِ الْبَيْعِ وَتَمَهُ وَذَوْقُ فَمَا يَكُنْ بِذَلِكَ وَيُوقَفُ بِذَلِكَ
مَا لَا يَكُنْ بِذَلِكَ كَعَقَارٍ وَشَجَرٍ وَمَنْ رَأَى أَحَدَ الثَّوْنَيْنِ فَاشْتَرَاهُمَا ثَمَنَ خِيَارٍ
رَأَى الْأَخِيرَ فَلَهُ رَدُّهُمَا مَا أَشَاءَ لَا يَجُوزُ رَدُّ الْأَوَّلِ وَهَذِهِ لِلْمَالِكِ تَزْيِيدُ
الْمَصْفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ خَيْرٌ أَنْ يَجِدَهُ بِمَقْبُولٍ أَوْ لَا

في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

ولو لم يكن له خيار والقبول للبائع مع حلفه وعدم تقبُّله
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

والمشترى منه في عدم رويته ومن اشترى هذا الكتاب فباع او ليس
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

منه ثم يابعد القبض او قبضه وسلم الى الموفوف له تحه بخيار عين لا رده
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

بخيار روية او شرط او المضاف في ان من قبض القبض يوجب تفريق المضافة
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

ويؤيد هذا التمام جائز وقبيله لا ثم خيار الشرط والروية منجان
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

تمامها وخيار العين منه قبل القبض لا بعده وفيما يلي خيار الروية
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

بذلك سقوطه وعن الثاني لا خيار الشرط ومعه قاضيان وغيره
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

فمن في خيار العين من وجه كسريه غيرا سويين كان
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

ثمة وليس سمي عند التجار فيه خيارا لما اخذه بكل ثمنه او كره ولا
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

يجوز استساكه ونقب ثمنه كالامانق ولو الى ما دون ثمنه مسفر والقبول
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

على الفرائض والسرقة الا اذا اميد في فلسا او فلسين او طمانا للاخذ
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

ميتوا له وهذه الثلاثة كلها يجوز ولكن تختلف فيها او غير
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

لانما في السفر ليتمو عتار وضيق ثمانية والعبر لسب اختيار ودا
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور
في البيع المبرور

1

فلا يرجع ببقائه فان خاطه او صبغه باي منه كان عيني اولت السويق

لا خفا للشب تحت

وليس عندنا باصران
هذه تقيه باصران
السيرة تقيها تلتك
توليح اقله ومن اقلنا
نرا له شاة

بسمه ثم ظهر عيبه لا يجوز ان ياخذه بابقه لا احتلا ولا ملك المشتري

بالبيع وهو الخيط والصبر والسهم وانما هي المشتري ببقائه اي

القبض كما مر من لو باع اي الثوب الخيط او الصبر او السويق الملتصق لا ينفك

بعد رؤيته عيبه لان حق البيع لا ينفك بالبيع هذا اذا لم يبيع لا

ياخذه بهيبا البائع بانه من اختياره المالك لو اعتقه قبلها اي وزير

القبض جانا بالمال او دبه او استولد ما او ملك البيع عنده او كان

طعنا ما ذاك له كله او يقدنه او ليس الشئ من ثوبه يبيع ببقائه

استحسانا عندهما وعليه الفتوى بخر ولو اعتقه عاملا او قتله لا يرجع

به لا استناع الرد ينقله والامه ان كل من وقع جازم للبائع اخذه بهيبا

لا يرجع بافراج عن ملكه والاربع اختيار وان شري بيضا او طعنا

او قتاد او خيار او جوز او نحوها وكسره فوجله فاسدا فان امسك

ان يستف بخر ولو علفا للرد وان فله ان لا يتناول منه فصار بعد علمه ببقائه

نقصانه ولو علم ببقائه قبل كسره بخره وانما لم يخزن ان يستف بخره

لَتَنَاقُوتَ قِيَمَةً نَحْوَ الْمَثَلِيِّ لَتَسَاوِي قِيَمَتَهُ فَلَا يَمُتُهُ التَّبَعِيْنَ وَمَا وَاقَهُ
 الْمَغِيبُ وَكَوْنُهُ فِي هَاجَتِهِ وَلَبَسَهُ رِيَالًا يَلْبِيهِ فَمِنْهُ الْمَرْدُ وَلَكُلَّ مَعِيَدٍ

بالبعب...
الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

الرب...
الرب...
الرب...

في البيع عليه المباح
في البيع للمنافع

هذا القول ارفع وانسب بالقياس ولو اشترى جارية فوطئها او
قبضا او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا اي بكرا لان

لانتا وتبا ورجع بنقصان لا استناع الرد الا اذا قبضا البائع لان
الاستناع لمحرم اذا رضى ارتفع ولو باع شيئا بشرط البراءة عند كل

عيب فتح البيع وان لم يرد لها مطلقا للشافعي لان البراءة عن الحقوق
المحصولة لا تقع عنده وزم عندنا لهدم افضائها الى المنازعة

ثم هذه البراءة تشمل العيب الوجودي والحادث بعد العقد قبل
القضاء وخضع محمد بالوجود وصار الله على سيدنا محمد وعلى

اجمعت با. البيع الفاسد
المراد بالفاسد هنا المنفع مجازا عرفيا فيعبر بالباطل والمكروه وقد

يكو فيه بطلان الصحيح بطلان بيع ما ليس مال املا كالدم
المسفوح فياز بيع كبد وطحال واليمين يسوى سكر وجراذ ولا فرق

وخلف المسلم بين يمينه يحلف انفسها او نحوه ولو بدوثة
الخنكار والحر المسلم ولو يؤول الحطب ونحوه اي بما ليس

التمت ما في المتن
التمت ما في المتن
التمت ما في المتن

هذا الجرح
المحرم من الملتصق
اليمين
بغير الا اذا اشترط
البراءة فيرد لها
لعدم الشرط

بهاء فانه باطل مطلقا وكذا بطل بيع امر الولد والمدير والمكاتب
 واما بيع ما هو مال عند الكافر فكذلك بطل بانه غير متقوم اي غير
 صالح الانتفاع به ابن كمال فليحفظ لالحرم والخمر والخنزير بجميع اجزائه
 وميتة بالذبح غير الشري فانها عندهم مال ايضا مثلها فان
 بيع باليمن اي الذهب والفضة والفلس بطل في الكل وان يرد
 في العرف او بـ العرف فيه بطل في العرف فاسد فيملكه بالتقنين
 بقرينة فان الناسد هو المبيع في الاقل والما يسد بقرينة
 فصار مملوكا بالقيمة بخلاف الباطل فانه غير صحيح اصلا وبطل ببيع
 في حكم الحر وكتبه اي دينه فانه الى ميتة وان لم يمت اي
 قبل من كل واحد منهما خلافا لهما بخلاف بيع من حكم الحر
 او فهو اولى بغيره فانه يقع بقرينة اتفاقا كما وقع ببيع كل حكم
 الى وقف فانه يقع في المبيع وبطل ببيع المهدوم كبيع حيف التقوى
 كما اذا كان سيفه دار رجل وعلوها لآخر فستطاول سيفه الطول
 وهذا فسخ ما حرم العلو لانه يجوز لان المبيع حينئذ لا يكون

21. |

الذي هو من جنس النخيل وليس بماء وكثير الغمامين اي ساغ الاطياب من
الذي هو من جنس النخيل وليس بماء وكثير الغمامين اي ساغ الاطياب من
الذي هو من جنس النخيل وليس بماء وكثير الغمامين اي ساغ الاطياب من

المخ والماتح اي ساغ البطون من الحين والنتاج بكسر النون جبل
المخ والماتح اي ساغ البطون من الحين والنتاج بكسر النون جبل
المخ والماتح اي ساغ البطون من الحين والنتاج بكسر النون جبل

الجبلة اي نتاج النخيل ليدان وادى فان غلها بعد وم ويطا بيع
الجبلة اي نتاج النخيل ليدان وادى فان غلها بعد وم ويطا بيع
الجبلة اي نتاج النخيل ليدان وادى فان غلها بعد وم ويطا بيع

بجميع ادمي وكذا بوله شال يغلب عليه التراب فلو كان مغلوبا
بجميع ادمي وكذا بوله شال يغلب عليه التراب فلو كان مغلوبا
بجميع ادمي وكذا بوله شال يغلب عليه التراب فلو كان مغلوبا

خلف الماء بمراره والقياس قال على جوار بيض بظلمة فان
خلف الماء بمراره والقياس قال على جوار بيض بظلمة فان
خلف الماء بمراره والقياس قال على جوار بيض بظلمة فان

التراب بل كذا كل مغلوب بعد ما كرماد وكذا بيع كل جزء
التراب بل كذا كل مغلوب بعد ما كرماد وكذا بيع كل جزء
التراب بل كذا كل مغلوب بعد ما كرماد وكذا بيع كل جزء

اي لا ادى كسعره وعظم وعصب وجلد ولا يجوز الانتفاع
اي لا ادى كسعره وعظم وعصب وجلد ولا يجوز الانتفاع
اي لا ادى كسعره وعظم وعصب وجلد ولا يجوز الانتفاع

وعاء ولوامه على الاظهر لانه حذر لايضا وكذا شغل الخنزير
وعاء ولوامه على الاظهر لانه حذر لايضا وكذا شغل الخنزير
وعاء ولوامه على الاظهر لانه حذر لايضا وكذا شغل الخنزير

دليل على طهارته مطلقا صانية وعلى قول محمد بن يونس استعماله
مفسد لشهر الخنزير كما هو عادة أهل الصين ليهوم البلوى وكل

بيع ما ليس في ملكه كبيع طير في الهواء وسكن في الماء قبل استيادها
وكبيع حربة القتياد والقوام وفي ما يفتل بطنه الغريبة من
الصيد واللؤلؤ، كون قضاها صد وما كما بطل بيع صبي لا يفتل

وتحتون شيئا وصفتها وشراؤها فلما أراد بيان حكم البيع الناسد
قال وحلفه عدم ملك الشئ أياه اذا قبضه فلا ضمان له وكل البيع
عنده لانه امانته وفتح في القصة فثان قبل وعليه الفتوى بخلاف

البيع الناسد فانه اذا قبضه ملكه فسيجى بمانه ان شاء الله تعالى
وتشترع في بيان بقوله ونفسك ببيع ما سكت اي لم يدركه عن
التمني وبيع عروفي اي متاع القتي فخر وعلمه فينقذ البيع

في العروفي لا في الخنزير كما مر ونفسك ببيع سهل مبيد ثم الت في مكان
لا يؤخذ الا بميله لا يجوز عن تسليمه وان اخذ بدونهما فتح ولم
خيار الزويرة اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سد ملك

في البيع فبيعه ونفسد بيعه طر فترسل في العواء لا يجوز عن تسليمه لو
 لم يرجع حتى لو باع ما لو ارسل لرجع لا تخام قح وقيل لا ورجحه
 في النضر ونفسد بيع اللبن في الفرج لا لانهم لان اللبن فيه يحدث شيا
 ففسا فذلك البائع يخطا على المشتري وبيع موقوف على ظلم الفهم
 في البيع المارة في مكان القطع وفي السراج لو سلم العيون واللبن
 بعد العقد لم ينقلب فبيحا ونفسد بيع حلد الحيوان قبل ذبحه
 وكذا ما اتى بالخلق كنوى ثم ويزر يطرح
 في بيع جذع اي كل خشب موقوف على سقف الدار او على سطحها
 لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر وكذا بيع ذراع من ثوب بجزء
 السقيض ولكن يعود هذا البيع حيحا ان يلقم البائع الجذع
 او قطع الذراع وساقها قبل فتح المشتري لان الفساد قد زال
 ونفسد المزانية وفي بيع الثمر على الشجرة بياض منه كوطب و
 عنق بقر ورسب مثل كلبه بقدر الشفعة الربو احي لو بيع
 بغير خشب جاز والملاسة وفي ان نسا وما سله على انه ان كسها

المشتري لزم البيع والمائة أي البيع على أنه إن فسد ما يباع
 إلى المشتري لزم والقاء الحجر أي البيع على أنه إن أُلغى المشتري حجره
 عليها لزم هذه البيوع فاسدة لأن انعقاده متوقف على أحد هذه
 الانفصال فتكون كالتار وفسد بيع ثوب عشرين من ثوبين
 أي الخلاء سواء كان رطباً أو يابساً كعدم الملك وإجارتها
 لأنها إجارة على استعمال عين وأما فسادها بالقاء دفننا
 لوهم أن يرا د بها مكان الرمي فأن بيعه وإجارتها جائز إذا
 لم يفتح وهذا إذا ثبت بنفسه وإن ثبت بغيره ملكه
 وجاز بيعه عنه وقال في بيع القميص والرطبة على ثلثه
 أو جزء أن كان لتقطعه أو ليُرسل دأبته فناء له جاز وإن كان
 ليترك لم يجز ويجوز أن يباع ذو القراي الأبرسم وقيل فناء
 هذا أي نزه الذي يكون منه الدور والكل المحزر ووجود
 القميص من القميص وهذا عند محمد وبه قالت الأئمة الثلاثة وبه
 بقا الأئمة الثلاثة

26

تعليمه قدوة قال
لا تأخذوا من الدنيا
شيئاً الا بطريق
الحلال والحق
والعدل والعدل
هو الاوسط
والعدل هو
العدل

بمعنى وصية لا يجوز لمصاته اذا لا يدرى مقدار ما يشغل الماء وعند
الامام الاعظم في امراى توكل المسلم ببيع ميراثه او خزينه او

شرايها ذميا وامر المحرم غيره اى غير المحرم ببيع ماله لان الوكيل
تصرف بملكه وان كره ذلك اشكر كراهته وعندنا لا يبيع لان
الوكيل لا يلى ذلك فلا يولى غيره وقولها اظهر شره نباله عن اليهان

وعليه الفتوى ولا يرفع البيع بشرط لا يتغيب العقد وفيه نفع
لأحد الطائفتين او نفع ببيع يستحق بان يكون آدميا فلو لم يستحق

اي الثوب المبيع البائع ويحيط ببراءة هذا مثال لما لا يقتضيه
العقد وفيه نفع للمشتري او يستخذه اى البائع شفعرا

او يدبره او يكاتبه مثال لما لا يقتضيه وفيه نفع لمبيع
يستحق ثم فرع على الاصل بقوله فيرفع البيع بشرط يقتضيه

فإن شرط المشتري أن لا يفتضم العتد ولكن لا فيه نفع لأحد أصلا ولو اجنبيا

فإن شرط البائع أن لا يفتضم العتد ولكن لا فيه نفع لأحد أصلا ولو اجنبيا

العتد كثيرا جدا للمشتري بشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن

أو بشرط لا يفتضم العتد ولكن لا فيه نفع لأحد أصلا ولو اجنبيا

كثيرا أن لا يترك الدابة البسيطة فإنها ليست بأصل النفع أو

لا يفتضم العتد ولكن جرى العرف به كبيع نعل عاشر

أن يحدوه البائع نهلا ويتركه أي يصنع عليه الشرأك ومثله

تضمير القتياب استعسنا للتعامل بلانك والقياس لا يجوز

فلما فرغ من بيان البوع الفاسد شرع في حكمه فقال وإذا قبض

المشتري المبيع بمعا فابعد بمرضا بانه مريحا أو دلالة

يقضه في مجلس العتد بحدوثه ولم ينفع عنه ملكه

هنا فاجتمع على واحد منها فمضى قبل قبضه وكذا بعد

مادام المبيع بحاله في ملك المشتري فها للفساد لأنه مضمون

فيمتد يوما ثم إن هلك في ملكه أو رده وجب عليه ثمنه إن كان

مثلا والابان يكون قويا فقيمة يوم قبضه لا يوم هلكه

فإن رده المشتري على بائعه بأي وجه كان كسبه أو هرقه أو

بيع او نحوها بعاره واجارة وعقب ووقع في يد بائعه
 فهو متاركة للبيع وبشرى المشتري من قيمته فان باعه
 المبيع الناسد المشتري لشخص اخر بيقا معينا او وقبه له
 وسلم او اغتبه فتح وعليه قيمته وسقط حق الفسخ لانه تظلف
 بسم حق الفسخ وانما فسخه لحق الله واذا اجتمع العتان يزوج حق
 العسل لحاجة ولا يظلف حق الفسخ بموت احد ما في حلفه وانه
 به يفسخ ويظلف الفسخ لا باخذة اي المبيع بائعه حتى يرد له منه
 لانه محبوس بالثمن بعد فان مات البائع فالمشتري احق به
 من سائر الظرماء فيه حق حسمه حتى يأخذ منه بقيته لوقاها
 او ضل له بها له وانطاب البائع ما ربح في نقد ثمنه بعد التقايف
 لا يربط للمشتري ثار ربح في حسمه فيصدق به والفرق ان
 المبيع سقطت في العقد الثاني فثبت في الحسم بخلاف الثمن فانه
 على سبقت فيه حتى لو كان سبقتا بان يكون عرفا لا يظلف به
 ايضا كما طاب ربح مال اذعاه رجل على اخر فعدته على ذلك فتدفع
 على ما طاب ربحه

تم لا وبيدهم الخ تمسيرة أخر عبر عن في النعم بقل شاية

۱۰۰

بہای اوفیہ آیہ فریغ فیہ تم ظہر عدتہ ای عدم الدین بتعداد و

ਭਾਗਾਂ

أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ الْمَأْطَابُ لَأَنْ يَكُونَ الْمَسْخُوفُ مَلُوكًا

فاسداً وقد مرَّ أن الخُبَّ لفسادِ الماءِ إلى أن يورثَ فيما يتَّصِفُ كالْمَوْضِعِ

لا فاعلا لا يتعيب لا لتعود بخلاف الحديث لعدم الملك لا لغيره والوديعه بتماثلها

فانه يؤخذ في كيدها ولو بئس او غرس فيما اشتراه شيئا فاسدا لزم

والتنبيه في العلم بالدين والسياسة والادب والعلوم
والتنبيه في العلم بالدين والسياسة والادب والعلوم
والتنبيه في العلم بالدين والسياسة والادب والعلوم

[illegible]

فانت عليه عيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياته وعظمته ولتسويقا
 فان كل واحد من هذه الاقسام من النسخ
 لا يعمل النسخة
 في دار
 لا يبيع واحد منكم ما يملكه من كتابه
 من كتابه ولا يبيع احد منكم ما يملكه من كتابه
 من كتابه ولا يبيع احد منكم ما يملكه من كتابه

هذا وطن وكروه تحت جناح العظمة السبع عند اذان الهمة الاول

والجنت فنجبت وهو أن يرب القيمة بما لا يرب منه أهله

الأخضر في أوله ثم السيل في ليرج و بجري في النعام وغيره و

فإذا بلغت السلم فبها والاشكافها لا لك لعلك الخاف

[illegible]

وَكَلِمَةُ السُّورِ عَلَى سُوْمٍ غَيْرِهِ إِذَا تَرَافَعَا بَيْنَ أَوْصِلَ وَالْإِيْتَرَفَعَا

بَذَلْهُ لَأَبْنَاهُ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مُبْذَرٌ وَكَذَلِكَ بَيَعَ عَمِيرُ بْنُ عَبْدِ
مَنْهَانَ ابْنَهُ لِقَوْمِهِ بِمِائَةِ أَوْسٍ وَكَذَلِكَ بَيَعَ

شيء الجلب أي الجلوب في الطريق إذا لم ينقرب ياهل البلد فإن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

100

المجلوب اذا وصل الى البلد تعلقت به حق العائنه واذا تلقاه منع
 العائنه عنه ففكره للفرار او ليس السفر في الوارد بل عدم علمهم
 به ففكره للفرار والاراض ولا ليس لانكره وكبره بيع الحاضر اي
 ما كان البلد للبادى موره ان البادى يخلد الطعام الى البلد و
 لا يبيع في الحال بل يطرحه في الحاضر ليعطه عنه طعا في الثمن العالي
 وهذا انما يكره في زمان قحط وعوز والا لا لعدم الفرز وكبره تفريق
 صعب عن ادى رحيم محرم به لانه عم لطن من فرق بين والى وولد
 واج وايضا اذا كان التفرير تحت ستمت كدفع احد ها
 بالحمايه اوردته بطيب بخلاف التفرير بين الكبرين فلا باس به
 لانكره بيعه من يزيده لانه عم لان يبيع قد ها وحلسا اي بساطا
 بيعه من يزيده وحلى الله على سيدنا محمد وعلى آله اجمعين
 بالاقالة
 مع كفه الرفع وسد عا رفع البيع ولكنها الايجاب والقبول و
 ها اما بلغين ما فيمن او احدى ها حال لما قلنا فقال اقلته و
 قولنا انما بلغين ما فيمن او احدى ها حال لما قلنا فقال اقلته و

لرجوعه رجع الى منهاج التعاقد بين موقوفه عن المظهر
ولا يكون الا بالاقالة فيجب نسخ البيع من
في الاصل بالمشارة او اقراره
البائع او جرائده لان هذا البيع منسوخ
في الاصل بالمشارة او اقراره
في الاصل بالمشارة او اقراره

بشرط ما يبقاء البيع وتضمنه المتعاقدين عليها وتندب في البيع الصحيح

ليقول عن من اقال منها بغيره اقال البقية عشره فوجب بيعها فاسد ومكرره

وهكذا انما نسخ في حق المتعاقدين وبيع هدي في حق غيرها

اعني ثالثها كما اذا باع دارا فالشئ في بيع بقدر البيع فلا يشترط ولاية

الشفعة في اقاله المشرى فالشئ في تحديد الشفعة وهو ثالثها وفي

فحقه بيع فاذا اكانت الاقالة في حقها بطلت بعد ولادة الامت

المسقة لتقدر النسخ بعد ثلثين من الاول فتدوا وان شرطت ان

البائع في خمسة اى الثمن او اى منه او اجله ولا يجب ذلك لكون

الاقالة في حقها وهو لا يكون الا على الثمن الاول فالشئ فاسد وكذا يجب

الثمن الاول في اقاله المشرى الا ان اقاله الا اذا تقيت البيع عند فاسدها

تمت بالاقالة وفيه الخط طمن الثمن في اى نقصان القيمة قد علم

انما يذكر المساواة والرفعة لظاهرهما في البيع المبدى راجع وشرا

بيع باساره ثمنه الاول مع فسخه والتزليه لغت فسد في غيره اى جعله

في البيع الذي يشترط فيه

ببيع النعام الذي يشاء الله
بما شاء الله من ثمنه
في البيع والاشتراك
في البيع والاشتراك
في البيع والاشتراك

واليا وشرايبه بئنه الاول بلا ذيل وشرايبه بئنه الاول بئنه

شرايبه بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول

التي فيها على بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول

فبئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول بئنه الاول

معلوم وفيه البائع المثل الاول البئنه الاول البئنه الاول البئنه الاول

بالس عام الثوب والفتراى منه اطراف الثوب بحسب نحوه والجمع

وسوق الغنم ونحوها الخ يقول قام بها بكذا ولا يقول اشترى بكذا

فانه كذا فان ظاهريته اي البائع فلامشيه خياصرا اما اخذ به

منه او حده عليه لنواب المضا واما في التولية فله حطاع منه قد

الحيانه لتحق التولية هذا عند الامام الا عظمه واما عند ابي يوسف

فيحط في عليهما وعند محمد فيحط فيهما فان ازيد البيع او استغفره

بقاره او حده ربه عيب عنده كذا بجميع الثمن خياصرا وان اشترى

البائنه ثانيا بحسب ثمنه بعد بيعه ببيع فان ربح اي باع بربحه

لم يربح عنه ما ربح وان استغفر الربح ثمنه لم يربح خلافهما

في البيع والاشتراك في البيع والاشتراك في البيع والاشتراك

36

والحمد لله إزكان ديننا وإن كان عبنا لله لأنه استقام واستقام
العبد لا يفتح بخلاف الدين والاستحقاق لياحقه ومشمه وشبهه
بما وقع عليه العهد من الثمن والبيع ويتعلق أيضا بالزيادة من غير ما
يوقع على الكائن يدوعا تابعه از حط الما من ان جعل التجار
بأصل العهد والشفيع انما ياخذ البيع مالا لا في في الزبائن أي الزيادة
والعنا مانع الحط فانه يلحق بأصل العهد ومانع الزيادة فلان حقيقة انما
يتعلق بالثمن الاول فلا يملك الغني ان يطال حقه الثابت وكل دين اجل
الاجل معلوم صح الا التمس فان تاجر جيله لا يفتح لأنه اعارة تباع
في الابتداء وموافقة مال ماله الانتفاء فعلا اعتبار الابتداء لا يلزم
التأجيل فيه كمان اعارة القارية اذ لا جبر في التبعية وعلى اعتبار الانتفاء
لا يفتح التأجيل لأنه به يميز بين الدرهم بالدرهم نفسه وفقر بوا
بما يجب تنصلا
واعلم ان القرض انما صح في متا وهو لا يرفع بالمثل عند الاستهلاك
دور قيمه من ان تعذر رد المثل بقده فيقبح استقر ان الدرهم
في القرض

الدنانير وكذا عيارها كالأونون أو يقد متقاربا في حق استقامته
 جوفه ويصغر ما عند دأول جوفه فاعلم انه في جوفه وناو حذو الكا لستحسب
 ومن استقر من النجوم الدار والداريم الفوشة فليست فليست
 مثلها كاسد والداريم قيمتها وكذا عيارها كالأونون أو يقد متقاربا في حق استقامته
 مضمون مثله فلا يبره بغلاءه وخفي ذكره في السور في حلقه
 قال في النسخة هذا قبل الدار وعند أبي يرسو عليه قيمتها يوم التفت
 وعند سعد قيمتها آخر يوم رواجها عليه الفتوى وقال أيضا وكذا
 الخلا إذا استقر من طعاما بالداري شلا فاعلم انها من التفت بك مثله فليست
 قيمته بالداري يوم افتت الله عند الشاه وعند الثالث يوم اختتمها
 ليس عليه أن يرجع منه إلى الدار فيأخذ طعاما ولو استقر فيه
 الطعام بميل فهو فيه خير من فليقه التفت في بلد الطعام فيه غال فاعلم
 بحقه فليس له حبس المظور ويؤمر المظور بأن يوثق له بكفيل حتى
 يقضيه طعامه في البلد الذي استقر منه فيه ويترك المستقر من التفت
 بنفسه التفت عند نواي الدار ويحد به فيه مذهب ولوقا مثلها
 لا ولو قيل أنه يستحقك مثاقية

للمثان حيث لا يملكه الأبعد الاستعمال فليحاز قائما لا يجوز
بل يجب عليه ان يتركه

مثله وفي الخاتمة القرن ما لا يتعلق بالجانح من الشرط والفاصل منها لا

يبتلّه ولكن اي الشرط يفر كشرط في غير ذلك فلو استقر من الفضة الميسرة

او الرقبة عما شران يردى مبيحة او جيدة كان باطلا وكذا لو اقرضها لها

او فنية في بلدة بشرط ان يوفيه في بلد اخر لان فيه جبر النفع قال في الاشباه

تكون في نفعها حرام وفي الخاتمة القرن بالشك حرام والشرط يعرفه له

وانما كان عليه بشرط ما يردى في بلد القرن لكن ان اقرضه في ياقها هامة

او مثله في بلد اخر بالشك ذلك هان وفي القرن على قبول الاجود

وقيل لا يجوز قال في الخاتمة وفيه ما وان يكن النفع وطا في القرن

فها نعم الكرم لا بأس به وفي جوابه الفتاوى اذا كان شرطا

ما اقرضه منه منفعة ومنه بدل والا فلا بأس به ويؤيده ما

ذكره لو اهدى المستقر من شيء للمقرض ان كان بالشك طاهرا والا فلا

يشايه وفي الخاتمة وان اعطى له الشئ فنية ومنه ما

والشرط في الخاتمة ان يردى ما يردى في بلد القرن

والشرط في الخاتمة ان يردى ما يردى في بلد القرن

[illegible]

منه الشعر الى مثالبه
البر والبر الى مثالبه الشعر
فصريح
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه

الى خلق الحسب وعلى هذا لا نستحيله فيما هو من كون وفيل

مبادلة الفقه بربوا ان ينفذ من جانب الجيلة مثقالا مثقالا

والكفر يعطى فلو لم يذل فحينئذ لا يربوا فيه لانه غير خال عن

بعض من الصوف بعزف النول الى الفضل من جانب الرديع مع المثال

مبادلة فلسف بفسلف مما جلا وخسرة اذ ربح من ثوبه يستحق اذ ربح

خسرة مما جلا لا يكون ربوا لعدم الخيلة الشري لان الفلس من

المعد وادب والثوب من المذر وعامة واما قد نافي الفقه المذكور

لها بما جلا فان في ثاء خير احد المتبادلين في اي صورة منها ربوا

النسبة كما يبيد صرح الفقه بربوا فانه ياربوا في الفقه السمية

مسلمة النول من ان لا ربوا في ارضها ثاء جلا واحد وفيها

لم يستحق فانه لا عموم الخا اي ان الفقه بالمعيار الشري وفي عن ارضه في كل

وهو الربوا شر ذلك الفضل لنفع احد المتبادلين اي نفع في

ومستحقه متساو فلو شره لغيره فليس ربوا بل بيعا فاسدا وخرق

الشرع وان كان شره فخره لغيره فليس ربوا بل بيعا فاسدا وخرق

منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه

منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه
منه الشعر الى مثالبه

نصار لم يحن لوجود الجنية الا اذا اسلم الموقوف في معنى من النصار
فقد صدقوا ونقبل ايمانهم عن الفانية جواز اسلام الخنطرة في الزيت
بما لا يفتقر الى مال سائر

في حله ما كثر من جهل اسلام الفتنة
في مستشرقين و اسلام الفتنة في الغرب
فانه مذهب الاول النصارى المختلف وهو
الغرض في الثاني والاسلام
الغرض في الثاني

فان البنت اذا اقبلت فاحض
السليم نيب سلطانا كما في اسلام
الغرض في الثاني

فانه وفادته ان القدر بانفاده لا يحرم النساء بخلاف الجنس
فلا يحرم من المختار ثم قدح على الاصل الاول بقوله فحرم بيع

الغنيان كبر وشهر والوزن كذا في وقته بمحسنة متفاضلا

ما حل او احد من النساء ولو غير طعمهم كحيث كيار في

خلافا للشافعية في فدها وحل بيع ذلك متماثلا لا متفاضلا عاظما

وحرم النساء فمحل بيعه لم شئ كان بلا مجيار شرعي ولو

متفاضلا فان الشرع لم يقدر المفضل فاده في زحفه على كنفه براء

شعرا في نحو محفنتين منه ويحرم بيع فتنه و فتنه بقرتين

وجوز بيع مجوزتين في فلسطين وذراع ثوبين في الغن منهن

واكثر باعيا زها اي البدلين هذا قدح في الفلوكا ان احدها

او لهما عي يمين لم يجر اتفاقا في الجميع حكم الفضل لعدم التدريس

وحرم النساء لوجوه الجنس في حواشي بيع الفلاس بالفلسين

باعيا زها خلافا في فانه قال ان الفلوكا ايمان فلا تنهين

بالتعين فصار ثلثا اذا لم يبا بغير اعيانها كبيع درهم بدرهمين

بالتعين فصار ثلثا اذا لم يبا بغير اعيانها كبيع درهم بدرهمين

بالتعين فصار ثلثا اذا لم يبا بغير اعيانها كبيع درهم بدرهمين

بالتعين فصار ثلثا اذا لم يبا بغير اعيانها كبيع درهم بدرهمين



لا يصح هذا البيع وان تغيب
العرف فتنسخ العتيق تعذر له
اتباع السمعت لم يشايه
لان العرف قد يكتسب على باطل بشايه
للعرف فتنسخ العتيق تعذر له
لان العرف قد يكتسب على باطل بشايه
لان العرف قد يكتسب على باطل بشايه

لا ان النسخ اقوى من العرف فلا يشترك الاقوى بالادنى ومالم ينص عليه
فلهو محمول على العرف فان تعارضت فيه بالخير فهو محيد وان بالوزن
فمفوض وعن الثامن اعتبار العرف مطلقا ومحددا
فمفوض وعن الثامن اعتبار العرف مطلقا ومحددا
فمفوض وعن الثامن اعتبار العرف مطلقا ومحددا
فمفوض وعن الثامن اعتبار العرف مطلقا ومحددا

بيعه ولو مثله وفي العكس القوي على عادة الناس وعبر تعيين
المال الذي اقره او شرطه تعيين البدل في المجلس في جوانب بيده كما تبين
في بيع فلسين ونحوه ولا يشترط التقابض فيه حتى لو باع برباط
بقيتها وتفرقا قبل القبض حاز خلافا للشافعي في بيع الطعام فانه يشترط

فيه التقابض وهذا في غير ماله او ماله اثمانا بعض ما يبيع اما في
فيشترط التقابض في المجلس اجماعا حتى لو باع الذئبة بالفضة او الفضة
بالنول فيقتضيان تفرقا بلا قبض احد لهما المخرجه كما بينه المصنف بقوله

لا ينفذ بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء
يقتد بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء
يقتد بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء
يقتد بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء

لا ينفذ بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء
يقتد بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء
يقتد بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء
يقتد بل يترقا بلا قبض لا يخرجه وحيد ما الربا ورتبه سواء

حيوان باسم حيوان آخر مطلقا عما لها بشرط تعيينهما والذم ما دل بهن
كقوله فلان من كذا
فلما جعز النساء لم يرد القدر شايبة
او شايبة
فانها ما عا جلا وحاشا
مع التخصيص
فانها ما عا جلا وحاشا

بغير بلدين غير وهذا الذي اى روى التمر في الدين وشي يظن بالية اى
بغير بلدين غير وهذا الذي اى روى التمر في الدين وشي يظن بالية اى

ذنب عظيم للفناء ز اوبلح وبادلة خبيرة اودقوة مطلقا وان كان
اخذ ثمانسة للاختلاف الجنب لان الخبر عددي اوزن في النبي والدقيق

كيلي ولكن في نسيها جاز اتفقا وفي نسيه الجنب عند اب يوسن وب يفت
لتعامل الناس و جاز مبادلة الدين بالجنب للاختلاف القامد والانس

حاوي لا يجوز مبادلة البية بدقيق او بسويق وبيع الخرش والادقيق
بالسويق مطلقا متفاندا كان او مساويا لهدم الميوي في حرم لشبهة الربا

خلاف الهماخلا في الدقيق مثله او السويق مثله متساويا فان جاز اتفقا
ولا يجوز مبادلة الزيتون بالنزير ولا البسمم بالحل اي دمنه حتى

يكون الزيت والحملا اكثر مما في الزيتون والبسمم ليعا بل بعض الدمن
بانيهما من الدمن والباقي بالثقل وكذا عايش لثقله قيمته كخول بدمنه

ولين ستمه وقال فر يجر مع البقالة باز الدين اكثر او اقل او يساو
شع كثر وب يفتي هاء الهروية ويستقر هذا الخبر ونا وعدا

عند محمد بن النعمان وعلي الفتوى ابن ملكه ولا يواي سيد وعبد لان

الصلوة والشرع
فما جاز

الصلوة والشرع
فما جاز

۴۹.

الرجل الذي قال تأخر
أخبرني فانه عبيد

أولئك انهم من الذين الذين
بائع فخرج على البائع بما فهم وان علم بانه لا يفهم ولو قال ان تبيع
فانه عبيد فان تبيع فبان حرا فاما ما كان على الفايده فكذا الدفن املا
او سدا على معان الرهن او لا لان الرهن ليس عقدا معا ومنا ولو ادعى

عليه اي

رجل حقا فبطلان دار بان يقول له حق في كمن الدار فمضى معه في شيء
معلوم كانه في شيء فاستحق ان يضمنها فان خرج على المدين بالشيء

في شيء فاستحق
عاجلا وما في ذلك
أجل ما في ذلك
أخذ ما في ذلك
يا صدي لا في ذلك
وإذا بعث في ذلك

اذا له ان يقول دمي في غير ما استحق ولو استحق الآخر الدار كما اذا
المدين على ما سطر في هذا القرض لان دمي في داخلها استحق قضا وفيهم
من كمن المسلمة صحت المالك عن الحق المجهول شيء معلوم لان الجاهل فيها

في شيء فاستحق
عاجلا وما في ذلك
أجل ما في ذلك
أخذ ما في ذلك
يا صدي لا في ذلك
وإذا بعث في ذلك

يستحق حالا ينفذ في المنة ولو ادعى رجلا دارا كما فمضى معه على
شيء معلوم كانه في شيء فاستحق الآخر فمضى معا فخرج عليه بقدر
فمضى او مات في ذمهم وماله ما استحق

في شيء فاستحق
عاجلا وما في ذلك
أجل ما في ذلك
أخذ ما في ذلك
يا صدي لا في ذلك
وإذا بعث في ذلك

وتسلفه تسلفا في ذمهم وشي عايب في ذمهم عاجلا وبكره
ايجاز وقيل ويبيع المشتري مسكنا او رب السلم والبائع مسكنا اليه

في شيء فاستحق
عاجلا وما في ذلك
أجل ما في ذلك
أخذ ما في ذلك
يا صدي لا في ذلك
وإذا بعث في ذلك

المبيع مسلما فيه والثمن راس المال وما اى على شيء ابيض صبيته
 كجودته وبراءته ومعرفة قدره في السلم فيه لانه لا يفتخ الى المنازعة و
 بما لا يمكن ذلك فلا يبيع فيه لانه ينفذ الى المنازعة فيبيع السلم في محيل
 كخطية راسه ومغزى ونشيد كحديث وجها فلا يبيع في الذبيح والفتحة
 فانها وان كانتا من الزوايا لكانا اثارا ويبقى في مذكور كغريب بيت
 قدير اى طوله وعرضه ووزنه وصفته اى رقبته وغلافه وكونه قطليا
 او كناية او مكرها وصفتها هان على الشام او يفسد ويبقى في معدن
 متناثر كخبره ويبيع في فلس واحد وليت بغيره الام يملك مبيع لا يبيع
 في معدن متناثر كيطبخ في قدر ويبقى في سعة يبيع اى قديد بالماء
 وطى حين يرد من نار من باى نعل معلوم لا يبيع فيهما عدد
 لتفاوت احاده ولا يبيع السلم فيما سوى السلم من سائر حيوان تاخاذا
 للشانتي ولا في اطراف كرسي واعار و لا نهلوه عدد او لا في مطب
 بالحزم مع حصة وهي بالنارسية بند نسيم ولا في زينة بالجزر جمع
 هذرة وهي بالنارسية ذرة واما بالجزر في هذا الكمال المتناثر احاده

53.

لأن العقد صحيح والنسأ طارئة لو قد ثبت حصه الدين في مجلس
 صحيح في الكل وإذا غفرت أن السلم فيما كان يبيع منه يباعي السلم اليه
 بأهل فتيين له أنه فيها يكون كل من يباع عليه بأهل بالكل فلا
 يفتح السلم إلا بقدر الثمن ولا يفتح بدين عليه أصلاً فلا يخفى والناس

عنه غافلون ولا يجوز للسلم اليه التمسك في رأيه المال قبل قبضه ولا
 لدر السلم في السلم فيه قبضه أي السلم فيه بنحو شركة وتولية وميراث
 التصرف بالشرعة أن يقول ر السلم لأخ أعطه زيفاً أو نسب المال
 يكون زيفاً السلم فيه له وهو ثم بالتولية أن يقول لأخ أعطه مثلاً
 ما أعطيتك السلم اليه حتى يكون السلم فيه له ومنه التمسك فيها
 أن يقطع بذكر أحد واحد منها شيء آخر فلا يجوز ولا يجوز لرب السلم
 شيء أو شيء آخر من السلم اليه من المال بعد الاتفاق أي فسخ عقد

السلم حتى يقضيه لعله مع لا تأخذ الأسارى أو أضراراً على
 إلا السلم فيه كما على تقدير الفسخ على عقده أو أضراراً على تقدير
 فسخه فاستنع الاستبدال ولو شرى السلم اليه من أمر كرا من يرو
 فسخه مع السلم فسخه

أمر رب السلام بقبضه من الآخر قبضاً لما عليه من حق سلمي لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

هنا المقتتان السلم وهذا الشء فلما بد من الكيد تم تيز ولم يمتح
ولما كان هذا الحق فبنا وانما قدره به اي بقدره مع لار القدر
اعانة تيسر لا يستبدل ان كان يقدره عين حق وكذا لم يمتح السلم
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

اليمن اخر وامر رب السلام بقبضه من الآخر لم لنفسه فاكنا كتمه
اكتاله لنفسه اخرى مع لخمور الكيد فيه تيز وكما هو اي المشم
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

اليه رب السلام ان يكيل السلم فيه فظرف فكاله فظرف اي وعال
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

السلم بقبضه يكتن قبضاً انما لم يمتح فيه فبنا بالتعليه ولكن
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

لوام المشتري البايئ بذلك وعال في ظرف او ظرف البايئ او ظرف
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

يتيسر بقبضه الحق بخلاف كيد في ظرف المشتري بانه ولو بقبضه
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

بذلك بخلاف السلم فان حق رب السلم فيه السلم فيه وهو دين لا عين
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

فانما يمتح ويملك ولو سلم رجل من امة في غير نسي من غير
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

اخر فاما المشتري البايئ ان يكيلها فظرف ثم كاله البايئ بانه الدين
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع
لم يمتح لاي اجتماع

في العينة في
في العينة في
في العينة في

المسلم فيه والعين المشتركة وهذا ما معناه طرف الشيء فان بناه بالعين

كان قبضا للمسلم الامره العين والدين تابع للدين وان بناه بالدين

لا يكون قبضا عند ابن حنبل لان الامم يفرق في الدين فيقبض بالدين في ذلك

في الشيء الذي في هذا ما في هذا عند فيفتقر من القبض وعند هذا الشيء

بالخير ان شاء نقض البيع وان شاء فشارك في الخلط لان الخلط ليس باستقلال

عند هذا لو اسلم ابنه في كسبه فلا وفيه اليد فتقايلا اي نفاها عند السلم

فانت قبلا رد ما يبيع التقايلا او ماتت او لام تقايلا السلم في التقايلا

وذلك لان من جهة الاقالة ببقاء الموقوف عليه وهو في العدم فيبقى باقي

وهو المسلم فيه وحيد يجب عليه اي على المسلم اليه قيمتها يوم قبضا

فيما اي في المبرورتين لان سبب التضمن وكذا الجحيم في التقايلا اي مبادلة

الدين بالدين في كسبه او تقايلا في ذلك احد الدينين او هذا

احدهما ثم تقايلا فيبقى التقايلا في الاول ويقع في الثاني فيجب فيها

قيمة المالك بخلاف الشيء الذي بالتمتع في ملكه فيجوز اي في الموهدين

فان التقايلا لا يبيع في الاول ولا يبيع في الثاني لعدم بقاء الموقوف عليه فيها

في التقايلا لان في التقايلا عند ملكه في كسبه او تقايلا في ذلك احد الدينين او هذا

وَقَوْلُهُ الرَّحْمَنُ الْعَالِمُ وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَى السَّمَاءِ فِي شَطْرِ الدَّوَاةِ وَالْأَجَلِ

فَالْتَوَلَّى كَذِبًا عَلَيْهَا النَّافِلَةُ وَالْأَمِيلُ أَنْ مَن حَزَرَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِنَا فَاقْبَلْ

الاسم وصغر محمد بن اسمعيل بن الحسن بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

لأننا نعتقد بأن

المذبح الذي عند النهر وعنده المذبح واعلم ان الاستسقاء اي طلب
وغيره من السهم فانه يذبح وعند النهر اي في النهر

المنع من الفساد بأجل معلوم ثم كما إذا قيل لا تخافوا فليس في غير

فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ أَوْ ابْنُ الْمَرْءِ مَيِّتًا فَلْيَقْبِلْهُ مِنْ عِنْدِ أَبِيهِ حَتَّى يَمُوتَ

فَمَنْ تَعَاظَمَ الذَّانِبُ أَوْ لَا يَرْكَفُ فَيُشْرِكْ فِي شِرْكِ اللَّهِ السَّامِ وَعِنْدَ اللَّهِ

[Handwritten marginal notes:]

- فقد وضعت / دفعها وادبر
- التامل في
- لا يجري فيه
- منه ذكرنا
- السبع الخ
- لما انشأنا
- في التعليل
- مخبر

لما فيه تعامل
للانظار
للاستماع

لما فيه تعامل
للانظار
للاستماع

لما فيه تعامل
للانظار
للاستماع

الحق والحققة وحسب ما بيننا لا فرق ولا فرق بيننا وبينهم
لا على الله بيننا وبينهم لا فرق ولا فرق بيننا وبينهم

المساع عامي ولا تخرج الأغم ولوي ان عدة لا لزم والنجس فهو العيا

اعلمه فان هيار السباع بما وصف فيه اوصفت قبل العقد فاخذه

وَأَنَّ كَانَ السَّعْيُ عَلَى الْحَمَامَةِ وَالْإِبْطِينَ الْمَيْمَنَةِ وَالْإِبْطِينَ الْيُسْخَرَةِ وَالْإِبْطِينَ الْخَيْشَرَةِ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِيْنَ

ولما لا يريد اخذه اوفته بمصارير الرقبة ولم يفتح الاستمناع فيما

في كتابه ابي عبد الله في كتابه

في كالتنبيه الابل على ما في كتابه فان لم يقع فيه اذ ذكر الاجل على وجه الاستيفاء
وان الاستيفاء الكفر افسد على ان في هذا ما في كتابه على سيدنا محمد وآله
باب المسائل المتفرقة

وقد يقسم فيها مسائل كثيرة او عشرة فروع بيع الكيل ولو عقود او العقود

الفيل والرجل والسباع بانواعها كالذئب والاسد والفرس وكذا الطيور

الجمل في علمه او لا في علمه لا يبيح اخذ على الاخرين لغيره فلا باس

وشبهه مائة السباع كما في بيعه في حرام كثير وجاز بيعه في حرام

او في حرام والانتفاع به للاستيفاء في غير مساجد ومسك والذبح في

البيع وفيه كالمسك لغيره فاعلم ان البيع بالاسم لا بالوصف

المسلمين فكل ما جاز لنامة البيع والسلم وغيرهما من له ولا يجوز لنا

الدين او غيره لا يجوز له الا انما والجنسية وكل البنية فيها

وعقد الذبيح في النار والساعة في عقد المسح حتى يكون النية في

الامثال والخير في ذوات البيع مسلم ومن شئ شيئا ينقل الا اذا اختلف

لا يبيع القاص فغار قبل قبض البيع ونقل ثمنه فاقام

في بيعه القاص فغار قبل قبض البيع ونقل ثمنه فاقام

متن من هو لاخذ الارض لان مياه تسيق يده اليه الا اذا اعتد
 ارضه لذكره وهو له وانما قال نكس لان لو كسره فلهوله لا غير
 كصيد تعلق بيسكيت بفسيد للجفاني او دخل ففسيد دابر جلي فاجذ فانه
 لاخذ ايضا وكذا دبر تم او دينار او ستم ففوق على ثوب رجل بعد
 له سابقا لم يخر لا حقا فتم لم اعد له او كنه ملكه بعد النخل
 فذبح لم يمسد النخل في ارض رجل فحبل مطلقا لان ما من ان اليا
 او نجرها ونائها وصل الله اليه كتاب الم
 لم اقله نخل وفصل شعايب النمل باليمن جنس النمل كن كليب
 بني كليب او بني جنس كن كليب ففقت وفي طافه عدم النمل و عدم
 الخيل والتعاقب في الجمل قبل الاقتران مطلقا اما اذا اقتاسا
 ففقت طافه ايضا التباين ونا مطلقا ففقت بيع النمل بالقتل اذا
 ففقتا في الجلب ولو يفتل احد سمعا الاخر او يخر اني لعدم الجانبة
 ولا يبيع بيع الجلب ما يلبس كذنه بفضة الامساوي او نوا وان ففقتا
 جوده و دارة فيخدم النمل في سادله جيد يا بديها كما عرفت

(Arabic script)

فِي بَابِ الدِّبَالِ وَمِثْلِهِ فَيَحْمِ الزُّنْدُ فِي مَبَادِلِ حِلْيَةِ الزُّنْدَةِ بِالزُّنْدَةِ

وَحُلِيَّةِ الذِّقْرِ بِالنَّصَبِ لِلاتِّحَادِ الْجُمْهُورِيِّ وَعَدَمِ اعْتِبَارِ الرِّمِيقِ لِنَعْدَمِ لِسَانِهِ

الذئبق بالذئب والذئبة بالذئبة والخزقة بالخزقة الآتية مثل هؤلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هــمـد ولا يـفـيـحـ التـصـيـفـ فيـهـمـ فيـقـبـضـهـمـ الشـيـءـ فـلـو يـأـمـرـ دـيـنـار

بدل الفروا شري بجا قبل قبضتها ثوبا شلا فيسد بيع الثوب والصوف

[illegible][illegible]

الْبَيْتُ وَالْقَوْمُ أَوْ بَاءَ سَفَا وَفَتَى حَلَّتْ هُمُ نَدِيمًا وَمُنَادًا

أما بعد فقد حضر في القاعة المذكورة في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٠ هـ

[illegible]

لا نقدر ان نعلم ان الله قد اراد ان يخلصنا من كل هذه الاشياء
 بل ان نعلم ان الله قد اراد ان يخلصنا من كل هذه الاشياء
 بل ان نعلم ان الله قد اراد ان يخلصنا من كل هذه الاشياء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

فلا تظن ان الله يفرح بغير الحق ولا بالذين آمنوا وادوا ما آتوا به من مال ولا يفرح الله الا بالذين آمنوا وادوا ما آتوا به من مال ولا يفرح الله الا بالذين آمنوا وادوا ما آتوا به من مال

والله اعلم بالصواب

لعمري في درهم عشرة
لعمري في درهم عشرة
لعمري في درهم عشرة
لعمري في درهم عشرة

بازن جعل العشرة بالعشرة والدين بالدينار فحقا قد ماتت ببادلة عشرة

أوقية وقصة ارضيتا بنسبة أوقية والوق فليس اوشقال ذهب وهذا

هيلة في قمت مبادلة الفضة بدينار مبادلة هيليتا بدينار فحق يتي

وهم مخرج ودين غلبه فخرج وتشد يد منكرين يعني ما يرد

بيت المال ويقله التجار بددين معين محييين ودين غلبه لتحق التساوي

فترتار عمن اعتبار الجودة فحق يتي على دين عشرة ودينار

بما بالهنة آتت عليه اوبهنة مطلتي يعني بلا فخر الدين علي ان

دفع الدينون الدينار للذائن وتقام اي تبارك لله العشرة التي في ثمن

الدينار بالقشرة التي في دين عليه استحقاقا لا قباها واحدا ان

غالب النضة فضة هجما وغالب الذنب ذهب في باب الدين اولا الجوز

بيع النضة الخالصة والدين الخالص اي بغالب النضة او غالب

الذنب الاساوي او ناولا الجوز ايضا بيع بعضه اي غالبها ببعض

اخر منعهما المتساويا ونرا غلب الذنب فيه ربا الجامة واما غالب القش

65.

قال اعطيه به زهق در هو فلو سا و در تمامه انقايل نصفه الالهية

فانه يقف لان يدكر فيه لفظا بنصفه فيجعل النصف الالهية متقابلا بمثله

من الدر هو الكبير وثابت في النصف مع الحبة متقابلا بالفلوس فلا ربحا

فيه ولو كرر لفظ اعطيه في الصفة الاولى فتح البية في الفلوس فتعالي

دون النصف الالهية لانه لا كره هار يعين وما الله على رسولنا حديد

كتاب الكفالة في الفقه وشفا فم

ذمة الكفيل الى ذمة الامير في المطالبة لان الدين وعند البعض في الدين

لعمري لو يشي الدين لم يشي المطالبة والاول هو الامح لان الدين لا يتكر فانه

لو اوفاه احد بما لا يقع على الاخر شي وفي من يار كفاية بالنفس وكفاية بالمال

فالاول يتعقد بلفظ كفاية بنفسه ونحوها اي النفس مما يقع به عند ذمة الارسي

ونحوه فلو قال الكفيل يا ابي او وحيه او رقيه او غنم ان تعقد الكفاية بنفسه

فان كفاية الاعضاء غير بياض جميع البدن مما كفاية في الطلاق ويتعقد

بكفاية بنفسه او مثله ويتعقد بنفسه او على الال او اباي في عمه اي كفاية

او قبيل فانه يعني كفاية واذا كفلا ال ثلاثة ايام مثلا كان كفلا بعد ما

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text, providing commentary and explanations.

عَازِئٌ سَجِنَ قَعْدُ الْقَافِئِ يَسْأَلُ أَيْضًا وَأَنْ حَيْسَهُ غِيْبُهُ لَأَنَّ الدَّافِئِ قَادِرٌ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

عَلَى احْتِضَارِهِ مِنْ سَجِنَ وَيَسْأَلُ الْكَفِيلُ أَيْضًا بِتَسْلِيمِ الْكَفُولِ بِهِ نَفْسَهُ لِكُلِّ الْكَفِيلِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

وَكُلُّهُ بِتَسْلِيمِ وَلِكُلِّ الْكَفِيلِ أَوْ سَوِيَّهُ أَيْاهُ إِلَيْهِ أَيْ الْكَفُولُ لَهُ لِقِيَا يَفِيضُ بَقِيَّتَهُ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

فِي التَّسْلِيمِ وَلِكُلِّ الْكَفِيلِ لَمْ يَلْزَمِهِ وَوَأَيْضًا مَطَالِبَتُهُ أَيْ الْكَفِيلُ بِهِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

أَيْ بِتَسْلِيمِ الْكَفُولِ بِهِ فَإِنْ كُنَّا بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرِ بِأَيْهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِالْكَفُولِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

بِهِ غِيْبًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَلَمْ يَرِ بِأَيْهِ غَدَا لَمْ يَأْتِ بِتَسْلِيمِ الْكَفُولِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

لَمْ يَرِ بِأَيْهِ لِكُلِّ الْكَفِيلِ لَمْ يَلْزَمِهِ سَبَبُ الْمِرَّةِ وَأَنْ يَأْتِ الْكَفُولُ عَنْهُ فِيمَنْ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

الْكَفِيلُ الْمَالُ الْفَقِيرُونَ لِرُجُودِ الشَّكِّ وَحِدْعُهُ الْمَوَافَاةُ وَلِيَأْتِ بِهِ رَجُلٌ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

عَلَى رَجُلٍ مَا لَمْ يَكُنْ سَوَاءً بَيْنَهُمَا وَهِيَ يَهْجُ الدَّعْوَى أَوْ لَا يَسْتَعِينُهَا
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

فَلَمْ يَلْزَمِ نَفْسَهُ أَخِيْرًا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرِ بِأَيْهِ غَدَا فَعَلَيْهِ الْمَالُ وَبِحَسْبِ الْكَفَالَةِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

وَبِحَسْبِ الْمَالِ عِنْدَ وَهُوَ الشَّكُّ وَالْبَعْضُ الْمُدَّةُ عَلَيْهِ عَلَى اعْطَاءِ أَيْ طَلِبِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

كَفِيلًا نَفْسَهُ دَعْوَى جِدِّ مَطْلَبًا وَقَضَائِي وَعِنْدَ مَا يَجْعَلُ فِي حَقِّ الْقَبْلِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

لِلْقَضَاءِ وَحَقِّ الْقَدْنِ وَالْبَقِيَّةُ دُونَ هُوَ الشَّكُّ تَحْدِيدُ الشَّرْطِ وَلَمْ يَأْتِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

بِمُضَاهَاةِ كَفِيلًا نَفْسَهُ هُوَ الْقَبْلُ مَعَ اتِّفَاقٍ وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي الْجَنِّ وَلَا حَسْبِ
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك
الترجمة*

اعلیٰ علیہ فان اشدک
 شد علیہ من سائر
 بشا اهل عدل و انوار
 یلک حیات علیہ
 و راجع اسبیل
 اعلیٰ علیہ من سائر
 اوستاها انور

فِيهَا اِي فِي الْحَدِّ وَالْقَصَاصِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ مُسْتَوِرَانِ

أَوْ شَاهِدٌ عَدْلٌ وَلَا يَفْرُغُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ بَيَانِ الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ

شرح في بيان الكفالات بالمال فقال والكفالة بالمال تبيح وإن جعل

قدْرُ المالِ وصفته إذا كان المالُ دُنياً صحياً وهو ما لا يَسْتَمُطُّ أَلَا

بِالْأَدَاوِ وَالْأَبْرَارِ فَلَا تَفْخُحْ الْكَفَالَةَ بِدَلِ الْكِتَابِ فَأَمَّا دَيْنٌ غَيْرُ

ما جئكم لانه سقناكم ونفيا بالغير فتعجب بقوله كفت بما كان

۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲

البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان ربح الثمن للمشتري إذا

اسحق المیخائیل اور غنیمت الکفالت بشرط ملائح ای مناسب لہافت مہجے

قوله ما يابعت فلانا فعلى اوما ذاب اى ما ظهر ووجب له عليه

أى على فلان فعلى أو ما فعله فلان فعلى فان هذه الأشياء اسميات

لَوْ جُوبَ الْمَالُ فَمُنَاسِبُ الْكِفَالَةِ وَأَنْ عُلِقَتْ بِحُرَّةِ الشَّرْكِ أَيْ بِالْشَّرْكِ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مثلاً فاق زيد بيقينه ما ازاله الخ ذر لزيد اء الكيف الا ان يثبت

صدق الكيف فيما يقينه قليلاً كان او كثيراً مع تخلف لانه منكر الزيادة

التي يدعيها زيد والقول للمنه مع يمينه وصدق الاميل فيما يقينه

او اقراره بالثبوت او بما يقينه الكيف ولكن يكون ذلك مستنداً على

نفسه نقضاً او لا يجاوز الى الكيف لان الاقرار محبة قاصرة وللطالب اي صاحب

الحق مطالبة من شاركت اميله او لقبه وله مطالبة بها ايضا فان

طالب احدهما او لا يجازله مطالبة الاخر ثانياً وتخرج الكيف بالمال بانه

الاميل وبلائمه فان كفل عنه بانه رجع الكيف باحدى من المال

عليه اى على الاميل بعد ادائه الى الطالب لانه قد ذبحا عليه بانه

ولا يجوز ان يطالبه قبله بخلاف الوكيل بالشاء فان اد اشى قبله

مطالبة الثمن من مؤلفه وان كان قبل ادائه الى البائع لانه انعقد

بين الوكيل والمؤلف بيع صحيح وان عقلا بانه لم يرجع به اى ادى

عليه لانه متبرع به فان لو لم الكيف بالمال لا يزم الاميل به ايضا وان

حسب به حبه به كذلك لان هذا الفهم لوجه بانه فيعامله مثله

الطالب مطالبة
الاميل مطالبة
الوكيل مطالبة
المؤلف مطالبة
البائع مطالبة
الراعي مطالبة
الملك مطالبة
الحيوان مطالبة
النبات مطالبة
الارض مطالبة
الماء مطالبة
الهوى مطالبة
الغنى مطالبة
الفقر مطالبة
العلم مطالبة
الجهل مطالبة
الحياة مطالبة
الموت مطالبة
الجنة مطالبة
النار مطالبة
البرق مطالبة
الرياح مطالبة
السموم مطالبة
الطعام مطالبة
الشراب مطالبة
اللباس مطالبة
السكنى مطالبة
الزينة مطالبة
السلطان مطالبة
العبودية مطالبة
الحرية مطالبة
العدل مطالبة
الظلم مطالبة
البر مطالبة
الفجور مطالبة
الصدق مطالبة
الكذب مطالبة
الحق مطالبة
الباطل مطالبة
الخير مطالبة
الشر مطالبة
النور مطالبة
الظلمة مطالبة
الحياة مطالبة
الموت مطالبة
الجنة مطالبة
النار مطالبة
البرق مطالبة
الرياح مطالبة
السموم مطالبة
الطعام مطالبة
الشراب مطالبة
اللباس مطالبة
السكنى مطالبة
الزينة مطالبة
السلطان مطالبة
العبودية مطالبة
الحرية مطالبة
العدل مطالبة
الظلم مطالبة
البر مطالبة
الفجور مطالبة
الصدق مطالبة
الكذب مطالبة
الحق مطالبة
الباطل مطالبة
الخير مطالبة
الشر مطالبة
النور مطالبة
الظلمة مطالبة

لا بد ان يشترط
في البائع جاهل
بالاثر

۱۰ ابواب الطائفة فخر

وَأَنْ أَبَاءَ الْجَالِبِ الْأَمِيلِ أَوْ فِي الْأَمِيلِ الْمَالِ بَاءُ الْعَفَا وَإِنْ أُبِيحَ مَعَهُ

او الحين لا يبرأ الاصيل لان الدين على الاصيل فالبراءة عنه توجب البراءة

عن أبيه
عن أبيه
عن أبيه

عن الكشي خلافاً للعكس وإن أخر الدين عن الأصيل تأخر هذه الأ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

عن الكندي خلافاً فليس اختياراً للآباء الوقت بالآباء المؤبدان في صالح

رومي التائي
منه الى صبي
التائي
الكفيل

الكثير الطالب عن الآل الذي هو من مكفول الله ما في هذا في الكليل
 على التام التي حاله عليها من
 أو ما بين أو أكثر من

النساء وغيره
الكفيل

والاميل ووجه الكليل على الاميل رهاى بالانسان لاغير ان كذا بانه

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا الْفُلُ

وان ما حج الحنيد الطالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه اذ قال

میرزا غلام
محمد علی
خان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لَسْتُ اُكْفِرُ بِالْاَسْمَاءِ لَآ اَنْ اَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ اَسْمَاءِ اللَّهِ اِنْ هِيَ مِنْ اَسْمَاءِ اللَّهِ اَلْكَفَرُ اِنْ قَالَ

الطال للكميل يرفق الويت المال الذي كفلته به روم العنيد بالمال

1

عَلَى امِيلِهِ لَازِفًا اَوْ اَمِينِ الطَّالِبِ بِالْقَبْرِ مِنَ الْكُفْرِ وَكَانَ قَالَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

—

فبقية لا يخرج
 بالمال على الاموال لان جميعها
 يحتمل بالابرار فيقضي الماخذ
 ولكنك لم تطلب به عليهم لانك
 ولكنك لم تطلب به عليهم لانك
 فبقية لا يخرج
 بالمال على الاموال لان جميعها
 يحتمل بالابرار فيقضي الماخذ
 ولكنك لم تطلب به عليهم لانك

5

لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق

لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق

البيرة عن الكفالة بالشروط كما اذا قال الطالب ان قدم فلان فانتدبني

من الكفالة فانه لا يبيع البيرة لان في البيرة معنى التملك كالبيرة من

الدين والتمليك لا يبيع التعليل بالشروط ولا يبيع الكفالة ما تقدم

استيفاء من الكفيل الكفالة بغير الحدود كحد الزنا وحده الشريف

عين التماس لان لا يتحقق اذا اقيم على غير الجان اما الكفالة من

عليه هد وقصاص فتصح ولا تصح الكفالة بغير البيع ولا بالتمسك

بنفسه على الاميل واما الكفالة بتسليمها فتصح لان يمكن ولا الكفالة

بغير الامانة لانها غير مفقودة على الاميل كالوديعة والغارية و

الاستاذ جبر وما الحفارية وما الشك اما الكفالة بتسليمها كالمدين

أخذ الدفعة وتسليم الغارية فتصح بخلاف الكفالة بالتمسك و

البيع ببيع فاسد والمفطور والمقبول على سقم الشراء فانما يبيع

فيها فانما مفقودة بالقيمة ولا تصح الكفالة بالعمل عاذا بة مقيمة

مستأجرة لان عاجز عن العمل عليها بتقدير فمالها بخلاف الكفالة

لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق
البيرة عن الكفالة بالشروط كما اذا قال الطالب ان قدم فلان فانتدبني
من الكفالة فانه لا يبيع البيرة لان في البيرة معنى التملك كالبيرة من
الدين والتمليك لا يبيع التعليل بالشروط ولا يبيع الكفالة ما تقدم
استيفاء من الكفيل الكفالة بغير الحدود كحد الزنا وحده الشريف
عين التماس لان لا يتحقق اذا اقيم على غير الجان اما الكفالة من
عليه هد وقصاص فتصح ولا تصح الكفالة بغير البيع ولا بالتمسك
بنفسه على الاميل واما الكفالة بتسليمها فتصح لان يمكن ولا الكفالة
بغير الامانة لانها غير مفقودة على الاميل كالوديعة والغارية و
الاستاذ جبر وما الحفارية وما الشك اما الكفالة بتسليمها كالمدين
أخذ الدفعة وتسليم الغارية فتصح بخلاف الكفالة بالتمسك و
البيع ببيع فاسد والمفطور والمقبول على سقم الشراء فانما يبيع
فيها فانما مفقودة بالقيمة ولا تصح الكفالة بالعمل عاذا بة مقيمة
مستأجرة لان عاجز عن العمل عليها بتقدير فمالها بخلاف الكفالة

في مذهبنا لا نثبت الدابة
فهي غيبية

في الكفالة يستخرج

بالإجماع أي دابة غير حقيقة غائبة فإنها تخرج إذا القدرة ثابتة هنا لأن

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

إذا أمكنه كذا الدابة فمراعى الأمر وكذا الكفالة فيجوز عند محققين مستأنف

لها لا ذكر في الدابة ولا تخرج الكفالة عن بيت مفلس بأن لا يشرك ما لا يعلم ديون

لا زدت حقيقة فلا يخرج عليها الدين إلا بأبواب الأمان لا يبقى عنه مال

أو يكتفى عنه في غير ذلك فإذا انتفى الأمان لا تخرج الكفالة عنه عند ولا

تخرج إلا بشروط الطالب الجلب لأنها تخرج في حقه فلا تخرج الأب فناهى

قبوله إلا إذا كنا التراث عن مرفق مرفق مع غيبة غرائبها فأنها تخرج

طلقا لا تخرج الحقيقة وهيئة الكفالة وإنما لا يشترط تسليم الكفالة ولا

تخرج الكفالة على الكتاب لأن دين غير صحيح لم يزل على الأصل الكفيل

ما لا ينفعه له لا يجد أن يسترده وإن يعطيه الكفيل طاب له لا الكفيلة

بأنه انقضى نسب الدينين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على الأصل

مجهلا أو وقت أدائه فإذا أوجده السبب وتجهل مع الأداء وملكه الكفيلة

فلا يستردده الأصل بخلاف ما إذا أعطاه على وجه الرسالة فإنه لا يملكه لأنه

مستند إمانته حقيقة في يده ومأرب الكفيل في أي المال المتبقي للكفالة

في الكفالة لا يثبت الدابة

لأنه إذا
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

بأن الكفالة
بأنه من قبله فغير صحيح فأنها تخرج

فهو حاله لانه لما ملحه حيث قبض على وجه الاقتضاء ولكن قد رده اي

رد الريح على الاصيل وكان القوم شيئا يتعين بالتعيين كمنط واما

فيما لا يتعين به كمنه فلا بد اتفاقا وكرام الاصيل كنهان يتعين اي

يشترى عليه ثوبا مثلا بطريق الهيئة وحيث ان قيل له اشتري عينا نسبت

ثم بعد ما عني بنقد فاقه بدينه ومارج المايه منل وحيث زيد نقلا

نقد اليمين كما امره الاصيل فالبيع لا كنفيل والرخ الذي ربحه البائع

عليه لانه ما قد لاما الاصيل لان امره بذل اما من ان الحسن او قيل

بجفول رايها باطلا ولو كنفيل عن رجل بماذا راي ظم وحيث باي سبب

له او لئان عليه اي على الرخل او كنفيل عنه ما رضى له عليه فغار ابيته

الرجل المكفول عنه فاقام مديعه بيته على كنفيله ان له على اميله كذا من

ما لم يقبل بيته لانه انما كنفيل عنه بالسيج بالذم او باي سبب كان

وذلك لم يرد والتضار على الغائب لا يجره فلم يوجب شيئا وان اقام المدي

بيته او له على زيد الغائب مثلا كذا وكذا الخاضع كنفيله قضي بالمال على

الكفيل فقط ولم اذ بانه قضي عليها اي على الاصيل الغائب وعلى الكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

فكفيل

۱۔ علی الامجد و هو غائب فندہ
 ۲۔ فی دفع الکفالتہ بامرہ فندہ
 ۳۔ فی المدح فندہ

الحاضر فاز قیل التزم بها الغائب للأجر وفيه نفع عليه سلفا قلنا اذ لم يره

المحقق على الحاضر الآيات على الغائب جاز القضاء على الغائب ولي فيه

نظیرہ کا اڈا دی عبدانہ الحاضر اشترکہ منقولہ

نقد علیہ و محمد بن علی الفارسی علیہ السلام

رجل بالدرك وفيه من الثمن ان استحق البي بطل دعواه بعد اى

الغائب ثم اعنفه
فاثمرك الجاني

الفهمان ان الله ملكه اذن الفهمان به تغيب المشتري في الشراء وهو واقف

والعقود - B في الجاهز
ختم

سُخَاءُ النَّحْلِ

میں نے اذرا بکثرت

[illegible]

والعقود

فَمِنْكُمْ مَنْ كَتَبَ بَايَ الْبَايَةِ اَوْ بَايَ سَيِّدَانَا فَاذْ بَايَا بَطَلَةٌ دَعَا اِلَيْهَا

الفائز في
حضرة

[illegible]

ان يطلع

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنِّي مُلْكُهَا وَلَمْ يَكُنْ لِي فِيهَا شَيْءٌ

مفتی محمد رفیع الرحمن

الاقبال وحتم الامانة الناس في الزمان السابقة الختم في

مستعمدة ميانه
دعوت الیہ

لا تبطأ دعياه ذكرا اذ ليس في هذا اقرار بان المسيح للبايع لان الباطل قد يرو
 فليس في دعواه بعهه لنفسه لنا نحن

مفتی

منع المالك كماله كبر شهادته على اقر العاقد نيز البطلان ودمه اهل كحل

عماد نفور

الكتاب الثاني من كتاب التفسير في تفسير القرآن الكريم

قفت میماند

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مفتی محمد رفیع

[illegible]

1

الْحَاسِبِ وَرَبِّ الْمَقَاتِلِ وَالْمُخْرَفَاتِهِمُ الْكَلْبَاءُ بِهَا اتَّفَقُوا وَإِنَّا فِيهِ حَقِيقٌ

السيرة

17- انما انا فخر داخلة في القتي وامت ما انا ما هو المطالفة

لست بالخف
فم

جہاں سے کہیں گے وہاں سے کہیں گے

وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْهَا إِلَّا أَنْفٌ مَخْفِيَةٌ
يَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ

في قوله لا يفتقر
الاعمال لا يفتقر
بما لا يفتقر
في قوله لا يفتقر
الاعمال لا يفتقر
بما لا يفتقر

بأنه يفتقر لا يفتقر من الأعمال أي النراج فيه الرجوع بها ما مال
الأرض وكذا التهمة أي الخصة من التراب وقيل في البناية الوظيفة
وقيل غير ذلك وإيا ما كان فالجنانة بها مريحة وإن قال الكليل فميت

لا إلى شيء فادع الطالب أنه حال في القول الكفيل مع حله فأن ينكر كونه
هالاً ولا يفتقر أي لا يفتقر الشيء من الدلالة أن استحق المبيع حتى

يقضي التامني لم يفتقر أي بآتيه لأن المبيع يفتقر الاستحقاق لا يفتقر ولا
يجب رد الثمن إلا بعد انقضاءه بوفاء الزمان والمضارب إذا باع ففعل بالثمن

لأن المال لا يفتقر الكفالة كما لا يفتقر كذا الزكيد بالبيع لم يفتقر بالثمن
لأن الثمن عند ما أمانة فالضمان منه يفتقر بفتح الشرح والآن هو المطالبة

لأنه في مبيع أن كفيلاً لنفسه لا يفتقر كذا أحد البائعين لخدمة مباحية
منه يفتقر أي يفتقر بفتح الدلالة لم يفتقر الكفالة مع الشك في مبيع كفيلاً

لنفسه ولم يفتقر في مبيع مباحية يفتقر إلى قسمي الدين قبل قبضه وكذا
لنفسه ولم يفتقر في مبيع مباحية يفتقر إلى قسمي الدين قبل قبضه وكذا

لا يفتقر بخلافه لو باعاه بعد أن يفتقر الكفالة لأنه لا يفتقر
في كفالة الرجلين

فمنه انما هو ان الله خلق خلقه ليعرفه
ما في الارض لانه كان قد

في ما اوردته

في ما اوردته

حين لرجل على اثنين يا من شياء بالي مثلاً وكذا واحد منهما عن

الاخر بانه جاء ولكن ما اذاه احد هما لاثنين لم يرجع على شريكه الا بما اذاه

على الذم فان اذى الذم يرجع بالزيادة والا لا لا اذى واحد منهما على الذم

اميل في الذم كقوله فيا يورب يصر في الى ما عليه امالة والزيادة الى ما عليه

كفالة ولو كفلاي الاثنان بشي عن رجل بان كان عليه دين في ذم مثلاً

فكفلا عنه رجلان كل واحد منهما يصر على الاخر وكفلا كل واحد منهما على

اي بالزينة بالكفالة عن صاحب بانه لا الكفالة عن الكفلا بانه لا

الاميل في اذى احد هما وان قد يرجع بنصف على الآخر في حقان على

الاميل بخلاف المورق الاول فان الامالة ترجع على الكفالة اما نحن فالبقي

كفالة فلان في حق وان لم ير الطالب احد هما اي احد الكفلاين اخذ الكفلا

بلكه اي بكل المال ان ابناء احد هما لا يرجع براءة الاميل فيبقى اليه كله على

الاميل والآخر كفلا عنه بكله فبانه قد يرجع في شدة المنا ومدة اخذ

والدين اي انما من شريكهما بكل دينه لم يفت من المنا ومدة تفهم

كفالة احد الشريكين عن الآخر ولم يرجع احدهما على صاحبه الا بما اذى اي

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

[illegible]

أَيُّهَا أَحَدُ الْعَبِيدِ الَّذِينَ لَا تَعْلَمُونَ وَكُنَّا عَنْ أُمِّ قَيْسٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ

عَمِي الْحَقِيقَ أَمَامَكَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذْتَهُ مِنَ الْأَمْرِ كُنَالَةً فَإِنْ أَخَذَ السَّيِّدُ مِنْ

عليه وإن أخذ السيد منه أو غير الحق لا يفي دونه إلا أنه لا يميل

أوجبها لأهلها كغالب كغالب كغالب لأن المانع من الخلق في ذمة

الجيل في انت اللغات بام القديس مع علي بعد عمته لان الحال ولوما

المسلمون في قسمة له فممن الذي يحسنه
 في قسمة له فممن الذي يحسنه
 في قسمة له فممن الذي يحسنه

في غير العبد يجب هيبته على المولى وكذا على الكليل فاذا اهلك في غير هيبته
ان لا يميز بين مقيم الدم والذليل ساجد
على نفسه وان كان العبد على العبد
على العبد على العبد
ان لا يميز بين مقيم الدم والذليل ساجد
على نفسه وان كان العبد على العبد
على العبد على العبد

ولكن السيد في عبده او كذا العبد في المديون من السيد فحسب فادى
ان لا يميز بين مقيم الدم والذليل ساجد
على نفسه وان كان العبد على العبد
على العبد على العبد

في راجع منها ما لا يكون له لا يرجع على صاحبه لان الكفاية بينهما في
منه من الكفاية بينهما في راجع منها ما لا يكون له لا يرجع على صاحبه لان الكفاية بينهما في
منه من الكفاية بينهما في راجع منها ما لا يكون له لا يرجع على صاحبه لان الكفاية بينهما في
منه من الكفاية بينهما في راجع منها ما لا يكون له لا يرجع على صاحبه لان الكفاية بينهما في

فهذه لا ترجع املا ومعلم كتاب الحواله
في هذه لا ترجع املا ومعلم كتاب الحواله
في هذه لا ترجع املا ومعلم كتاب الحواله
في هذه لا ترجع املا ومعلم كتاب الحواله

فصل في توجب البراءة من الدين الصحيح يفرق وتقع الحواله في الدين
فصل في توجب البراءة من الدين الصحيح يفرق وتقع الحواله في الدين
فصل في توجب البراءة من الدين الصحيح يفرق وتقع الحواله في الدين
فصل في توجب البراءة من الدين الصحيح يفرق وتقع الحواله في الدين

المعقود في الدين وشرا لصحة جوارنا الخيل ومن الدين ومن
المعقود في الدين وشرا لصحة جوارنا الخيل ومن الدين ومن
المعقود في الدين وشرا لصحة جوارنا الخيل ومن الدين ومن
المعقود في الدين وشرا لصحة جوارنا الخيل ومن الدين ومن

الاحتال وهو الدين لان الدين حق وهو الاحتال عليه وهو الذي يفتن
الاحتال وهو الدين لان الدين حق وهو الاحتال عليه وهو الذي يفتن
الاحتال وهو الدين لان الدين حق وهو الاحتال عليه وهو الذي يفتن
الاحتال وهو الدين لان الدين حق وهو الاحتال عليه وهو الذي يفتن

لا يثبت الحجة عليه
البيان على ذلك
والا يثبت الحجة عليه

لا يثبت الحجة عليه
البيان على ذلك
والا يثبت الحجة عليه

لا يثبت الحجة عليه
البيان على ذلك
والا يثبت الحجة عليه

يحدد لما في الحوالة ويخلص على ذلك ولا يثبت له اي حجة واحدة من الخيل و

الاحتال على المحتال عليه وقال اي الما حبان وكذا ما يثبت بان فلسف الحراف

فان تفتيش القافى معتبر عند سماعها وما عند ابي حنيفة فلا اذ وقوف لا اهدى على

ذلك فالشهادة على ان لا سال له شهادة على النفي وفي غير مقوله وتصح

الحوالة بدو الوديعة لان اذن على السليغ فحائز ان يكون بالخوار فان هلك

الوديعة برى المودع الذي هو المحتال عليه وعاد الدين على المودع لان

الحوالة مبنية بالوديعة اذ لا يثبت في السليغ الا انما وقع بالدين ام المضمرة

ونحن لم نبرأ الضامن الذي هو المحتال عليه بمساكها اي الضمومة لا انما بالدين

اذا امكن حلها فليتها القيمة والفوات الى خلو كعدم الفوات وتصح بالدين

الحامد ومودع لان الحجة على المحتال عليه واعلم ان الحجة اذا كانت مبنية

بأحد من الثلاثة فلا يظالمها المحتال على المحتال عليه بعد ما ولا يجوز

ان يدفعها للخيل لان حق المحتال يتعلق بتمامه ان المحتال اسوة او متساو

لسائر غرض الخيل بعد موته قبل ان يردى المحتال على الدين الى المحتال

وانما هذا يدفع لعدم ان المحتال لما كان اسوة لغرض الخيل بعد موته

كان حق الجدل متعلقاً بذكر الدين فينبغي أن يكون الجدل حقاً متعلقاً به
من المحتمل عليه فالجمل أن الحالة بالدين وإن كانت موجبة لتعلق حق

الجدل كذا في مذهب من الدهن حتى لا يكون الجدل الحق به بعد
موت الجدل من سائر الفراء وأما في المطلق أو غير المقيدة بأحد من الفئات وماذا في المطلق

فيما لا يحد طلباً إلى الوديعة والفسوبية والدين من المحتمل عليه الذي
هو المردع والقامبة والديون لأن أحال بالمال المطلق عليه ولم يذكر
ليؤد بها في وديعة أو مضمونة أو دين الخامس فيجوز له طلبها منه

إذا تعلق المحتمل بهما ولقد لم تبطل الحالة بأحد الجمل ما كان عليه
أو على المحتمل عليه من الدين الخامس ولا بأحد ما كان عنده من الوديعة

أو الفسوبية ولو طالب المحتمل عليه من الجمل مثلاً ما أحال به عليه فاداه
عنه المحتمل من المال فقال الجمل أنا أهله عليك بدني ثابت في عليك

لم يثبت له أي قول الجمل حتى يفهم مثل ذلك المحتمل عليه ولا يكون
فقبل له الحالة أمه أرشد بالدين لمحت ما بدو الدين فإن لم ينف الجمل

مستبعد الوفاق ولقد قال الجمل المحتمل اعطيني ما أملت فأخذته عني
في حاله فأنه لا يردى

من المحتال عليه فانه انما احتل بحقه لتفويضه فنه فقال المحتال لا اعطيك ذلك

فانه انما احتلني بدين لم علي في القول للخيال لانه مني فنه يفهم المحتال

الخيال ما اخذه من المحتال عليه لانه من الخيال يستعمل في الوكالة فنه

قوله احتلني وكنت وكنت السفحة بفتح السين وفتح التاء تعرب

سفتة ومع اقمن ما اعنا لم يرد في السفحة من الصدق الترضي في بلد آخر

سفتة حلف الطريف وكانه احوال الخط المتوقفي على المستقيم فكان في

هذه الخوالت وقالوا ان زعم السفحة مشروط ولا متعارفة فلا باء

في اختياره وكفاية البينة وسفحة التجار كدوية لانه يتفجع باسقاط

خط الملق الا ان يرضى من مطلقا يحجب السفحة فلا باء وهكذا

وي عفا ابن عباس منه وهو جمع سفتة تعرب سفتة بمعنى الحكم

وسق لهذا الترضي لا احوال امره شر كثر وصله الله على سيدنا محمد وعلى آله

كتاب القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم وشرا وفي الخصومات وقطع المنازعات واملاء اى

القضاء ايماء الشهادة فحسين صالح شاهدا صالح قاضيا ومن لا فلا

على السامعين

فانهم لا يصدقون شاهدته
فانهم لا يصدقون شاهدته
فانهم لا يصدقون شاهدته
فانهم لا يصدقون شاهدته

فما يجوز قضاها المبي والجنون والعمى والناسق اهل له

هو اهل للشهادة وقيل لا يفتي قضاؤه اصلا لان لا يؤمن على نفسه

لنفسه وهو قتل الثالثة واختار العاوي ونفتي ان يفتي بخصومه

ومن انما قال الحسن كذا لا يتقصد وهو يا حنظل لو قتل يا اترق قتل

كفاب لشهادته وبنيته ولو كان القاضى عد لا يفسق باخذ الرشوة

وشوة لا يفسق لظن الموانع عدل في ابتداء امره ولا يفسق القتل

وطر والنسق وقيل يفسق والاختصاص وهو بهذا المجهود لئلا يفتي

وهو ان يكون عالما بجميع طالع الكفار والفسق في الاولوية اي

لكون القضا او لم يلق قضاها اهل مع ويختار الاقد والاول

عند الشافعي لا يفتي بتقليد الياسق والجاهل وقيل امره لكن يفتي

المران فتع ليشه العلم والعدالة لا ترفع اثر القضا بالكلية ودفع

النساق والفساد اعظم مما اختار فيه ولا يطلب القضا بقلبه ولا بسا له

بسا له لفتل عن مطلب القضا وكل الى نفسه ومن اجب عليه نزل عليه

ملك يسدده ومع الدخول فيه اي في القضا الى امناحه ويثق عدله

وحده قهره بالخاف هينة اظلمه او بحجة عن سماع بعض الدعاوى
 او عن القيام بما اجبته من اظهار الحق وعدم اخذه الرشوة وتبين قلة
 القضاة سيما الذين قاموا قبله والى ابدال ديوانه هذا الخياط اى الكيس
 التي فيها السجلات والمكوك وفيها وفظ في حال الجوسين من اقر
 منع تحين او قامت عليه هينة بذلك التزم المحبس والايك كذا نادى سائدا
 من جهة القاف عليه وبقوله الاكل من كان له حق على فلان بن فلان
 المحبوس فلحقه بطلب القاف فان حضر احد او ادعى عليه بحق حرم
 بينهما والى اباد خذ من كفيلا بنفسه ثم تخليه او يظلم وفي القاف
 الجديد في الدواعي وخلق الوقف بيمين او باقرار ذواليد اى سنانا
 فيده ولم يقر بيمين القاف العزول لانه يقر بالحق بالاعيان وشهادة
 الفرد لا يقبل ضمن ما يفعله نفسه الا ان يقر ذواليد بان اى العزول
 سألها اى الدواعي والقبائل اليه فيقبل تمت فيها ويضفي ان تجلس
 القاف لحي في المسجد جلت ساظما لانه عي كان يفصل الخصومات
 في وقت كونه في المسجد وكذا الخلفاء الراشدون والمسجد الجماع اولى

لا يوافق في الخصم
 بالانذار على بعضا
 فتضاخا

ومع راجع الى العبد
 العبد في الامانة

العبد في الامانة
 والاعلام

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

في القضاء
 في القضاء

كانت لها في المسجد الشريف
في الحكيم ابي حنيفة الشافعي

فلم ينج احدا منهم
فقد الدخول

لغدار نمبر

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَوْ جِئْتُ بِأَمْرِ مِثْلِهَا لَأَكْفُرُ بِهِ وَأَذِلُّ الْقَوْمَ لِلنَّاسِ بِاللَّهِ وَلَوْ جِئْتُ بِأَمْرِ مِثْلِهَا لَأَكْفُرُ بِهِ وَأَذِلُّ الْقَوْمَ لِلنَّاسِ بِاللَّهِ

[illegible]

فَيُفِيهِمْ تَجِيبَهَا كَأَنَّ الْمَخَافَةَ رَفِئَةً عَنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ الْأَمْرِ ذِي مَعْنَى

له لائزهم بامير قطيعة الرمي وفيها اربعون خان حسنا واعتاد

مصادره مع از بعدی یا ختمی به لاخر بقدر القادرا عند فسر مکه

مع الغير فلا يقبل ما سئل أيضا لم يجد التمتع حينئذ ولا الجماع دعيه

الأمانه وبع الي يتخذ ما الناس وان يحسن ما القاض فلما تفيض الدعوة

التى تتخذ له هامة ولرمق فيه اوجيبه وعند تمديد الخاصة كالقد

[illegible][illegible]

لا يفتنه ولا يفتك وروحه والهمزة بحسب الحكي سلطانا ولو اغتر بها
 في الغنى فخره في الملوك والهمزة بحسب الحكي سلطانا ولو اغتر بها
 في الغنى فخره في الملوك والهمزة بحسب الحكي سلطانا ولو اغتر بها

والا يلقوه هجة وعن الثاني لا يا ابا سبيحى ولا تلقين
 في بيانه بغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بما لا يمتنع فيه **ب** ياديه على **و** المتوى على **ق** فيما يتعلق باليد **ل** لزيادة
من الله مدح كسبه فيه تعالى ولا كونه

الحسن

مِا عَلَيْهِ اِلَى الدَّعَى فَارَازَ اَبَ حِسَّةً بَطْلَ الدَّعَى ذِكْرُ الْحِسِّ لَانِ بِاللَّابِ، وَهَـ

فلاح سبعه ايام و قلاش و زينا اربعه ايام و لامة البساتين و نقاش ايام و الاقطايه و

از الحبيب المذكور انا صفا متاع ما الزين بقعد كمر مجد او بنفالة ا

عنه ولده لا يحسه في استماع غيره اعني ما ذكر من نحو بدل الخلفه

بسم الله الرحمن الرحيم

هاتفه في القاموس المستأد له وكتبه اي بياحه وفيه العتور

عاشروهم غايه لم يحكم القاضي بشهادتهم وكتب بها الوقايف لم يحكم الك

[illegible]

باسم من قبل الشهادة
في الغالب فيها لا يستحق
التي قد
الشهادة الغالب قد

وانما قبل القاض الشهادة ويكتبها الى الثاني الاخر فيها لا يستحق الشهادة

من قبل حتى يبرى حد وقصاها اذا شهد الشهود على الغائب به اي بكل
شعاع 68 ثمة البسيع او القرون قد

هو سبوا منها عند القاض الاول الى الدين والفقار والنكاح والنسب
في الحد والقصاص قد

والقصود والامانة وقال المصنف في الجود تيف فان الايات والمصاربة اذا
في ثمة التي بالجود بين القاضيه في الامانة

التي لا يحتاج فيها الى كتاب القاض واذا بعد ناصرا تانف موصية في
انها والقاض عند الجود امانته تانف القاض في كتاب

في القصة يجب مثله وهردي في في فيه الكتاب الحق واما الحد
في حد القاض الزنا وحده الشريعة في حد

والقصاص فلا يقبل فيها الشهادة على غائب ولا يكتبها الى الاخر فانها
في حد القاض في حد

قد يستحق الشهادة واما في ثمة فاذا اعقب القاض شهادتهم قاضيها
في حد القاض في حد

على الشهود الذين شهدوا على الغائب فيتم الكتاب فتم وسلم اليهم
في حد القاض في حد

لئلا يتوهم التفسير فاذا وصل الكتاب الى القاض المكتوب اليه نظر الى ختمه
في حد القاض في حد

اي هذا الكتاب ولا يشبهه اي لا يشبهه الا بالجمهور ختمه وشهوده فان شهدوا
في حد القاض في حد

انه هذا الكتاب فلان الثاني كتب وسلم اليها بطلب ختمه و
في حد القاض في حد

وقرأه علينا وختمه عندنا فتم القاض المكتوب اليه وقرأه على الخدم
في حد القاض في حد

والزمه اي الختم ما فيه اي هذا الكتاب ان يتيه لاتبه قاضيا فانه اي الكتاب
في حد القاض في حد

ثم اذا ظهر عندنا الشهود عندنا وانا نطلبهم به ولا يلزم
الخدم ما فيه لانه لا يكون محجة الا بعد ظهوره على الخدم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الكتاب الثاني

ببطلان موته أو غيره قبل وصوله إلى المكنون إليه أو بعده قبل أن يقرأ عليه

وكلاهما من مقتضى القاموس المكتوب إليه إلا إذا ثبت القاموس بالكتاب

والكتاب المكتوب إليه وإلى من يبعث إليه من قضاة الساميين في حين لا يبطل موت

المكتوب إليه ولا يبطل الكتاب بموت الختم بالاجماع لأن وارث يقدم

مقامه فينفذ عليه وصية قضاة الراية الأخرى وقضاة لا يشهدونها

فيها التبدل ولا يجوز أن يستعمل قاض واحد في الحكم إلا إذا اختلف

الخليفة إليه حكم الاستيفاء بخلاف القاموس المأثور بقائمة الجفنة حيث

يجوز أن يستعمل واحد في الحكم إلى القاموس الآخر حكم أي قاض كان

أعني القاموس الآخر ذلك الحكم في مختلفه إلا إذا اختلفت العقائد

بحكم في التسمية عايداً أو السنة المشهورة بالقضاء بين المطلبين الثالث

بلا وفي الزمر الثاني أو الاجماع للقضاء بحل مقتضى النساء لأن العجائب رضى

أجماعاً فساداً في حين لا يجوز على القاموس الآخر أن ينفذ حكم القاموس الأول

فيحكم بالكتاب والسنة والاجماع وينفذ القضاء بشهادة الزمر

أي العذب في العقود والنكاح والبسع والشراء وثبوت النسب والفسوخ

أو العذب في العقود والنكاح والبسع والشراء وثبوت النسب والفسوخ

أو العذب في العقود والنكاح والبسع والشراء وثبوت النسب والفسوخ

و من نسخ البيع
والله اعلم
فمنه في نسخة ظاهر
والله اعلم
لا ينفذ الا ظاهر
فمنه في نسخة ظاهر

الظاهر والافالة والبرج بالخير وفي العبرة والمدقة واما ان ظاهر ايقن بين الناس

مثلثون التزمين والفتة والقسم وفي ذكره وابطنا بينه وبين

الله ثم مثلثون الملوك والحق هذا عند ابي حنيفة والاصل فيه ان كل شيء

قبي يتبع في الظاهر فهو عند ابي حنيفة في الباطن كذلك فلا خلاف في قوله

وعندنا لا ينفذ الا ظاهر الا ان شهادة الزور هي ظاهرا لا باطنا في كل

فلا اقام رجل بينة زور على انه ينزح فلا زام ان في حكم القايض به حل

لما لم يكن عنده ظاهرا وابطنا وعندنا ظاهرا لا باطنا وقتك يشهد

هذا فان الجرام الجرم ليس يكون سببا للحل فيما بينه وبين الله تعالى والجواب

انا لا نعمل العام المحين وهو شهادة الزور سببا للحل بل هو في القايض ميار

بما يشاء عقد جديدين وهو ليس بشيء بل واجب لان القايض لا يعلم بكذا الشهود

فلا اشك في اقله النجس وقوله ابي حنيفة هو الرجز وقد حقق القايض

فاسم قوله وقال علي المتن ولرفق القايض في فتحه فيه بخلاف رأيه

او مدعيه لا ينفذ سلطانا اي سواء كان ناسيا مدعيه او عايدا عندنا لان قضاة

اما هو خطأ عندنا وبه يفتي وعند ابي حنيفة فان كان ناسيا ينفذ وان

منه في نسخة ظاهر

منه ولا يتركه
منه ولا يتركه
منه ولا يتركه

عازلاً فيه وإيمان ولا يفتح القابض على غايه الا بحضرة نائب حقيقة

لكيله ورفعه أو لا يتركه عما كونه يصعب القابض أو لا يتركه حكماً ما يكون

ما يدعى على الغائب شيئاً ما يدعى على الحاضر لا يشأله فحسب يجوز الحكم
على الغائب أيضاً إذا دعى على داره أو على غيره وأما الغيب واقع

أنما يملكه فاقام المدعي البينة أنه اشتراها من فلان الغائب يتقبل القاض
فكأن البينة ويتلقى بها على الحاضر والغائب هي إذا حضر الغائب لم يكن الحكم

ولكنه لا يفتقر إلى انكاره فإن كان ما يدعى على الغائب شيئاً ما يدعى على
الحاضر لا يسمي له لا يهرج الحكم على الغائب كما إذا دعى على عبد أو مولا أنه خلق

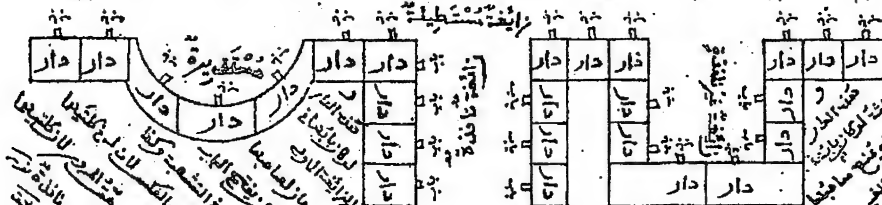
محمده بتطليق زيد زوجته وأقام يمينه على التطليق بيمينه زيد لا يتقبل البينة
في الواقع إذا عارض فيه ابنه أو هو الغائب كما في الصوف المذكورة وأما إذا

يكره له إبطال هو الغائب كما إذا علق طلاق امرأته بدخول زيد إليها
فبغيره على الدخول بيمينه زيد فعمله أيضاً لعدم حضور الغائب وتجب للقاضي

أن يرضى ما لا يرضى عنه على أخذة فتشاور ويحكم القاض بالترضي لا يحفظ
لأنه لكثرة اشتغاله يخاف أن ينساه لا يحفظ ذلك للوقوع والباب لا نعلم لا يتقدم

بشيء من هذه الأشياء ما لا يرضى عنه على أخذة فتشاور ويحكم القاض بالترضي لا يحفظ
لأنه لكثرة اشتغاله يخاف أن ينساه لا يحفظ ذلك للوقوع والباب لا نعلم لا يتقدم

وقدم خطاي بالديت على العاقلة اقل التبيلا لا ينفذ حكمه لان الحكم
 لا يكون له ولاية طلب الديت من العاقلة وان انتقم منها لاي قسم
 عما كان للقاضي ذلك فان رفع حكمه او حكم الحكم الى اي قاض كان فانه
 من كبره اي القاضي انما هو الالفاظ ابطله مسائل شيى او متفرقات
 مسئلة وليس لها جواب مسئلة اي يتحقق ان كان عليه علم اي طبقة علمية
 لانه كرم ان يتد اي يدق ويتد في سفله او يتقيرة بقم العاوي في
 بار ما الامر وهو ما جاز القول كذا علم اي حقيقته وهو القياس وقال الحكم بها
 ان ينفذ في ملكه ما لا ينفذ مسئلة في الزينة مستطيلة اي سكت طريقت يستحق
 اي يتفرع عنها اي عن الزينة اي في مثلها لان كذا الذي غير نافذة
 الى كذا آخر لا يجوز ان يفتح املا اي اصل الزينة الاولى فيها اي في الزينة المشقة
 بابا الى المشقة لان الباب لتعدد المرفق والحق له فيه وتلك المشقة كذا في
 نافذة هي لانه نافذة جاز له فتح الباب فيها اذ فيها المرفق لجميع المسلمين
 بخلاف الزينة المستديرة المشقة عن الاولى فان فتح الباب فيها جاز لان الاول
 لانها اذا كانت مستديرة وهي التي فيها المرفق هي بلع امرها جاز امر المستديرة

[illegible]

فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ فَفِيهِ شَيْءٌ

فانما اي الية فاشته يتعلمه او يقل ذلك واقام بينة على الشاهد

فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ وَقْتِ يَدِّهِ فِيهِ الْحَبِيَّةَ تَقْبِلُ وَإِنْ قَبِلَهَا لَا تَقْبِلُ مَعَهَا

من ادعى ان هذا مني فليكن مني

وهو من هذا الى المدي وحيها لان هذا الشئ الذي ذكر في هذا

تَرَكَ الْمَدْعُ الْخَمْسَةَ فَنَفِخَ مِنْهَا فَإِنْ أَرَادَ النِّسْفَ فَلْيَقْبِضْ بِأُصْبُعَيْهِ وَفِيهِمَا جَالٌ وَلَيْدًا

سورة التين مكية ٢٨ آية

هذه هي الحال في هذه التبرعات التي لا تسمى بالبر

عليها والبراءة المستوفى وهي ما غلبت غشاة لا يصدق لان اسم الله العظيم

١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥

وَمِنْهُ لَتَمَّ بَابِي لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجْلُو أَقْرَبَهُ حَقَّقَ

94

بَعْدَ اِيْ اِيْطَالِ الْاَقْرَابِ عَلَيْكَ الْوَبْلَاهُ لِغَرْمَسِلَةٍ وَبِزَادَةِ عِيَالٍ
 مَا لَا فَعَالَ الرَّجُلُ مَا كَانَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَطَا فَاَقَامَ الْمَدْعَى بَيْتَهُ عِيَالَهُ عَلَيْهِ اَلْاَلَانِ
 ذَرِيَّتُهُ وَاقَامَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بَيْتَهُ عِيَالَهُ الْقَتْلَاءَ وَالْاَبْيَادَ قَبْلَهُ اَيْ بَيْتَهُ
 الْمَدْعَى عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْزِلِهِ وَانْ زَادَ عِيَالَهُ اِنْكَارَهُ عَلَيْهِ وَلَا عَمَلًا فِي رَدِّ قَبْلِهِ
 اِنْفَاقًا لِمَنْ تَنَاقُضَ قَدِيمٍ قَطَا مَسْلُوقٍ عِيَالَهُ اَنْ يَأْتِيَ شَيْءًا فَقَالَ
 الرَّجُلُ اَبْقِيْنِي قَطَا فَاَقَامَ الْمَدْعَى بَيْتَهُ عِيَالَهُ الشَّامِ وَوَجِدَ بِهِ عِيَالًا وَارَادَ
 رَدَّهُ بَعِيْنٍ فَاَقَامَ الْمَدْعَى بَيْتَهُ عِيَالَهُ الْمَشْرِقِ بِكَ اِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عِيَالٍ بِذَلِكَ
 الشَّيْءِ رَدَّ مِنْ بَيْتِهِ لِمَنْ تَنَاقُضَ مَسْلُوقٍ ذَكَرَ اِنْ شَاءَ اَنْ تَمُوتَ اَوْ اَلْهَرَجَ
 وَفِي كِتَابِ الْاَقْرَابِ وَفِيهِ يَبْلُغُ كُلُّ مَا فِيهِ عِنْدَ اِيْ حَيْضَةٍ وَفِيهِ الْتِمَاسُ
 وَعِنْدَ نَحْوِهَا اَيْ اِيْطَالِ اَخِي وَلَمَّا اَلْاَسْتِخَارَ مَسْلُوقٍ اِنْ تَأْتِيَ لِنَابَةٍ فَقَالَ رَدَّوْنِي
 لِيْ مِيْرَ اَزْهَدَ قَرَأَ اِلَى الرَّثَةِ كَمَا مَدَّ تَمْرًا وَسَلَّمِيْ نَارَ فَقَالَتِ زَوْجَتُهُ اَلْحَبَابُ
 مِثْلَ مَا رَدَّ اَسْلَمَتْ قَبْلَ نَفْسِهِ فَيَعُوْزُكَ مِيْرَ اَنْتَ وَقَالَ اَيُّ اَلْجَرِيْثَةِ لَالِيْ اَسْلَمَتْ بَعْدَهُ فَنَحْنُ
 مِثْلُ مَا رَدَّ اَسْلَمَتْ قَبْلَ نَفْسِهِ فَيَعُوْزُكَ مِيْرَ اَنْتَ وَقَالَ اَيُّ اَلْجَرِيْثَةِ لَالِيْ اَسْلَمَتْ بَعْدَهُ فَنَحْنُ
 مِثْلُ مَا رَدَّ اَسْلَمَتْ قَبْلَ نَفْسِهِ فَيَعُوْزُكَ مِيْرَ اَنْتَ وَقَالَ اَيُّ اَلْجَرِيْثَةِ لَالِيْ اَسْلَمَتْ بَعْدَهُ فَنَحْنُ

لا بد من دفعه الى الابن والابن له ذاك
لا بد من دفعه الى الابن والابن له ذاك
لا بد من دفعه الى الابن والابن له ذاك

ولا ريب ان له غيره وفيه البرج الرويعة اليه اي الابن وله ذاك

باب اخر لدفعه ويحد الابن الاول حيث قال ليس له والى ابن اخر

اي الرويعة له اي الاول لا غير مسئلة ولوقسم الميراث بين الغنم والاربع

لا يؤخذ منه كليل عند اي خبير وقال لا يؤخذ منه لاحتمال ان يكون

له وارث او غير غائب وله ان العاشر ثابت قطعا فلا يؤخذ لاهل الميراث

المطلب العليل مسئلة وعبار مثا اقام شخص مجة اي انه اي كذا العقار

له ولا فيه الغائب ان ثابته اي بما فيه له بزمه فقط وترك باقيه

يد ذي اليد لا تكفيه اي بلاخذ الكسب من غيره اي سواء جدد

اليد دعواه اولي وقال ان جدد ذي اليد لا يثبت في يده الباقي بل ينفصل

في يد الابن والابن اخذ منه عفا وفي يده والشئ المنقول مثله اي

مثا العقار وهو على هذا الخلاف فانه اذا لم يحدد ذي اليد ترك الباقي

يده في صورة الجود اولي انه مقبوض في يده ولم يرضع في يد اخذ

مباراة فالاولا اولى وقيل ويؤخذ الباقي من اي يرضع في اليد عند

جوده اتفاقا مسئلة ولم قال رجل مال او مالك صدقة بقة على

فليس يرضع اذ لا يرضع في يده

قال مالك رحمه الله عليه اخرج في ذلك
في الحديث وانما انما تفتت بالاياب
معدية لم يفتت في ما
تجيب الزكوة
لا تفتت
سنة

ما الزكوة ففما خلا فالزكاة عنه يتصدق بعاش في مدحه لان اسم الحال

يتناول كله ولو اوفى بثلث ماله فهو اي ايساؤه مباد في كل شيء في

مدحه بلا خلاف فان لم يجد في المسئلة الاولى الا ذلك او مال الزكوة

منه قوت العي وقرى لنفسه وعياله فاذا امسك نالا اخر يتصدق

بما امسك منه لقوت مسئلة وماع الايساء بلا على الرقي بة في اوفى

ولم ينام بذلك فهو وقرى هكها هت لي باع شياء من بيت الرقي جان

لا يمتح التزيب الا ببيع الرقي هت لرقاه رجل ولم ينام بذلك لا يفتت

وجلا حتى باع بين مال الرقي شياء لم يجد وعند ابي يرس لا يجد في

عليها ويشط الرقي عن الوكالة فب عبد واحد او مستور بين

فلا يمتح تصرف بعد ذلك واما الراخبة فاسق او مستور فلا اعتبار

فيما تصرف بعد ذلك كما تشتط ذلك في عام السيد بجانية عبد

والشنيع بالبيع واليك بالبيع واليك بالبيع واليك بالبيع

بالشرايع فاليك اذا علمت بالذكار في العدل او المستورين فستحت

فستحت كما رضاء لا الراخبة ما ذاسق ولكن سكون الشنيع اذا علمت

فانما تدركه فاعلمت تدركه فاعلمت تدركه فاعلمت تدركه

هذا الكتاب من كتب
الشيخ محمد بن أبي بكر
الشيخ محمد بن أبي بكر

في شرح
الشيخ محمد بن أبي بكر

البار لا يشترط فيه التعبد بل فيه فائدة فاستقر بأن فائدته بالغة

فبأنه جازي بغير ولو باع القايض أو أجزأ عبدا مثلا للميت لديون من مالك

وأخذ القايض منه فباع عبده واستحق العبد ونزع مزيد المشتري

يفتح القايض ولا يشترط فيه المشتري أو يشتري العبد منه على الفراء

وإن أم القايض الرقي يبيع لدينه فاستحق العبد أو ما قبل قبضه

من الرقي فباع منه يبيع المشتري منه على الرقي لأنه فاقل فباعه

الميت ويبيع منه على الفراء لأنه عام له ولو قال قايض عدي على قايض

على هذا المبدأ بالرجوع أو التلويح أو قطع يده بالسرة أو بالنشر

فأنعله أو الرجوع أو غيره وسبعة تبعه لا تلزم عند الله تعالى لأن الطاعة

أول الأمر واجبة وفيما الله عليه وسلم كتاب الشهاد

فمن قايضه وشرا أخبارا تحق للغير على أفرادهم أن الأخبار

أخذها أخبارا مذكورة في الشفاعة والثاني أخبارا تحق للغير على

أخر وهو الدعوى والثالث يفتك الثاني وهو لا يثبت في الشفاعة

بطلان الدعوى لغيره تعالى ولا يثبت الشفاعة إذا ما دعوا وتم له ولا يثبت

في جميع النسخ من شاهد في اوله
في جميع النسخ من شاهد في اوله
في جميع النسخ من شاهد في اوله

يساء لفيها عنه وقالا يساء عنه في العاشر وعلمنا ان يفتي في طائفتنا

كذلك يفتي السوال في الترخيص وكيفية الترخيص في تطهير الشاهد

عن الفسق قوله المترك هو عدد في الاصح لسوق مرتبة بدار الاسلام فاذا

قال هو عدد يكون جائز الشهادة ولا يقع تعديله اي تركه في الحكم

او المذنب عليه بقوله هو عدد لكنه اخطأ في الشهادة او يفتي فان قال هو

عدد صديق شر الحف وكيفية واحدة في تركه السيرة والاثان اهذه عندنا

واما عند محمد في الاثان وايضا العلانية فاثنان اجماعا والشاهد

لا ان يشهد ما سمع او رأى من بين يديه او اقره او حكم فام ان غيبا او قضا

وان لم يشهد عليه ويقول الشاهد اشهد بلفظ المضارع وهو لا لايقول

اشهد في لانه كذا ولا يشهد في الشهادة التي سمعها من فام يشهد

عليها فلا يشهد عليها من سمع شهادة شامدا او سمع الا لشهادتي

الشهادة ولا يحل ان يشهد من اى خطه ولم يترك شهادة في عند ابن حنيفة

لان الخط يشبه الخطا وعند ما يحل ذلك اذ اعلم ان هذا خط وقيل لاخطا

بينهم في كذا المسئلة ولا يشهد احد بالسامع بلا عيان بالاجماع الا في

الخطا يشبه الخطا وعند ما يحل ذلك اذ اعلم ان هذا خط وقيل لاخطا

مَنْ دَعَا إِلَى الْخَيْرِ أَوْ إِلَى نَجَاتٍ لَمْ يَكُنْ تَرْكُ الْإِسْتِخَارَةِ لَعَنَهُ
تَأْتِيهِ لَانْ ذَكَرَ لَا سَخَافَةَ الْبَدِينِ شَرَحَ

بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

وَالرَّوَانِ وَالْخَيْرِ وَالْعَقْلَةِ وَالشَّيْخَةِ وَجَلَّ سُلَامُ التَّعَاشُرَةِ فَرَقَ

فِيهِ رَأَيْتُمْ وَسَيِّدِي فَرَقَ الْأَخْطَاءِ وَهَرَفَتْ مِنَ الدَّرَاوِزِ يَفْتَدُونَ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

أَنْ الشَّيْخَةَ لَعَنَتْهُمْ وَاحِدَةً وَلَعَنَتْ حُلُقَ أَنْ حَقَّ فِي شَهَادَتِهِمْ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

لَا لِدَعْوَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ الْكُذْرُ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ وَتَقَبَّلَ الشَّهَادَةَ مِنْ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

الَّذِي عَلَى مِثْلِهِ أَوْ الذِّبِّ وَعَلَى الْمَسَامِيهِ فَلَا تَقْبَلُ عَلَى الْمَسَامِيهِ وَإِنْ خَالَفَ الْبَلَّةَ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

لَا لَهَارِي وَالْجَوْشَنَ فَإِنَّ الْجَزْكَ مِلَّةً وَاحِدَةً وَتَقَبَّلَ مِنَ الْمَسَامِيهِ وَأَقْبَلُ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

أَيْ سَخَامِي أَوْ أَيْ خَانَانِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ خَانَانِي دَارٍ كَالشَّيْخِ وَ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

الرَّوْمِ لَأَقْبَلُ شَهَادَةَ أَحَدِهَا عَلَى الْآخَرِ كَمَا لَأَقْبَلُ عَلَى السَّلَامِ وَالذِّبِّ وَتَقَبَّلَ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

عَدُوِّ سَلَامِ الدِّينِ لَأَنْبِيَاءِ التَّيْدِينَ بِخِلَافِ الدِّيُونِ فَإِنَّ لَأَبَاءَ نَسَبِ التَّوَلَّى
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

وَقَبَّلَ كَمَا سَجَنِي وَتَقَبَّلَ مِنْ أَجْنَبِ الْجَائِزِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَسَامِيهِ وَقَبَّلَ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

مُؤَابَاةً عَلَى مَقَابِلَةٍ وَهَذَا هُوَ مِثْلُ الْعَدَالَةِ وَفِي الْخَلَامَةِ عَلَى أَفْعَالٍ يَفْعَلُ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

الْمَرْوَةِ وَالْعَرَمَ كَبِيرَةً وَأَقْرَهُ ابْنُ كَالرَّقَالِ مَتَّى أَرَبَكُ كَبِيرَةً سَقَطَ عَدَالَتُهُ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

وَتَقَبَّلَ الْأَقْبَلُ لَرَّانَ لَعَنَهُ وَالْأَوَّلِيَّ بَأَخْذٍ وَتَقَبَّلَ مِنَ الْخَصْمِ وَمِنْ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

وَلَدِ الزَّانِ وَلَوْ شَعِدَ بِالزَّانِ خَلَا فَا لِمَا كَمْ وَمِنْ الْعَمَالِ الَّذِينَ لَا يَأْخُذُونَ
بِكَلِمَةِ الْإِسْمِ الْفَاعِلِ شَدِيدًا
بِكَلِمَةٍ وَفِيهِ قَالُوا لَنْ
بِكَلِمَةٍ شَيْخَانِ لَعَنَهُ

الخارج ونحوه للسلطان الا اذا اعوانا على الظلم فلما قبلنا شهادتهم

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

فان الله قد علم ان هذا هو الحق

ولامت الزنوج لزواجهم وبالجملة ولامت السيد لعهده ومطابقا

الأجير الخامس مستأجرة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الحارس الذي

[illegible]

التبعية بالنساء والتمكين من الرجال فانه لم ينفذ البرى يقبل شهادته

موتها و لاين مذمى اى مداوم الشب للانبثاق الحية على الاموال ليدوم

[illegible]

والطهور او الطهور وهو لا زال للعب هم ام او ينفى للناس لانهم ينفون عا كيرة
فمن ينفى نفسه لدفع الوحشة فلان سبب او ينفى تكثر ما يذهب الخد من
الكبار لانهم فاسق او يدخل الحرام بل ازار او يارب الدبر او ينفى بالنفس ولو

الشرطي او ينفى الصلوة بها لانها فاسق او ينفى الطريق او يارب
فهو او ينفى سبب السلوك او المجاورة والتابعين والعلماء المجتهدين

بب منية راجحة ولو شيد ابناء راجحة ان اياها اوفى الى فلان كيري
مثلا فان اديها زيد فمحت شهادة فلان ان الله لا يفتح كشادة ذايو الميت

ومن ينفى الموصى لها وصييه على الايمان الى زيد حشا اذا اديها
زيد فمحت شهادة هؤلاء وان انكر لا وان شهدا اي الايمان ان اياها

الثاني وكله بقبض ديونه رد شهادة بها سواء اده هو المولى او وجد
والفرق ان القاض لا يملك نصب المولى عن الغائب بخلاف قول المولى كما روي

الشهادة وما خرج بالنسخ اي فسق محرم وهو اي الجرح ما يفسق اي
بحكم بنفسه الشاهد ولم يوجب حقا للشرع والقيد مثله له هو فاسق

او اكله بيا وان استاء فمحت التفديدا اي اثباته على اليقين بالبينه

والثاني بيا وان استاء فمحت التفديدا اي اثباته على اليقين بالبينه

وإذا قام المدعى عليه قبل أن
يقبل الشهادة فأن الحكم لا يبرأ
قبل أن يبرأ من الشهادة
على الوجه المذكور

ولقبه قبل الشهادة عليه يقبل الشهادة لا يشهد راجع المدعى بينهم

أي الشهادة أو ما أو غير عيب أو من محدود وقد أو أن يشهد بالحق
أو أنه قد أتى أو أنه قد أتى أو أنه استأجرهم بكذا ينال لها أي
الشهادة وأعطاهم ذلك المال فما كان له عند أو على قبل المدعى أي ما لم يتم

على كذا مال رد فحقه اليهم أي أن يشهد وأعلى من ذلك مع ذلك يشهد ولا
عازر أن يجيب عليهم أن يردوا ما أعطوه (المأخذ) شهادة الخصم فوهن

الخصم لأنها توجب حقا للشرع أو للعبد فبمصر الحاجة أو إيجابها ولو

شاهد عدل فأم يبرح عن مجلس القاضي حتى قال أو هي أي أخطأ بعض

شهادته قبل شهادة غيره جميع ما شهد به لم كان عدلا ولو بعد القضاء

عليه الفتى خاتمة وشيئا موافقة الشهادة الدعوى كما شرط اتفاق

الشاهد نزل لظواهر مع عند أبي حنيفة فإن يشهد أحدهما بالحق والآخر

باليمين أو ما ثبت أو طلقة أو طمينة أو ثلث من الشهادة لا اختلاف

المضين يقبل على الف وشهادة أحدهما باليمين والآخر باليمين أو ادعى

المدعى الآخر حتى لو ادعى الأقل لا يقبل إلا أن يثق باستيفاء أو أن يركب

105.

وشهد اخذ بالي ومائتي زده شهادتها مطلقا لان الحق يختلف باختلاف
 الشئ فيكون على الواحد شهادة وفيه لا يتبدل وكذا اذا شهد احد بالي
 اخبر بالي ومائتي في حقها وفيها عرق وحق وان ادعى العهد
 والثالث والرابع والمائة فيه لا يشترط لان المقصود منها اثبات الحق
 وهو مختلف كما ان ادعى المائتي في الحق وفيه عرق والتميز والبر
 وهو اي ادعى في دعوى الدين لان مقصود المائة وهو بيان في وجه
 دعواه السابقة تفصيليا فتقبل على الاقل ان ادعى اكثر من المائة والاجابة
 كالمسح في اول المدة فلما نزلت الشهادة فيها كان في المسح وفي الدين بعد مسأى
 المدة فتقبل كما في دعوى الدين واذا اختلف شاهدان في الم مسح الزعم
 بالاقلة اي بالي مطلقا مع حسننا خلافا لما كان لها في الارث فيه ايضا
 وهو التماس ولزم في هذه الشهادة التي بشهادة ارض بان يقول ما نرى
 اياها لانه عاينها او ساء في حكمه او في يد فارقا لاي الشاهد كان الارث
 لابيها وانما ابنته لو اوفدته اراجامة في يد جاز القضاء له بلا حاجة
 الوجه بشهادة الارث ولو شهد ان لم يكن الارث كان بيد شخصي في اي السداد
 لان يدين السداد

عندما وجدنا اننا لم نجد
 الا اننا لم نجد
 الا اننا لم نجد

الذي من شريف الحال ان ليس فيده عند الدعوى ردت من الشهادة لان
 اليد متوترة الى يد ملج و امانته وفيما ان فلا يجرى القضاة وهو وان اقر
 الدعي عليه بذلك او باليد المدعي او شهد بان اى الدعي عليه اقر ان اى
 الدعي به كان في يد المدعي منذ شهر مع الاقرار بالقبول فتخرج الشهادة

به وجمالة المقرب للتمتع متى الاقرار وانه تعلم

بأبواب الشهادة على الشهادة

وتقبل الشهادة على الشهادة الا ان قد وقع استعظامها بالشبهة ويشترط

لها تقدر حضور الشاهد الا ان ياتي او في او سفره والقبول او يوسن

هنا كل اصل لا يشترط لقائهم فمضى هذا الشاهد وفيه ذلك الشاهد فلان الفتوى كما

الشافعي اذ هذه لا بد من اربعة يشهد اثنان عن هذا وان عن ذلك

وعندنا يكتفي اثنان يشهدان عن هذا ويشهدان عن ذلك وهذه الاشهاد

ان يتقبل الاصل للفرع اشهد على شهادة او اشهد بكذا وصيغة اداء

الفرع ان يتقبل اشهد ان فلانا اشهد في عا شهادة به بكذا وقال اشهد عا

(Handwritten Arabic script)

منه لو قضي التنازع ولم يبق فيه التنازع
المراد لا ياب الزمان لا الزمان
منه قضي على التنازع

ما اقلناه اى اقلناه بما للمدعى عليه اذ اقبض اليده الى اسن كان ديناً او كان

عينا فان رجع احدنا ضمن النصف مما اقلناه والهدية في باب الضمان الى يقع من

الشهود بالنزح فان شهد ثلثة فرجع واحد منهم فبعض البقاء فبعض

الشهادة وان رجع اخر منهم فبعض النصف لبقاء نصف نصيبها وان رجع

امراة من رجل وامراة اخرى فبعض الزينة وان رجعتا ضمن النصف وان شهد

رجل وعشرة نسوة فرجع ثمان ينصف فبعض لبقاء نصيبها فان رجعت

امراة اخرى مع الثمان فبعض التسع الزينة لبقاء ثلثة ارباع النصف

وان رجع الرجل اى رجل وعشرة نسوة فبعض الرجل فبعض اربعين

ونصف عند ثمان وياقوت عليه نصف على القولين وان رجعت النسوة فبعض اربعين

نصف اجماعا لبقاء نصف النصار ولو شهد رجلان مع امراة فبعض اربعين

اى الرجلان لانه لا يشهدان بها فبعض اربعين واما النصار فلا يضمن راجع

اذا اشهدوا به مثلهما عليها او عليه لان دعاهم يتلفا عليها شيئا وكذا لو شهدا

بأقل من لان منافع البضغ غير مقوت عند الامتنان وان شهد اربع على غير

الملاصقة اى الزيادة عليه وفي البيع لا يضمن البضغ الا ما نقصت عن قيمته

نصف الشهادة
رجل وعشرة نسوة
امراة من رجل
رجل وعشرة نسوة
امراة اخرى مع الثمان
وان رجع الرجل اى رجل وعشرة نسوة
ونصف عند ثمان وياقوت
نصف اجماعا لبقاء
اى الرجلان لانه لا يشهدان
اذا اشهدوا به مثلهما
بأقل من لان منافع
الملاصقة اى الزيادة
نصف الشهادة
رجل وعشرة نسوة
امراة من رجل
رجل وعشرة نسوة
امراة اخرى مع الثمان
وان رجع الرجل اى رجل وعشرة نسوة
ونصف عند ثمان وياقوت
نصف اجماعا لبقاء
اى الرجلان لانه لا يشهدان
اذا اشهدوا به مثلهما
بأقل من لان منافع
الملاصقة اى الزيادة
نصف الشهادة
رجل وعشرة نسوة
امراة من رجل
رجل وعشرة نسوة
امراة اخرى مع الثمان
وان رجع الرجل اى رجل وعشرة نسوة
ونصف عند ثمان وياقوت
نصف اجماعا لبقاء
اى الرجلان لانه لا يشهدان
اذا اشهدوا به مثلهما
بأقل من لان منافع
الملاصقة اى الزيادة

110

له جالب يعرف الثمن اليسير من الفاهش ويقفده أو القدر ولو كان يسيرا
 أو عبد محمد أفصح تركه الحز القائل البالي أو الماء ذون مثلها أو
 الحزور رجل ما جازان يقفده بنفسه لأجل الحاجة لأنه قد يكون فيه
 إهدى من دفع التوكيد أيضا بالي موصوف في كل حق للعباد كمن يظن فيه
 الحمى عنده وجوزاه بلارضا وب قال الثالث عليه الفتوى الآن يكون
 التوكيد أيضا لا يمكنه حضور مجلس الحاكم أو غنا سيرة سفر أو غير ذلك
 للسفر أو امرأة غيرة لا تغيبه الخرج في هذه الأعداء مع التوكيد بلارضا
 الحمى إجماعا ومع التوكيد بإيثاره أي باعطاء كل حق واستيفاء الألف
 استيفاء محدد وتورد بليته موعده لشتمه العفو في التورود وشتمه أن يصدق
 التاديب في حد القذي وحيث يوق كل عقد يفنيغ الركيل بالنفس كسبه
 وإجارة ومباح عن أقره تنقلب أي بالركيل نمق وحقوق لمعتد
 مبيدا وجهه تنقلب خبره وجهه يفنيغ شتمه لعقد الركيل الركيل
 عبد محجور ولا يسأ محجور إذا هفق عقد لما أجهه إلى موكله ما دونها
 فإذا انتقل إلى الخرق يسلم إليه والتمن ويقفدها ويخاعم الركيل
 بالبيع

الحمد لله
في غيب الدنيا

بِالْمَرْبُوعِ الْبَائِعِ فِي ظَهْرِ قَيْمِهِ أَيْ الْمَبْعُ وَالشَّرْءُ فِي يَدِهِ فَإِنَّ سَمَّ إِلَى

فلا بد بالهدى الى ابدانهم

الحمد لله الذي ابتدأ في الأمان فلما عرفت في بيت العلي بن أبي طالب وصوت في عقد

صيف الرعي الى مكة والى دمشق افانتم الى انفسكم لنتوا وخلصوا من

نظام او دهم عز و غنى عال و كتابه هبه و زبده و اعارة و ابداع به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اقرضت بغيره لانه في هذه الاشياء يضمن بحرف فلا بد من اضافة الـ

لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْوَيْسَ لَيَقُومُ الزَّهْمُ لَهُ فَمَا كَالِدُسُ وَالْبَطَالَا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

زوجة وكيل الزوج بالهر ولا يطالب الزوج وكيل الزوج بمسئله

لَا يَبْدُو الْخَلْعَ وَالْمَشْرِىَ وَمَعَ الذِّمِّ مِنْ مَوْلَى رَأْعَهُ لَئِنْ أَحْدَثَى

عن صفوان بن يحيى عن الرضا عليه السلام قال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله كثيرا

من العقد وحقوقه فإن دفعه اليه قاض ولم يقبله الوليد بالبيع

فَيُحَالَلُ الْهَقُوفُ فِي حَقِّهِ وَيُرْتَضَى فِيهِ الشَّرْطُ لِصَوْلِ الثَّمَنِ إِلَى

لما قاله أسير الرقيق بعد
ما كثر من عبيد ورائه
أيامه حاله في نفسه
في الأسر والآن في نفسه

التوكيد بشئ أو شيء جعل جنس كالأرقب أي الرق فإنه يقع على عبيد وأنت وفيه

أدع جنسًا للاختلاف النافع والمضار والالتفات والالتفات فالتفاتها على
أنواع كثيرة فلا يقع التوكيد بشئ أو شيء كالأشياء الثلاثة وأن يشتمل
على شيء واحد منها إلا إذا ذكر نوع الكليات كالإزار أو نوع النوع كالعري

ولا يقع التوكيد بشئ أو شيء إلا إذا ذكر شيئًا واحدًا وقع التوكيد بشئ أو
شئ عام جنس وإن لا يقع صفة لا الشاة والبقة لأن كل واحد منهما جنس

للتأحاد المقامد فلا حاجة إلى بيان الصفة كالسنة والسنن والسنن التوكيد
بشئ أو شيء جعل جنس من وجهين علم من وجه كالعبد فإنه جنس علم من

من حيث التبع والجزا كإنسان ذكر المراد من جنس أو ثمة
بشئ أو شيء من النوع والألا وقع التوكيد بشئ أو شيء أي شئ مقيد بدين

كان له عا وكلم وقع في شئ أو غير عين كإن شاء الله في كماله المشي في يد
الركيل يهلك عليه لا عام في كماله فارق بين مفعول وفعل المشي في كماله

له أي الموكل لأن يتعين بالتعريف وقع التوكيد بشئ أو نفسه العبد المأمور
من سيده إن قال العبد بفتح نفسه لفظان فباع وقع الشئ على الأمر فإن

الجنس بعض بشئ أو نفسه
الجنس بعض بشئ أو نفسه
الجنس بعض بشئ أو نفسه
الجنس بعض بشئ أو نفسه

قال يقين نفسي ولم يزل ينادي ببيع الوكيل بدعت عبيده لان لا
 يوجب عاقبة ديناً وخرج الوكيل في شراء نفسه السيد المير في سيدة بالي
 دفعها للماء من ان قال المانع لسيده اشتريته لنفسه فباعه السيد ربح
 الشا من فلان ان يقتق عليه فان قال اشتريت ولم يقل لنفسه كان الشراء
 لوكيله المار من لحد مع الوكيل فيكون عليه ثمنه والباقي التي دفعها له المار من
 العبد في السيد لانها كسب عبيده فان لم يجد جابها عند فقال المار من
 للمار اشتريت هذا لاملك فان عني وقال المار لا اشتريت لنفسك
 فان كان المار يدفع الثمن للمار من فقد ثمنه والايد ثمنه له قال المار
 وها هو للوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على موكله سواء دفعه الى بائع اول
 لا يبينها مبادله هاتية ولقد هازله حين البيع من موكله ليقتر ثمنه
 وان له يد في البايع فان ملك البيع ويده اي الوكيل قبل حبسه منه فملكه
 عليه اي مال الموكل ولم يستطع ثمنه لان الوكيل علم له وان ملكه بعد
 حبسه سقط الثمن من الموكل وان رجا له بشاء غير اي شيء مدين فليس
 للوكيل ان يشترى لنفسه او لوكله احد لان غرضه فلا يشتريه الوكيل بخلاف
 ان يشتريه لوكله او لوكله لوكله لان غرضه لا يشتريه لوكله بخلاف
 ان يشتريه لوكله او لوكله لوكله لان غرضه لا يشتريه لوكله بخلاف

من الخاتمة العدد ١٢٠٠
فيمنع الشراء مع العدد
من العدد

تتمتع بالخير
والصحة والنعمة
والعافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
شهادة بالحق الموقر بالحق
شهادة بالحق الموقر بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا للعلم والفضل
والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصري الا اذ انواه للمصري وقت الشاه او شاه مال في مصر للمصري ويقتصر

سارقة البكيل في الذهب والاسلح في بطان الصق بمفارقة ما عهد قبل القبض

لأنه هو العاقد فهو المتولى فانه ليس بالعاقب فلا يشبه عاقبة وان

قال الربيع لمحمد بن يحيى هذا الشيخ لزيد مثلاً في كتاب الرجل الذي كان في المويد

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِرَبِّهِ الْأَعْلَى الْأَكْبَرُ

فريد اقبال رايه و كله خانه داران فريد اقبال رايه و كله خانه داران

وہاں سے لے کر پورے ملک تک پھیل گیا۔

من يدرك يومه من فضلي

وَأَمَّا جَدُّكَ فَإِنَّهُ لَمِنْ قُرْبَىٰ وَهِيَ الْفَرْقَةُ بَيْنَكَ وَأَخِيكَ وَأَخَوَاتِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهَا أُمَّةٌ كَمَا قَدْ عَلِمْتَ أَتَىٰ بِهَا نَسَبُكُمْ

١٥٠
 ١٤٩
 ١٤٨
 ١٤٧
 ١٤٦
 ١٤٥
 ١٤٤
 ١٤٣
 ١٤٢
 ١٤١
 ١٤٠
 ١٣٩
 ١٣٨
 ١٣٧
 ١٣٦
 ١٣٥
 ١٣٤
 ١٣٣
 ١٣٢
 ١٣١
 ١٣٠
 ١٢٩
 ١٢٨
 ١٢٧
 ١٢٦
 ١٢٥
 ١٢٤
 ١٢٣
 ١٢٢
 ١٢١
 ١٢٠
 ١١٩
 ١١٨
 ١١٧
 ١١٦
 ١١٥
 ١١٤
 ١١٣
 ١١٢
 ١١١
 ١١٠
 ١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

فيما اشارت

لا يهتج إلا إذا استسقى أهل بيته في البيت الذي هو فيه يسبقها

[Handwritten signature]

فيقيم مبيعا لان القصد هو البيع بالبرهان وان امره بشيء فانه
 وقال الماوية اشترى بالبرهان وقال امره بالبرهان فانه
 افطاه النامدق قوله العبد ان ساره او ساري البيع بالبرهان
 يصاره صدق البرهان وان لم يكن البرهان فانه
 البيع ثلثا العبد والمولى فانما يثبت البيع والشراء فان ثلثا
 ينفسخ العقد بينهما ويبيع المولى العبد وكذا لو امره بشيء فانه
 لم يسم له ثلثا فانه الماوية وان ثلثا فان ثلثا ان صدق البيع الماوية
 في الاظهر قبل اذ اهدق فلما تجاوزت القول للماوية مع اليقين
 فانه لا يبيع بيع العبد وان
 فانه شهادة له من ابيه وابنه وجمته وخوف للتدبر وهذا عنده
 وعند ما جاز يثبت منه مثل القيد الماوية وبكاتبه وبيع يسمه لبيع العبد
 ما قبل اوكش وبيع ايضا بالعرفن وحماه بالقصة وبالغور وبهم يبيع
 وبالنسبة الى اجل معلوم وبيع يبيع نفق ما ولى بيعة مطلقا
 اخذه رعا او عينا باليمن فلا يفهم العبد ان طاع العبد في لده

من الامام جعفر الصادق عليه السلام في قوله تعالى
 وقم الليل فادع الى دينك

لا يبيح الشراعية
بمسئلة المال
بمسئلة المال
بمسئلة المال

اليه ولو ادعى ان المودع ما وقع له مال المودع في اقاله فصدق المودع

امرين فبها اليه ومن ركله رجل فقبض ما له عا غريم فادعى الغريم عليه

او دأين فقبضه من قبل بغير الغريم على ان يدفع المال اليه لانه قد شئت

بقوله ان دأينه قبضه فاتباع الغريم دأينه حتى لو قبض الدائن وانكر القيد

يستحق ولا يستحق الركل على العلم بقبضه من ركله الذي وان ركله برء

البيع بقبض فادعى البائع رضا المشتري بالقبض في رد الركل البيع اليه في

يخلف المشتري على عدم رضا به لاختار رضا به ويدفع الى اخره في

دراهم ركله باز يستحقها عنه على امله فانفق الركل عليه عشرة افرى

لنفسه بعد العشرة المدفوعة اليه فيم تقابلة بكذا في بعد العشرة النقية

منعده لانه لا يكرن سبعة افرى بها والله ما سيد يا محمد وعلى الائمة

باب من ركل الوكيل في الوكالة

الوكيل من ركله عن صاحبه شاء الانفاقة ولكن وقف عنه على علم به

ويطلب الركاله من احد ما ويخلفه اي الوكيل ههنا ما مطلقا اي يستحق حيا

شتم اعند اب يوسف وحوالا كما اعند محمد وهو الصحيح ويطلب

الوكيل في وقت فلا يعمل منه في نفع النقام من ركله

121.

في الدار اعلمها فان كان ذلك مشهورا فلا يشك في كونها حود عندنا ^{بشيء} ^{في حود عندنا} ^{في حود عندنا}

الرجح في كونه كانه مشهورا فان صح الدعوى على الوجه المذكور ^{في حود عندنا}

القاض الختم ان المدعى عليه عنها فان اقر الختم بها او اقر ^{في حود عندنا}

فقام المدعى بينة عليها وقض القاض عليه ان على الختم لاقراء ^{في حود عندنا}

في الاول ولوجود البينة في الثاني والايقر الختم اول ^{في حود عندنا}

ان المدعى فان ذلك الختم مرة وقال لا تلحق او سكت بلا اذ وقض القاض ^{في حود عندنا}

عليه بالدعوى بالنكول مع الهزار ولكن غير اليمين ثلثا ثم القضا بالنكول في ^{في حود عندنا}

ثم مرة اخيرا والتد ايمين على المدعى وان ذلك ضمنه خلافا للشافعي ^{في حود عندنا}

والختم المذكور انما زنج بان يدعى على امرأة نكاحا وهي تنكر ^{في حود عندنا}

او بالعكس ولا في انكار رجعة بان يدعى بعد العدة ان راجعها ^{في حود عندنا}

فيها وهي تنكر او بالعكس ولا في انكار بان يدعى بعد مدة اليلاد ^{في حود عندنا}

انه فاداليها فيها وهي تنكر او بالعكس ولا في انكار استيلا بان يدعى امته ^{في حود عندنا}

على مولها الولادة وانكر المول ولا في انكار بان يدعى على مجهول النسب انه ابنه ^{في حود عندنا}

انه عمه وهو انكر ولا في انكار نسب بان يدعى الولد على المولى النسب او ^{في حود عندنا}

بالعكس وانكر الاخ ولا في انكار ولا بان يدعى على معروف النسب انه معقود ^{في حود عندنا}

فلا زه له او بالعكس وانكر الا خذ اعلم ان هذه المسئلة لا يحل المنكر فيها
عند ابي حنيفة واما عند ما فتمحل فيها ايضا قال الامام قاضيان والفتوى على

قولها ولا يحل بالاجماع وانكار قد بان يدعي رجلها اخر هذا القذف
فانكر ولا انكار له ان تنكر اداة عا وهذا ان ينكر فدايد وجب

اللعان فانكر خلف السارق اذا انكر فانكر فممن ولم يتطه يده لان المال
يلزم بالنكول لا القطع وكذا حلل الزرع اذا ادعت الزوجة نكاحا ثلثا

قبل الدخول فانكر فانكر الزرع ففي زمني اليه وكذا حلل في انكراه النكاح
اذا ادعت المدة وطلبت منه وهو كما نفقته فانكر يلزم ما لا يشك

الحل عند الامام الاعظم وحل في انكار النسب اذا ادعى رجلا ههنا ما لا يثبت
ونفقه فانكر يلزم المال ولا يثبت النسب عند هذه وههنا من التوداي

القصاص بان يدعي عليه وهذا وما ههنا فانكر فانكر عن الخلع ولا زلول
في دعوى قتل النسب حتى يقرب او يخلق في نفسه وان كان نكوله في

دعوى جرحه مادونه او دون النفس من الاطراف يثبت ثلثا عند لان دعوى قتل النسب
فانكره لان الاطراف لا للمو افعينا بد الخلعان النسب واما عند ما فوجب الارش في ههنا فان التوكول

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

المشترى والنزوح لا يراها اي لا يبعد جوارها باز فان المشري يتابع المذبح
لا يرى جوار النقة للمبتوية ولكن يحلف على ان السبا اجماعا في سبيل
يرتفع بانه بعد ثبوت كعبه سبها يدعي على مولاد عتيق فانه اذا اعتق
لا يشترى وانما الامة ولو ساءت وفي القيد الكافر فقد يشترى فان بالحق
الحذر الحري في السبي يتجلى من المعايير الحاصل ومنه في شيا فادعاه
رجلا اخر حلف على ان يبعه بائنه لا يعلم ان يبع له فاز وبيع
له او اشتراه فادعاه اخر حلف على ان يبعه الذي بائنه بائنه ليس
بذل عليه اذ قطعها وقع فصار الحاف بان يدفع المني شيئا الى المذبح
فانما هو الذي يبعه

فلما عن الخلق وقبح الصانع منه اى من الخلق كلالا وباطلا المنفعة هذه
 اى بعد النداء ان الصانع ابدى ليظا الحق فيه وقدا اى على صور لنا بعد

باب التحالف ولما اختلفنا في قدر الثمن

اى قدر البيع حكم لنفسه من الله نور دعواه بالبيعة وان مننا ما حكم
 لمسير لزيادة وان اختلفنا فيها اى في الثمن والبيع فيه ما اختلفنا في البيع
 في الثمن اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجز اوقات البيعة في الثمن
 الثلث اى في من لم يمتدحى الاخر في العا وصيرة التحالف ان يملك البائع بالثمن
 ثابته بما اذماه المشتري ويحجز المشتري بالثمن ما اشتهر به بما اذماه البائع
 وهذا المشتري في الثمن لهما اولا لانه مطالب بالثمن فانه اى اسبق
 فيسحق اليافض بينهما البيع بعد التحالف لتعلم اذا اختلف السابغان تحالفا
 ونرا اى ونرى نكل من هذا الزعم ديموري الاخر يرضى اذا نكل المشتري عن الخلق
 لربه ما اذماه البائع وبالعكس ولما اختلفنا في نفس الجهل با اذى جدينا اجملا
 وانكره الاخر اى شره الخيار با اذى اقدعنا شره الخيار وانكره الاخر اى يفتن
 بعض الثمن با اذى المشتري اذى يفتنه وانكره الثابت اى اختلفنا في قدر الثمن بعد هذا البيع

لا يروى ان قنبر اذى عليه
 نازر بعد جدينا فاعطى شيئا
 وانكره يفتن به في يملك
 فتنه له ان اختلفنا في قدر الثمن
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

باعتقال البائع في
 الزرع والاشترى
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

باعتقال البائع في
 الزرع والاشترى
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

باعتقال البائع في
 الزرع والاشترى
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

باعتقال البائع في
 الزرع والاشترى
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

باعتقال البائع في
 الزرع والاشترى
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

باعتقال البائع في
 الزرع والاشترى
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك
 فتنه يفتن به في يملك

27.

وَاَرَادَ عَمَّا ذُو الْيَدَيْنِ شَيْئًا فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ اَوْ غَيْبَتْهُ زَيْدٌ مَثَلًا
 اَوْ اَمَّا لَيْتُهُ اَوْ اَجْرَتُهُ اَوْ غَيْبَتْهُ مِنْهُ وَبَعَثَ ذُو الْيَدَيْنِ عَلَيْهِ اَيُّ عَمَّا قَالَ سَقَطَ الْخَطْبُ
 فَصَوَّرَ الْمَدْعَى لِأَنَّهُ اَتَرَادَ لَهَا فَلَيْسَتْ يَدُهُ بِمَعْنَى الْخُسْرَى وَأَنَّ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ
 اشْتَرَيْتَ مِنْهُ فَلَانِ الْغَائِبِ اَوْ قَالَ اَلَمْ يَكُنْ لِي غَيْبَتْهُ مِنْهُ اَحْسَنَ قَسَمًا اَوْ سَرَى
 غَيْرَ لَا تَسْقُطُ طَعْنُ سَرَى وَأَنَّ ذُو الْيَدَيْنِ اَيُّ عَمَّا اَيُّ دَعَا زَيْدًا اَيُّ اَمَّا الْاَوَّلُ فَلَا ذُو الْيَدَيْنِ
 أَقْرَبُ اَنَّهُ يَدُ الْخُسْرَى وَأَمَّا فَمَا هَذِهِ فَلَمْ يَدْعُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ الْغَيْبُ
 السَّرَى كَمَا لَا تَقَعُ الْخُسْرَى لَوْ قَالَ الشَّرْحُ اَوْ عَمَّا لَمْ يَكُنْ اَلَمْ يَكُنْ اَلَمْ يَكُنْ
 لَأَمْتَالِ اَلَمْ يَكُنْ الْمَدْعَى بِمَا لَا تَقَعُ اَلَمْ يَكُنْ اَلَمْ يَكُنْ اَلَمْ يَكُنْ اَلَمْ يَكُنْ اَلَمْ يَكُنْ
 لَأَنَّ الْخُسْرَى تَقَعُ اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا
 وَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ اَوْ غَيْبَتْهُ زَيْدٌ مَثَلًا اَوْ اَمَّا لَيْتُهُ اَوْ اَجْرَتُهُ اَوْ غَيْبَتْهُ مِنْهُ
 لَيْتُهُ اَلَا اَذْهَبَ الْمَدْعَى اَنَّهُ يَدُهُ وَكُلُّهُ بِقَبْضِهِ فَيَأْخُذُ لَكُنْ اَمَّا بِالْخَطْبِ
بَابُ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ وَلَوْ بَرَّ كَتَمَا اَيُّ اَقَامَ فِي
 مِنْهَا بَيِّنَةٌ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا
 تَبَا قَطِبَ الْبَيِّنَتَانِ وَلَوْ كَتَمَا عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا اَيُّ عَمَّا

تتعلق التثنية بها لئلا يكون الكلام
 النسخ لا يشك في صحة ما عليه
 انما كان النسخ على ما عليه
 في قوله

هذه امراءته سقطت البر فانما زوجه من صدقته وان ارخاى ذكر تاريخ

النسخ في الساتر احق بها فان اقرت المرأة لمن لا حاجة له فهي له فان

بعض اهدى قضي له ولو لم يكن اهدى ما قضى له في هذه الاخرى لم يقض له

الا اذا قبلت بسبق زواجه كما لم يقبل بغيره الرجل الخارج التي افاضها على

امروءه لان تحت ذى اليد ونكاح ظاهرا الا اذا قبلت بسبق نكاحه ولو لم يكن

على شراي من ذى اليد فليكن واحد منهما خيرا ارضا اهدى نصف بنفسه

المهر او شراي تركه ولو ترك اهدى ما نصف بعد ما قضى له في الاخرى

له لان الاخر صائر في النكاح بنفسه عليه فانفسخ البيع فيه وان ارخا فهو

للساتر والايقر خا فلذى القبول لانه دليل على السبق والشراي احق من البية

ومدق ولو لم يقبل كل منهما اقرت له اهدى الشراي والاخر البية

او التصديق فيه فمما في الشراي اقرت ولو اقرت بغير الشراي وامروءه

الامر لها فيه فمما في ما سواي فيقضي لكل منهما نصف ولو اقرت اهدى

الدين والاخر البية فحين مع قبض المهر من اقرت من بين مائة اى مع

القبول لان الرهن مفهوم والبية ايات والفهمون اقوى ولو لم يكن

٢. هذا ما كتبت الشيخ
الشيخ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

مَنْ أَيُّ قَوْمٍ الْمَدِينَةِ

الشيخ احمد الاخير والاحقر

يد من كازيه ولا

لَيْلِ الْاَبْكَاشِ قِيَمِ وَلَوْ اَدَّ

مَدَّ عَنِ النَّمْرِ رِيْقُهُ

تَذَكُّرُ الْكَلَامِ الْبَارِئِ

النصف الآخر فقس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم

أَمَّا كَرُزْنُفِي وَفِيْدِ عَلَيْهِ

عقدت جلسة
الغناء التناجى في
الغناء

لا في ذلك التفسير في قوله تعالى
انك فتيحت بهما فذلك
لما كانا فيهما على ذلك

لكن في خارجيه ولو لم يكن خارجا كان على انما كانت في يد ذي اليد
وارضا في لمن وافق تارخه بمسما وان اشكل بسما فلا لا ازيد على اليس
اول من الاخر ولو لم يكن احد حام جيز على غصب ذي اليد منه شياء والاخر
علا وبقية عند استرياح الدعوى حتى يقضي بينه وبين زهرين والباقي للثوب
اهم من اخذ الحرم والركبة على الباب اهو من اخذ اللجام ومن ركب في السبع اهو
من ركب اي ركبه عقيبه وذو هذا اهم من ملك كربة بها والجليل على السباد
والثقة بقله لو امكنه ثوب ولو لم يكن مع امر واذا كان في يدي يدرجه قالا
هو عبد وقال العبي انا احد فالقول للعبي وان قال انما عبد قضي لمن به
كن لا يجر عن نفسه فانه يقضي له والجار انما هو ذرعه يجره عليه او كنهى
مبدا بينا انما التبريع وهو انما الجار بالجار اهو من اخذ لبنات
بمذا في لبنات ذلك لا يكون لمن له عليه او على الجار اهو ادى اي فتيحة في
قضا توضع على الجذر مع باركون بين الجارين لو تنازعا فيه وفي بيت من دار
فيها بيوت كثيرة كذا بيوت منها في مساكنها وطريقها وان ادى رجل اليها في
يده وادى اخر كذا كذا ومن هنا قضي بيد ما فان بين ايدى ما ووالا في اركان

لما كان في واحد منها على اذاعه نذر

أمد بها البني فيها ونحوه وحرق في بيده فإن الاستعمال دليل اليد وسلم
باب دعوى النسب

أنت بيعة إذا ولد لراثة من زعفران يند بيعت فادع المبيع الرديت
منه نسبه وثبتت أمها أي كز الأم وليد وينسخ المبيع ويد المثلان

أدعاه أي الولد المشتري مع دعوى أي المبيع أو بعد ما ولد المشتري
المبيع ليراد عاه بعد موت الأم بخلاف موت الولد فلا يشتري لأن الولد إمدل

ثبوت ولو ادعاه المبيع بعد فترها المشتري يشتري فيسب منه ويد المبيع
حتمته أي الراد من الثمن فإن ينقص الثمن على قيمته ما في إمداد الولد في ذه

إلى المشتري وما أصاب الأم لأنه ذه وليراد عاه المبيع بعد عقب المشتري
مزدعوت كما ذكر لو ولد في البيعة لأكثر من طفل جزا وأقل من ستين

أو ولد لأكثر من ذه إلا إذا صدقه المشتري وإذا صدقه فالحق الصبح الثاني
أي ما ولد لأكثر من جزل سنة وأقل من ستين كما حكم فيهم الأول أي ما ولد

لأقل من ربع سنة وفي الصبح الثالث أي ما ولد لأكثر من ربع سنة
وإن ثبت نسب وهو أي البيعة أم ولدها الممن الغري نجاها بأن المشتري

ربيع ثبت النسب
 ولولا في حله ثم وثق
 عنه وثق به عنه الشري
 وثق ابنه في ربيع
 ابنه في ربيع

زوجه اياها والاعازنا ولوباع عبدا ولد عنه ثم ادعاه اليها الاولة

بقدر بيع نفسه اياه ثبت نفسه من ربيع بقدره لان البيع يحتمل النفي وكذا

الحكم لرباية الولد او كات الام او من اقدمها واجرار وزوجها رجاها ثم

ادعاه البايه الاولة في نفسه ونحو هذه التمس فان خلاف الاعاوكا ولوباع

أحد نواين ولد عنه فاعقته اي البيع المشي وادعى البايه الاولة الولد

الاخر في نفسه لان من ضرورة ثبوت نسب احدى بنات نسب الاخر ولو قال

رجل الصبي معه فهو ابن زيد قال الرجل هو ابنه لم يكن الصبي ابنا وان

جحد زيد فهو له لان اقاربه ينسب من الصبي في ثبوت نسب له بدعوة ولو

كان الصبي في يد مسلم ولا في فقال المسلم هو عندي وقال الكافر هو ابني فهو

اي الصبي هو ابن الكافر لانه ينال من الحرة في الحال الاسلام

في المال ولد له الصبي زيد زوجين وقال الزوج هو ابني بن زوجه اخرى

ثبوتها وقال الزوج هو ابن بن زوجه اخرى فهو ابناهما ولو ولدت ابنة

معتقة ولما فدعاه المشتري لم يستحق الالة غير الام وهو المشتري كات

الولد يوم يخافه وهو حر فان مات الولد قبل الاصوله فلا يجزئ شي عا اليه

اذ لا يولد العبد
 فاحقه ربه فكسبه
 بالعتيقه وكذا
 من الزوجه وراسه
 وسهم اكناسها
 احد الام

ان الاستحقاق
 الالة اذا استحق
 تصحها في حاله
 ذلك اذا ثبت
 هذا المشتري لا يمكن
 استحقاقه في حاله

وَنَزَلَتْ اَوَّلُ نَزْلِهِ لَانَّهُ هُوَ الْاَمَلُ فَاِنْ قَتَلَهُ ابْنُهُ وَلَوْ قَتَلَهُ اَوْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ غَرِمَ الْاَبَ
 قِيَمَتْ وَرَجَعَ الْاَبُ بِهَا اَيَ بَيْتِهِ عَا يَابَهُ كَمَا نَزَلَ بِهِ بِمَنْهَا بِاللَّهِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ
 بِالْعَقْرِ الَّذِي اخَذَهُ مِنَ الْمُسْتَحَنِّ وَمَا اسْتَبَدَّ عَلَى سَيِّدٍ نَاخِبٍ رَعَى اِلَهَ اَجْمَعِينَ

كتاب الاقرار

اخبار بشيخ من لا يعرف نفسه وحاشا له ظهور الحق المتعبد بالانذار وهو
 الاقرار بالخير للناس لا يصح الاقرار بطلاق او عتق مكرها ولو كان امرا صالحا
 الاقرار بها ولو اقره بغير حق معلوم او بغير حق كما قال في الفلأش
 او حق مع اذنه او كونه نجيها عن يده او الجهر له وبين ما كان له قيمته
 وما لا قيمة له لا يجزى عليه والقول للفرع مع حلفه ان اذعن القول اكثر منه
 او مما يثبت لانه النحر ولا يصدق في التزويج اقل من درهم في اقراره على
 لنذر مال لان ما دونه لا يصدق بالاء فاذا اقرت النصارى اقرارا على
 لنذر مال عظيم من الذم والنقرة والى اقرارهم خمس وعشرين في اقراره
 بالاعظيم من الاء ولا اقرار في قدر النصارى قيمة في اقراره عا بما اعظم من
 غير مال الزكوة ولا حلف ولا اقرار ثلثة نصية اقراره باسم الاعظام وفي

من لا يعرف نفسه
 حاشا له ظهور الحق
 المتعبد بالانذار
 وهو
 الاقرار بالخير
 للناس لا يصح
 الاقرار بطلاق
 او عتق مكرها
 ولو كان امرا
 صالحا
 الاقرار بها
 ولو اقره بغير
 حق معلوم
 او بغير حق
 كما قال في
 الفلأش
 او حق مع
 اذنه او كونه
 نجيها عن يده
 او الجهر له
 وبين ما كان
 له قيمته
 وما لا قيمة
 له لا يجزى
 عليه والقول
 للفرع مع
 حلفه ان اذعن
 القول اكثر
 منه
 او مما يثبت
 لانه النحر
 ولا يصدق
 في التزويج
 اقل من
 درهم في
 اقراره على
 لنذر مال
 لان ما
 دونه لا
 يصدق
 بالاء
 فاذا اقرت
 النصارى
 اقرارا على
 لنذر مال
 عظيم من
 الذم والنقرة
 والى اقرارهم
 خمس وعشرين
 في اقراره
 بالاعظيم من
 الاء ولا اقرار
 في قدر النصارى
 قيمة في اقراره
 عا بما اعظم من
 غير مال الزكوة
 ولا حلف ولا اقرار
 ثلثة نصية اقراره
 باسم الاعظام
 وفي

135.

لا تخرج لعلقة من تحت جفينا
لا تعلق الاسم على جميع
الاجزاء او كانت

يجب لا يترك الاسطر
شكنت

سواء شدة

ايمطبل اي بيت الدواب ليزنه الدابة فقط وفي الاقارم بخاتمة ليزنه حلقته و

في هذه اوجع موضع عليه وفي الاقارم بالسيف ليزنه جفنه وهايلة اي
علاقته وعلقه اي حديدته وفي الاقارم بحيلة اي بيت ميزين بالشارب والسر

ليزنه العيذاب اي السر ونحوها والعسوة لاطلاق الاسم على كذا الجمل وفي

الاقارم بقمم وقصرة اي وفي ليزناه لهما كذا الاقارم بشوب في منديل او بشوب
في ثوب اقمه فان عليهما ليزناه وفي الاقارم بشوب في عشرة اشراب ليزنه ثوب فقط
وفي الاقارم بخمس اشراب في خمس اشراب ليزنه ثوب في عشرة اشراب

ببيت وفي الاقارم عاشر في عشرة وما بين درهم الى عشرة ليزنه تسعة

درهم وفي اقارم بان يكون له اي لثان من دري كذا ما بين كذا الحائط

الحائط الحائط ليزنه ما بين درهما اي بين الحائطين فقط ولياق بالجمد باز قال

ازهدا جاري يمين كذا ليزنه في اقارم وها هذا الاقارم على الرمية وكذا في

الاقارم ليزنه اي لعل امرة مثلا او بين الهم سببا ما الحائط ليزنه والوسية و

الابنية باز قال باعني او اقرضني او اجرني لا يفتح اقارم بل يلقون

اقر جاشط الخياط باز قال ليزنه الذي درهمي ابي بالخيار فيه ثلاثة ايام في

بالبيت

في الاقارم ليزنه اي لعل امرة مثلا او بين الهم سببا ما الحائط ليزنه والوسية و

الابنية باز قال باعني او اقرضني او اجرني لا يفتح اقارم بل يلقون

اقر جاشط الخياط باز قال ليزنه الذي درهمي ابي بالخيار فيه ثلاثة ايام في

بالبيت

اقتداره فيلزم الاثر ويطلب شرحه لان الاثر لا يقبل الخيال ^{لان الاثر حقيقة ليست فيقبل}
باب الاستثناء وما في معناه ^{لان الاثر حقيقة ليست فيقبل}
^{لان الاثر حقيقة ليست فيقبل}

بمعرفة طلب الشيء ومعرفة ما بالما بعد هذا الشاهد فافهم ان الاستثناء

بالمستثنى منه في الاستثناء بعينه ما اقرب من الاستثناء وانما اذا قل

عليه فان استثنى الكلي او الجزئي من الكل لم يبق الاستثناء في كل ما منه

الا في حصة او الادنى وان استثنى غيرهما منها لم يبق الاستثناء في كل ما منه

الاثر باوثره ومنه ان شاء الله تعالى في قوله ولا استثنى البناء من الدار وان

قال هذا الدار لغير الدار والبناء فيهما الدار والبناء للمقر له وان قال البناء

وغيره في الدار في الحصة كما قال وفيه الخاتمة ونحوه البناء في الدار

الفهم ونحوه من الخاتمة والبناء فان قال له على الدار من غير ان يفتنه فان

ما لا يثبت له النسب الا بالزواج
ما لا يثبت له النسب الا بالزواج
ما لا يثبت له النسب الا بالزواج

علا الارث وان شئ الدين جميع ماله وان اقر الميراث بدني عليه لولم لا يصح

اقراره الا ان يصدق به الخدم اذ البقية كما لا يصح اقراره ان يخص غيره منهم

بقضاء دينه وان اقر بشئ لرجل ثم اقر بغيره فبطل ما اقره

وان اقر الميراث بشئ لا جسيه ثم اقر بما فيه اقراره وان اقر الميراث بشئ

غلام جعل نسب ونولد مثله مثله في السن فصدق به الغلام ثبت نسب ولد

اقره مريض فبطلان الغلام سائر الميراث في الارث وفي اقرار الرجل

الميراث بالولد والوالدين والزوجة والرب اذا صدقته كما يصح اقرار

المرأة الميراث بالوالدين والزوج والمولى اذا صدقته كما يصح اقرار

نفسه شهادة القابلة او صدقها او صدقها مع التمسك بنسبها بعد

موت الميراث الا التمسك بيمين الزوج بعد موت المرأة ولو اقر الميراث بنسب

مذغير ولادة لا يصح ولا يثبت فبطل ما اقره الميراث بنسب

او اقره وارث غيره اى غير الميراث من غير الارث والتمسك به وان كان له وارث

بعد لا يثبت له النسب من غير الارث وان اقره له يشاركه الاخير في الارث

لم يثبت النسب ولو ترك الميت ابيته ولم يثبت له النسب فبطل ما اقره

الحبيب المنصور

يقف في ايها خمسين نفداً من المائة فالتى للابن المرقس والخمسون الباقية الاخيرة

لا اقداره بتقدير والى تقديره
كتاب المصالح

مصحف المصالح وهو نسخة المسألة
منها معنى الرأى مائة
خلاف الرأى مائة وكثرة

بِعِلْفَةِ ابْنِ عَمِّهِ الْمَلِكِ شَرَأَ عَقْدَ بَيْعِ التِّجَارَةِ وَيُنْفِخُ الْخَسْفَ وَمَعَ

السلطان مع اقرار المدعي عليه وسكوت وانكاره فالاول حكم كالمبيع ان وقع

عَنْ اَبِي اِيْمَانَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ اَهْلَ الْبَيْتِ كَالشَّعْبِ وَالرَّذِييَةِ وَفِيهِ رُؤْيَا

وَأَمَّا شَرْطُ رَيْفَتِهِ فَهَذِهِ الْبَدْوَةُ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ لَاهُكَ الْمَصَالِحُ عَنْهُ وَأَنَّ

استأخروا بعض المصالح عنه أو استأخروا له ربح الدار عليه بحدود ذلك السحق

من العرف الذي نهى الدعي ان يلا ولا وان يفتنا فنعما ولو استحق

قَالَ الْمَلِكُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَدُلُّ الْمَلِكَ أَوْ السَّيِّدَ بِفَضْلِهِ مَعَ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ

عليه بكل المسالج عنه لاذ سادته اويقنه وختم المسالج مع الاف

هذه جارية ابن ربيع الصالح من آل شافعي كسبته دالة في شفا الترتيب كسبته

فيم اى الصلح ويصلح الصلح المذلل موت اهل ذى الايمان اى الصلح

سبحون أو انما نارا هبة النحر وكذا في السالك فداء اليه من وقطع من ارجو

هذه المدونة معاونة فلاستشفة واجبة على مباح من دار مشايخ احمد عوالي

منه السعور او الانحر ونحوه في المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
منه السعور او الانحر ونحوه في المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

على بعض دارين في المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
كثير معلوم منها يشاء ان يترك او يترك المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

وقد المصاحف عن دعوى المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
في النفس وما دونها من المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

وكان حقه عن المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
هنا وأما المصاحف عن دعوى المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

هذا لأنه من المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
عن نفسه وقد المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

هذا العهد على المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
ما أول المصاحف على المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

آخر المصاحف على المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ
في حقه على المصاحف على المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

لكنه يد المصاحف لا يلزم وكذا الا ان يفهمنا وفيها من المصاحف على ما ذكره في بعض النسخ

لما قال ما كان عليه
وغيره من قوله عليه
لما قال ما كان عليه
لما قال ما كان عليه

وان ما كان ففوقه بل احرى الموقر هذه فان من الذنوب المال او امانا الى ماله

او اشار الى نقد او عني ولو بالنسبة الى نفسه او اطلق ونقد ما كان عليه

وان لم ينقد في الاطلاق لزم البدل ان اجازة المدعي عليه ولا ارد فحصل في

الصالح في الدين والصالح اليه في عا بغير غيب ما كان له عليه من الدين

اخذ لنفسه حق وحقا لم ياتيه فيصح للمعاوضة لان البعض لا يصح عوضا

للكل فصح الصالح عن الدين حال عا سائبة حاله او عا الزموجل وحق الدين

عن الزموجل عا سائبة زبوني اي ردي لانه عا ما فرق ما عن ومن الجودة

فيها فيصح مطلقا ولا يصح الصالح عند الزموجل عا سائبة مؤجلة لان حقه

لما الصالح صرف فيشتا فيقتن الدينار والعنة التي مؤجلة عا سائبة

ما لان من له دين مؤجل لا يستحق الحال ولا عا التي سؤج عا يفتي فيها اي

خسائبة لان من له دين سؤج لا يستحق الدين لانها اجود ومنه عا عا

الوف قال لاخر اذ زعموا الى هذا شيئا انك بريء من الباقي فان فعل الاخر

لما قال بريء واللايس اذ عندنا وقال ابو يوسف يبرأ وان لم يبرأ عا وان لم يبرأ

الاذ اذ يبرأ في السعة المذكورة بريء مطلقا اجماعا وكذا في مثل المسئلة الا ان

الذي يبرأ
من الدين
فان قال
انما قال
ما كان عليه

بعض العدة
في ابراء
عنه وبراءة
نعم الحق

فيما لا يبرأ
من الدين
فان قال
ما كان عليه

فيما لا يبرأ
من الدين
فان قال
ما كان عليه

منه انما هو...
منه انما هو...
منه انما هو...

لو سألته من دينه عما ينفذ دفعه اليه غدا وهو يرى من الباقي عاشر طائفه

ان لم يدفعه غدا فالكامل عليه فان ابراءه عن دينه عاشر طائفه من الباقي

غدا وهو يرى مطلقا سواء ادى الباقي غدا او لا يؤديه لان الباقي فيه حال

فلا يصح التفتيد فيه ولو علم بالشركاء من اديت الى كذا من درهم

او اذا اديت اديت فانتهى عن الباقي لا يصح الا اديت انما انما

بالشركاء ما باهلا انما يليق من دينه وان قال المدينون لا اخر شي الا اخر

ما كان اكله حتى توفيه عن او تحب بعضه عن ففعل الدين خذ كذا من كذا

الفضل عليه اي الدين ولو اعلن ما قاله من اخذ الدين من كل ما له في الحال

هذه التكاليف وغيره الدين المستحق ليس شرعي انما هو

متحد اذا قبل احد ما شياء من شارك الاخر فيه ان شاء وان شارك اقبل

الاخر من فلو ما له احد ما عن نصيب دينه على ثوب مثلا فليس يحكمه نصيب

ان شاء اقبل من غيره بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب من غيره

له النصيب فما ثوب له ربع الدين فلا حق له في الثوب لان حقوق الدين لا في الثوب

ولو شري احد ما بنصفه اي الدين بنصفه شياء مما يملكه ربع الدين

منه انما هو...
منه انما هو...
منه انما هو...

أول شيء غيره لبقاء حقه وذبح وإذ البراءة أحد هذا الغيرين من نفسه لا يرجع

الشريك الآخر عليه لأنه انما لا يقين وكذا الحكم أن وقت القاضية بعد

بذنبه السابق لأنه قاضية لا قابضة ولو أدا أحد هذا الغيرين من البهمن قيم

الباق على صاحبها البراءة عن نصيبه ونصيب المربع قيم الباق اثنا عشر

صالح أحد ربع سلمي أحد الشريكين في السلم من نصيبه عما دفع ثمن

رأس المال وإن أخرجه الورثة أحد ثمين أو ثمنه من أو غنا ثيال

إعطوه له بدل ذلك وأخرجه عن ثمنه من نصيبه أو غنا ثيال

بما دفع ثمن السلم سواء قبل له أو كثر ولو أخرجه عن نقد ثمن

غيرها باجدا لا يبيع إلا أن يكون المبيع من نصيبه من ذلك الحب

الذي دفعوا إليه لم يكون نصيبه مثله والزيادة في مثالبه حق من نصيبه

أعني الذي يملك الصالح أن كان في التركة ديون وأخرجهوا أحدهم

وشبهه من الأحاد أن يكون لهم الدين كله من التركة وإن شملوا أي ببقية

التركة أن يقرأ الصالح الغنا بين أي من الدين الذي هو نصيبه أن

وفوه نصيب الصالح من قبعا أو أوقفتوه قد قسطنه منه وما حق

فوه نصيب الصالح من قبعا أو أوقفتوه قد قسطنه منه وما حق

في هذا الموضع

عَنْ غَيْرِهِ وَأَحَالَهُ بِالْقُرْبَى عَلَى الْغَنَاءِ وَقَبِلُوا الْحَوَالَةَ وَجَّهَ هَذَا الْمَذْهَبُ
لَا فِيهِ هَيْلَةٌ وَفِي مَذْهَبِ الْفَرَاغِ عَنْ تَرْكِ جَهَنَّمَ عَلَى مَعْيَلٍ أَوْ مَذْهَبِ الْإِفْتِيَانِ

وَالْمَذْهَبُ الْفَرَاغِ لَعْدَمِ اعْتِبَارِ شِبَعَةِ الشَّيْخَةِ وَلَوْ جَعَلَ التَّرَكُّ وَهِيَ
غَيْرُ الْمَعْلُومِ وَالْمَرْفُوعِ فِي يَدِ الْبَيْتِ مِنَ الرِّثَّةِ وَجَّهَ فِي الْأَمْرِ لَانْهِيَ لَانْفِصَالِ

إِلَى الْمَنَارَةِ لَمَّا جَاءَ يَدُهُ وَلَوْ كَانَ عَلَى الْبَيْتِ دِينَ جَمِيعًا بِشَيْءٍ يَبْطُلُ الْمَذْهَبُ
وَالْقِسْمَةُ لِأَنَّ الرِّثَّةَ لَا يُمْكِنُ تَرْكُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَوْ كَانَ دِينَ غَيْرُهَا

بِالنَّكَتَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْسَمَ بِهِ وَلَيْسَ بِالْحَرَامِ عَنْهُ قَبْلَ تَفَاتُحِهِ أَيْ دِينَ الْمَيَّةِ وَلَوْ
فَعَلُوا ذَلِكَ قَالُوا أَيْ مَا لَنَا إِذَا ارْتَفَعَ الْقَدِيرُ الدِّينُ وَقَسَمَ الْبَاقِي وَجَّهَ

اسْتِحْسَانًا إِذَا لَمْ يَجْعَلْ تَرْكُ التَّرَكِّ مَقْرُوفًا عَلَى قِيَامِهِ يَتَقَبَّلُ الرِّثَّةَ لَا يَلْزَمُ تَقَبُّلُهَا
الدَّائِنُ لَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ قَبْلَ الْقِيَاسِ أَنْ يَتَقَبَّلَ أَحَدُهَا لِأَنَّ الدِّينَ يَتَقَبَّلُ كُلَّ

جَزْءٍ مِنْهَا وَمَا اسْمُهَا فَيُسَمَّى نَاحِدًا وَمَا لَهُ أَهْمِيَّةٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ

لَمْ يَكُنْ لِقَاءُ مَخَالِفَةِ الْمَذْهَبِ فِي الْأَرْضِ وَفِي السَّمَاءِ فَيُجَادِلُ فِيهِ الْفَرَقُ عَمَّا عَمِلَ
مِنْ جَانِبِ الرِّثَّةِ وَالْمَالِ وَعَمَّا مِنْ جَانِبِ الْمَقَارِبِ وَكَانَ الْإِبْهَامُ وَالْقَبُولُ وَهِيَ الْمَذْهَبُ
بِهَا لَأَنَّ الرِّثَّةَ مَخَالِفَةُ الْمَذْهَبِ فِي الْأَرْضِ وَفِي السَّمَاءِ فَيُجَادِلُ فِيهِ الْفَرَقُ عَمَّا عَمِلَ

146

لان النصف للمنفعة

بكره

لا بد من النفع والثمن
عند البيع

انما لا تقصد المضاربة بـ اي بابها له الرب الما وله ان يروى ويرى

يرتفع ويترحم ويستأجر ويختار اي يقبل المحر بالتمتع بالبيع و

الانفس لا تملك ذلك من مبيع التجار وليس له ان يفارز بالتمتع غيره

ولا ان يشاركه ولا ان يخلط بما لنفسه او ما لغيره لان الشيء لا ينفك من شئ

الا باذنه المالك او قاله اعمل بـ اريك فيعز له ذلك ولا يجوز له ان ينفق

او يستد من وان قيل له ذلك اي اعمل بـ اريك فاما ينفك المالك عليه فلو

نفذ جاز له فلو اشترى عيال المضاربة يربا وقصيرة او حمله بالانفس

وقد قيل له ذلك اي اعمل بـ اريك فهو يبيع بماله لانه لا يملك الاستدانة

بهذا القول ولو صبغيه اجر فهو يبيع بما زاد البيع عند الامام وعند لها

مطلقا ما ياتي بالوان في السواد وبكاله ودخل البيع تحت اعمال

بـ اريك كما دخلت تحت الخليفة فلا ينفك المضارب بها اذا قال له اعمل

بـ اريك وله حصة قيمه مبيع اعمل ان يبيع وحصة الثوب الابيض في

مال المضاربة ولو لم ينفك ذلك لم يكن يبيع بـ اريك بل يبيع غامضا فنفسه ولا

يجوز ان يجاوز مبيدا او سلعة او وقتا او شخصا غيره اى كل واحد من

لا يجوز
لان النصف للمنفعة

ان النصف للمنفعة

في البلد والسلعة والعقد
والشخص قد

في البلد والسلعة والعقد
والشخص قد

في المذكرة المالك فان جاز منه اي ما عتبه فممن بالخالفه وكان ذكرا

الشراء له ولا يجمع ان يزوج عبدا او ابنته من المالك ان يشتري بها

عبدا او ابنته يقتضيه شراءه كما يشري في مكان قريب ولا يشتري

من يقتضيه عليه اي على الصار ان كان في المصارف ولا يشتري من يفتق

على احد مما وقع الثبر لنفسه فيضمن وان اشترى من يفتق عليه ولم يكن

في المصارف في فتح الاضمار به فلا يفتق فان عرف البيع من زيادة قيمته اي

المشتري بعد الشراء عتق حصة وخذ لان قيمته عتق المالك لانه

لا يفتق له في زيادة القيمة وسط العبد العتق في حصة اي المالك

منه اي العتق صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله اجمعين

باب المصارف في المصارف

لما دفع عن المصارف المدة في المدة فقال لو صار المصارف في اخر بلا

اذن المالك لم يضمن مجرد الدفع فالم يبعد المصارف الثاني في المال لان

مجرد الدفع ايداع وهو عليه فاذا عمل فيه تبين انه مضاربه فيضمن

مطلقا على ظاهر الرواية فلم اذن المالك له بالدفع فدفع بالتلف والحال

ان قد قاله اي الما اول ما زينا الله بيننا وبينهم ثم رجع الثاني وذلك
 الما انفسهم رجع الما الله عما يشاء وسد به الما اول وثنية الما اول وان
 قال الما الله ما ترك الله يحاظر الخطا بيننا وبينهم انفسهم الما الله
 فلكم من الثلاثة ثلث من الربح ولو قال الما الله لا ومارحت فبيننا
 بيننا وفتح الاول الى الثاني بالنصف من الربح فالثاني نصف من الربح
 منه ولهما نصف ولو قال الما الله ما زينا الله بيننا وبينهم فاني نصفه او
 قال ما رجع من فضل الله فنفسنا وفتح الاول بالنصف من الربح فنفسه
 للما ونصف للثاني والثلث للاول بحقه نصفه للثاني ولو شكا الاول
 للثاني ثلثه والمسئلة يحاظر الما الله والثاني ما هو شرطها وعلى الاول
 ضمان نصفين لكل حال ثلثي الثاني وان شكا المضارب الما الله ثلثه ولعبد
 الما الله ثلثه لغيره اربع ونفسه ثلثه فتح هذا الشرا وتبطل المضاربة
 اهدى بها وبخوق الما الله ثم تدلى الى دار الجحيم ولا ينقض المضاربة
 حتى يعلم به فان علم به ولو هما وتبع عنده موفد فله بيع غيرهما
 ثم لا يجوز ان يتصدق المضارب بعده فبينما اى العرف ولا ينفذ
 بالبرق ولا ينفذ

في البيع والبيع ما دون المال
او في المصارف المعلقة

في البيع او في البيع ما دون المال
او في المصارف المعلقة

واذا سافر المزارع للتجارة فطعامه وشراؤه وكسوته ومكسوته على

الطريق في مال المزارع وان عماله ومخبره فينفق من مال نفسه كدراجه

فانه في ماله مطلقا على الطعام ومادون من نفسه لو ينفق اليه ولا

يشتري بابه لان حجه لا يسير وان باه في نفسه كسوق مخبره فان ربح

المزارع اخذ المالك من الربح قدر ما انفق المزارع في مال

فانه يترك اوس مال فان دخل شيء من الربح اقسماه فان ربح المزارع

مناهما بحسب ما انفق عليه اي على التاجر من اجرة الجمال والبيع والمزارع

فذلك لا يحسن ما انفق على نفسه مسئلة مزارع بالبيع لم يشرى

باليها بتر اي شيلا فباعه بالميز فسبح بها عيدا شلاني فاعاى اللان

تبارقته لبايع العبد في يد عمر المزارع لعاصب العبد من ثمنها ومن

من ربح الربح وعمر المالك المال اليها فصار ربح العبد للمزارع وباقية

لها للمزارع وحسب اوس المال اللان وحسب ما في لانه دفع اليها اول

ثم الفار وحسب ما في ولكن ربح العبد على العبد فقا لانه انما اشترا

بها فان بيع العبد بضعها اي باربعة الاف في مئتها اي المزارع

ثلاثة آلاف والالف للمزار خاتمة والبرج عندها فهو التي لم يسق ارا ومن
لا ينفق اوراق العبد المعفاه
تقضى ثلثه ارباع وهو ثلثه
لان ربع العبد كل ثلثه
في المزار يتقضى

للمال الفان وخمس مائة فبيع فيها مسلة ولو شري المزار من المال

بالعبد شاه المالك بنصف فان ربح اي باع المزار بربح فانها

باعه بنصف لا بالنسبة ولو شري المزار بالزهاى المزار عبد يعده

قيمت العبد من العبد جلا خطأ فربح النداء عليه اي على المزار

وباقه من ثلثه ارباع على المالك واذا فدى العبد بما لها خراج عنها

اي المزار يتقضى العبد المزار ويوما وتخدم المالك ثلثة ايام لانه

تخدم المزار ثلثة ايام ثلثة ايام ثلثة ايام ولو شري المزار عبد بالزهاى

فقد كسدا الفوف يده قبل فدية اليه بايع العبد دفع المالك الى المزار

الناخذ لاداو منه اي العبد المشرى فملاك ثم هكذا وتم هكذا وبيع

ما دفع المالك فم اي للمزار اوسه مسلة فلو كان فيه اي المزار

اليناز فقال للمالك ونعت انا اليك الغنيز فالتقل للمزار بربح منه

ولو كان فيه الف درهم فقال فربيعا بربح زيد والحال انه قد ربح وقال

زيد فهو بيعا فالترو له بربح بربح منه كما عا ايقول له لو قال

ه نعت ايت اليه المزار نعت انا المزار قال المالك

المبارك من قفا والزيد لم يضاعف او ديفعة مسالة ولو قال المار
 بينت مال المار بـ نوعا من التجارة وهذا المار يصدق قول المار
 لان الاصل فيها التهم ولو ادعى على من فيها نوعا من المالك مع يمينه
 لان الاذن من حفته ومنا الله على سيدنا محمد وعلى آله حمدين

كتاب الادياع

وشرعا تنسب اليه غير ما من مال من غير ذلك والوديعة امانة ثم ليت
 عند الامين لا يحفظ فلا يفهم المودع ان هلك عند بل لا تعلق عليه ولا يفهم المودع

اي للمودع من ظاهرها بنسبه ومياله كما من مال نفسه ولا ينسب اليه
 السفر بتمامه بالوديعة عند عدم الذم والحق ولو من ظاهرها بغيره لم ي

بغيره ومن حكم من عياله فلهما فتم لان ما فيها لم يمسك بيد غيره
 الا اذا خان المودع الخرق فوفيهما عند جاره او فارق

لان كذا هبة ايضا حتى لو هلك انفسها وكذا لا يهد وفي ذلك الا بيمينه
 فان طلبها ما فيها منه فليس فيها عنه فاذا راعا تسليتها او هلك هاتكة

اي مع ما فيها من اقر بها او لا او طلبها بما انفسه فله لا يمين او تعدي

فان طلبها ما فيها منه فليس فيها عنه فاذا راعا تسليتها او هلك هاتكة

اي مع ما فيها من اقر بها او لا او طلبها بما انفسه فله لا يمين او تعدي

154

عندك او عندك فتره سكنه نفسي للثاني فيتم على الثاني و

لا تتركك لعلك تشارك فيهما
تتركهم من الخلق من وقت والمات
مؤدة شبح كثر

سواء هلك حال استعمال
رواية غير استعمال
في لفظه فيهما
فهلكت فمات

في لفظه فيهما
فهلكت فمات

الرجع اليك عندها اي العارية من شاة ولو راعى العارية بيا القمار الصغير
لا يفتقر عندنا وقال الشافعي بقوله اذا ائتمرت بغير حال الاستدلال واذا
شروط فيها الفهمان يفهم عندنا رواية ولا يجوز ان تترك العارية ولا تفهم
لا يشترط في الاستدلال ما في كالدوية فان اجبرنا المستعير ان يفسد ما فله كذا
فهمنا لا يفتقر ولا يرجع عا ائتمرت بها فمات او فمات الساكن او المرفوع ويرجع
كانت على المستعير المرفوع او الساكن اذا لم يعلم كاستعماله او ما اجبره او فمات
على رتبة فدية دفع المرفوع الغرض ولو علم ذلك فلا يرجع عليه كالساكن او فمات
من القاميب عالماته اذا لغز ولم ائتمرت ان يغير ما اختار استعماله
لا يجوز ان لا يخلو لا يجوز ان لا يفتقر اليه بغيره او بغيره ما لا يختلف
استعماله ان عيبت بغيره فذا يغير ما عيبت واختل وكذا اي مثل العار حرم
المرفوع من استعار دابة او استأجر حمارا مطلقا اي لا يفتقر فيه ان يخل
بما شاء ويغير له اي لا يخل وان ترك بنفسه ويغير بغيره ولكن ايا شاء
من الركوب والارباب والحمد لله المستعير والمستعير تعين ذلك وفهم
بغيره اي بفعل غير ذلك المتعين ان يخل في تركه بنفسه ليس له ان يستعير الذي
لو شاء ان يخل في تركه بنفسه ليس له ان يستعير الذي

فيما لا تنفتحها ملوت ولا اي للمع ان يرفع عنها خيار ان شاء ويجلف
المستعير بقلدها اي زينة عن ارضه وان شاء يستعيرها له مثل القيمة

ولا يقيمها المعير للمستعير فانتم بالقلع من البناء والغرس ان لم يعقب
الزراعة وان زرعتموه من قبله فلهما من ثمنه بالقلع للغرس وغيره
الزروع قبله فلهما لان فيه جلب الوعد ولذا اعاد ارضه رها ليسرع

فيما لا يار اخذها من تحت يده الزرع بعد اوقت المعير او لاراحة
ردائه الستار والمفسر واجبة على المستعير والغائب عند طلب المالك

واما امر ردائه الستار فلهما مالجه المرجع لا على الستار واما
اراد المستعير ان يكتب كتابا لاراحة الارض للمعير فليكتبه المعير
لا يكتبه امرت عند اب حنف ومالك على سيدنا محمد وعلى اله

كتاب الضمة به لغة التفضيل في الضمة
ولو غير ما شرع عليه من لغيره بل هو من شرطه في الدائم القدر
والبلد والمالك في الموقوف ان يكون مقبولا في مشايخ وكنا الايجاب

والقبول وهو ما شئت المالك لم يور له ولكنه غير لازم فله الزرع
والا فله من ثمنه المالك لم يور له ولكنه غير لازم فله الزرع

لا بد من فتح في بابها
التي فيها فتحة
في فتح عقد العتبة

والفتح وتفتح العتبة تقول وفتحت ايا اعطين واعطيت والفتح

كفتل الطلع وفتحت فتلك وتفتح ايضا تقول اعمر تجمعه وفتحت اية

عمري وفتحت عا هذه الدابة بفتحها وكوتيت هذا الثوب وداري ارك

فبيرة يستكنها لا تفتح تقول واري ارك فبيرة يستكنه او سكنه فبيرة لا تفتح

ممكن يفتح فيكون بنفسه الما قبله فيكون غاريه والفتح فيكون سعي

او فتحت دار وسكنه او بفتح داري ارك سكنه فتحت او هدت غاريه

او غاريه فبيرة لا تفتح فيلها غاريه والفتح فيكون الكامل

لن لم عم لا تفتح العتبة لا تفتح فبيرة وفيه التفتل فبيرة في القطار

ولما تفتح دليل العتبة والفتح العتار السكنه في الدار فبيرة

وتفتح العتبة ان تفتح المذبح له من فبيرة في مجلسها ولو لم يذال الوادع

لا تفتح دليل له ويحده لا تفتح العتبة باذن كما تفتح في موصوف شاع

اي شتري التفتل حيث لو قيم لما تفتح فبيرة لا تفتح فيما اي شاع

فتب عندنا كخطة الا يا قسمة وتسا فتفتح لو جرد التفتل الما قبل

حتى لو تسام شايها اي لا تفتح في الباعه فلا يفتح فبيرة ولا

لا تفتح في الباعه ولا يفتح فبيرة ولا

Handwritten marginal notes in Arabic script, providing detailed grammatical and legal commentary on the main text. The notes are written in various directions, often following the lines of the main text or branching out. Some notes are written in a smaller, more cursive script, while others are in a larger, more formal script. The notes cover topics such as the use of the verb 'فتحت' (opened), the meaning of 'العتبة' (threshold), and the rules of inheritance and property.

ولو ركب شيئاً لمزجه ثم طلقها لا يرجع عنها والقار إشارة الى قارن الخيرية ويعتبر
 لان المزيج من حاملة الرجوع وهي حاملة من الرجوع وطبقت الرجوع
 الماء إشارة الى مكان الموقوف لهذه الرجوع بعده لا دفعه فهو على
 وقد قيل فيه شرط وبأنه هو الرجوع في النسبة ^{بما هي حرة وذمة}
 وإن استحق نصف الهبة أي الموقوف يرجع الموقوف بالحق الواجب نصف
 العون وإن استحق نصف العون لا يرجع الواجب شيء حتى يرد ثلثه
 العون إلى الموقوف له ويخرج عليه نصيبه إن شاء ولو عوفى الموقوف
 له فهو ما رجع الدائم على يمينه وهو النصف الباقي ولو باع الموقوف
 له نصف ما رجع الواجب في النصف الباقي وكذا ان لم يبع شيئاً منها لان إذا
 باع نصف ما قبل الرجوع في الباقي وإذا لم يبع فم الرجوع بالنصف
 جاز بالاولى ونحن لا يفرق الرجوع عن الهبة الا ان يبيعها او يحكم
 قايماً فلو اتمت الهبة المرسون بعد الرجوع قبل القضاء مع الاعتاق
 ولو ركب أي المرسون ركب الواجب فعلقه نصفه لا يريده غير موقوف
 ويوما الرجوع مع احدها أي النصف ونصف فسخ الهبة من الاول

لا قيمة ابتداءً للواحدة فيه قبضه وبيع الرجوع في المشاء فلا
 تملك الشيء الموصوف في يد الموصوف له فاستحق ففهم الموصوف له
 قيمته المستحق ليرجع عا واسبه بها ففهمه لانها عقد تبرع فلا يستحق
 فيها السالبة وبيع اي البتة بشرط العوض في حكم صبة ابتداءً او ابتداء
 العقد ففهمه كقيمة العوضين وتبطل البتة بشرط العوض بالبيع
 لا قيمة المشاء لا تصح كما مر في حصر بيع انتهاء اي بعد التباين ففهم
 بالبيع وخيار الرتبة لاحدهما كما في البيع ولذا لا يفيده بالشفقة
 وعند زفره والشافعية في بيع ابتداء وانتهاء وميلته
 ههنا في بيان اقسام البتة شروطا لثبوتها وغيرها
 وبت انما الاحكام او وبيعها في شأن ان يبردها عليه او ان يفتقها
 او ان يستبدلها او ويهداها او يردها او يهداها او يهداها او يهداها
 ان يهداها او يهداها او يهداها او يهداها او يهداها او يهداها
 وتبطل الاستثناء في البتة الاولى والشك في البتة الثانية ولو اعتقت
 المولى المالك لانه وبيعها لرجل تحت هذه البتة ولو بدية اي

في هذه العبارة ان العمل في حاله كان
لا يستلزم ولا تنفذ العبارة في العمل لان
ما رتبته فلا تنفذ في العمل لانها
هي التي تحتاج

او العمل ثم وبعد الاتي ومذاق لم يدون اذا غدا فيمواي الدين

لك او انه من اي من الدين بئ او قاله ان اديت اليه اي

الدين فلك الدين الباقي او انه من بئ فيمواي الشا الذي ذكره

قيل باطل وجزا القوي فاذا جازت تحوّل القوي الى الموهوب له حال

حيث ولو لم يمت بعد موت وفي اي القوي ان يجعل الدين دارة

سكنه ماله فاذا مات تير عليه وهذا الشرط باطل لقوله من

أمر عدي فيه لعمه فمناه ومات وبطل القوي وبقي بغير الدرا

يقول جال الخدان متعلق فيمواي هذا الشرط في ملكي لان كان

يم قبل ان يموت ماله فلا يجوز عند اي حبيب ومحمد لم يمت لم لا يقبل

فما قرب شيئا فهو سبيل اليك وعند اي يوسف / يفتح والموت

عالمية لانها تباع ايضا فحينئذ لاتصح الابا القبول ولا تنفذ في

مشاع يحتمل القيمة والماد بئ ان يتهدق به فيه على اجل فقط

من لو تهدق فيمنع الماد لا يفتح بخلاف ما اذا تهدق في شئ على

ففي يذكاره والزوج فيمواي لو عا في لان اليهود منها الشا

في مشاع فيمنع الماد لا يفتح بخلاف ما اذا تهدق في شئ على

في مشاع فيمنع الماد لا يفتح بخلاف ما اذا تهدق في شئ على

في مشاع فيمنع الماد لا يفتح بخلاف ما اذا تهدق في شئ على

بَيْنَ نَفْسِ السُّلْطَانِ بَيْنَ الْإِجَارَةِ الْمَحِيضَةِ وَإِلَى الْفَائِزَةِ فَلَا يَجِبُ

بِقَدْرِ قُوَّتِ مَلَكِهِ وَجَاوِزِ لُحُومِهِ طَلِبُ الْأَجْرِ لِأَجَارَةِ الدَّارِ وَالْأَرْضِ لِقَدْرِ

بعد اضرام الخبز من التور فان احسب الخبز بعد يا افرح من التور

التقصير وللطبيب طلب الاجر بعد الفراق في الجريح والضرر الذي

وَبَقِيَ لَهَا يَتِي وَفِي كَانِ لَهَا اِنَّ فِي الْعَالَمِ اِي الْفَتْب وَخِو كَالْمِصْبَاغِ

وَالْقَمَارِ فَلَهُ أَنْ يَحْسِبَهَا لِأَخِيهِ إِذَا هُوَ رَجُلًا وَأَمَّا إِذَا هُوَ نَوْحًا

فلا يزال الحسد فان حبس الله ففناعت فلا غم ولا امر عند الامام

الاعط لعدم التبع واما عن دوافع فضاء: فبالجواب كانت بمقتضى

[illegible]

فَلْيَايُودَ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ فِي الْغَيْبِ لَا حَسَابَ
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ تَحْتَ الْبَلَدِ فَيَعْبَثَ بِتُرَابٍ ظَهَرٌ لَهُ أَجْرٌ
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ السَّيْلَ عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي كَفَرَ أَهْلُهَا فَجَاءَهَا غُلَامٌ
مِنْ رَبِّهَا فَقَالَ لَهُ إِنِّي أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ إِنَّ هَذِهِ قَرْيَةٌ كَانَتْ تُكَذِّبُ
آيَاتِنَا فَأَنَّا مُنَادِمِينَ مُصْرِئِينَ لَكُنْ أَوَّلَ مَدْعَى فَسَأَلَ الْمُسْلِمُونَ

وَالْقِسْمُ الثَّانِي عَشَرَ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ تَحْتَ الْبَلَدِ فَيَعْبَثَ بِتُرَابٍ ظَهَرٌ لَهُ أَجْرٌ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ السَّيْلَ عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي كَفَرَ أَهْلُهَا فَجَاءَهَا غُلَامٌ مِنْ رَبِّهَا فَقَالَ لَهُ إِنِّي أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ إِنَّ هَذِهِ قَرْيَةٌ كَانَتْ تُكَذِّبُ آيَاتِنَا فَأَنَّا مُنَادِمِينَ مُصْرِئِينَ لَكُنْ أَوَّلَ مَدْعَى فَسَأَلَ الْمُسْلِمُونَ

السفينة وغاسل الثوب لا تحبس الدين لاخذ الاية وإن اطلق العهد

فله ان يستعمل غيره في ذلك العار ان قيل له بينه فلا يجوز ذلك وان
 استاء له ليحيى بغيره من موضع فأتى به في الطريق فمات
 بقى منه فله امر به بغيره من موضع فأتى به في الطريق فمات
 الى زيد مثلاً ان رده او على منعه لولا اي زيدا غيبه فلا امر له لان
 لم يسأل العقود عليه فكان لم يفعل في الخاتمة لم يستاء له ليدفع
 الى موضع كياحه يد عوفلانا فذنب ولم يجر فيه فلانا وجب له امر
 متبع على المستاء جبر لان سأل العقود عليه وفيه استبعاد اراي
 ذلك لان ذلك ما يقع فيهما فان العمل المتعارف فيهما ليسكن في الاشياء
 نسكنا فيهم في البناء ولم استاء جبر ان يقع فيهما عمل غير
 سوى عمل مودع البناء لا تمارة وان استاء جبر ان البناء او غير
 فتح فاذا انقضت المدة قلعه وسأله الى ما جبره فارتفع الا ان
 يشترط ببناء القيمة او يقيم له اي المستاء في الزم اي ما جبره
 قيمته اي البناء او الترس متعلقا ويتماحه الزم بعد دفع قيمة
 او يقيم بتركه اي قد واحد منها في ارض فيكون البناء والفرس

لَهُمَا السَّيِّئُ هَرُ وَالْأَرَفُ لِيَمَّا الْبُرْجُ وَبِئْسَ التَّيَّارُ أَنْ بَاجِرَ فَمِنْ هَاجِرَةٍ

جَدِيدَةٍ وَالْإِنْعَارَةُ وَالرَّهْبَةُ كَالشَّجَرِ قَتْلُ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَخَلَّافَ الشَّرْعِ
فَإِنَّ لِلْجَبْرِ عَاقِلَهُ قَبْلَ الْحُمَادِ وَلَوْ مَلَكَةُ الدَّيَّانَةُ بِأَرْوَاحِهَا وَأَرْكَابِهَا

عَدُوِّهَا أَلَمْ تَرَ كَيْفَ قَتَلَتْ قَتَمَةَ السَّيِّئِ فِيهِمْ قِيمَتُهُمَا بِلَا عَقْبَارٍ

الْتِمَاسُ وَلَوْ مَلَكَةُ بِالزِّيَادَةِ عَاقِلُ ذِكْرِ فِيهِ مَا لَدَانِ كَانَ الْجَمَلُ مَعَ الزَّيْدِ

بِحَيْثُ تَطْيِيفِ الدَّيَّانَةِ وَالْإِنْطِشَادِ فِيهِمْ كَلَّ قِيمَتُهُمَا كَمَا فِيهِمْ عَلِيمًا مَلَكًا

بِفَضْلِهِ أَيْهَا رُكْبَةٍ أَوْ حَبِيبٍ لِحَامَتِنَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ بَنِيهَا

لَا يَفْتَنُ الْإِبْطِيسُ أَوْ كَيْفَ خَالَوُ الْعَادَةِ وَكَذَلِكَ مَلَكُهُمَا نَحْوُ تَعَامُنِ

مَوْضِعِ اسْتَوْدِمْ دِ الدَّيَّانَةِ إِلَهُ وَلَوْ كَانَ الِاسْتِجَارُ ذَا صَبَابٍ وَجَانِبًا وَلَوْ يَرْمَا

إِلَى أَيْ الْمَوْضِعِ وَكَذَلِكَ مَلَكُهُمَا بِنُزْعٍ سَرِيعٍ وَفِعْ أَلَا عَزَّ عَلَيْهِمَا

كَذَلِكَ مَلَكُهُمَا بِأَسْرَاجِهِ عَلَيْهِمَا بِمَا لَاشْرَحَ لِهَذِهِ الدَّيَّانَةِ تَمَثُّلَهُ أَوْ مِثْلُ ذَلِكَ

وَلَوْ تَمَثَّلَهُ لَا يَفْتَنُ وَكَذَلِكَ يَفْتَنُ الْإِيمَانُ إِذَا مَلَكُ الْمَتَاعِ بِسُلْطَانِ الْحَمَالِ

عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى ذَاتِهِ أَوْ بِغَيْرِ مَا عَيْنِ الْمَالِكَةِ وَالْحَالُ أَنَّ الْهَرَبِيَّ قَدْ

تَفَارَقَ بَعْدَ أَوْغَى أَوْغَى فَخَالَوُ تَحْلِيْلٍ لَطِيفٍ أَلَمْ يَرِ إِذَا قَبْلَهُ بِطَرِيفٍ

العقد من بعد اي يرى مالاً يقبض الامانة مع مال والايك كذا

الْأَمَانِيَّةُ وَتَسْتَبْدِي بِوَمَا قَالَتِ الْإِيمَةُ الْأَوَّلُ بِالْأَيَّامِ وَالْبَاقِي بِالْأَهْلَةِ وَقَالَ لَهَا

الليف فرح اخذ اخوة الحمام ولم يفرح بي ليمس في باجرة وكذا

هـ اخذ اجرة التمام لان عم اخذ من وعطى اجرة وهو من غير

حَلَّاقٌ وَمُخَرِّجُ أَجَارَةِ طَيْرِ أَيْ مَرْفُوعٌ بِأَجْرٍ مُتَدِينٍ وَبَطْعَانُهُمَا وَسُوءُهُمَا

وعندما لا تفصح بهما الجمال والاب حنيف از الجمال لا تفصح الجمال

والمزجها ان يطبخها هذا الماء ولكن لا يمس المساء جرات

غير مله فيلايد على الابدان ولله في كل حاله اي مقدر
لا دخل فلان استاء جبر ايمع من غير

فما كان الا ان طهرت من هذه النجاسة التي كانت في قلبها من قبل ان ياتها من الله عز وجل

يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَافِرِينَ
فَكُنْتُمْ كَافِرِينَ فَكُنْتُمْ كَافِرِينَ فَكُنْتُمْ كَافِرِينَ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

القيمة عظيم القيمي وبياد وافضل ههناهم وقد فقه من في الدنيا

لا يلبس ثياباً خشناً من الثياب والحدود ٨ وكم في هذه واجبة

في العلم والقرآن ونحوه عا دفع ما قبل من الاجرة ونحوه العلم به ان امتنع العلم من
 عن تسليمها ونحوه عا دفع الخلو المرسوق في فدية تفتدي
 للعلم عا روي بعض السور وانما سميت بها لان العادة انما
 الحاروي ولا تفتح اشارة المشاع كما اذا اجز نفسها بدارك المشرك
 الام الشريك حتى لو وقع في اتفاق ولو دفع الرجل غن لا لآخر
 لينسب له بجعل نصف اجرة او استاء اجرة دابة لتحميلها من قبل
 بقوله اجرة او نحر اليه من اجرة باجرة يدينه فقيه فسد في
 العلم لان يتا جميع الاخر بعد ما يخرج من عمله وقد دفع النبي مبلغ
 عنه او لو استاء جردا لم يخرج له كذا كقوله دقيق مثلا اليوم يكاد دما
 فيسد رعد الامام لغيره من القول والوقت ولا ترجح لاحد فيفسد
 الى المنزلة وعند ما تمح لان التهود العلم وذهب الوقت للتعديل
 او لو استاء جردا من اشرها اي يقلها من تين الى ثوب او يرقى
 اي يخرج انصارها العظام او يرسقنها اي يفسد السنين فيفسد كبره
 لبقاء اثر هذه الانفال الصالح الارض بعد انقضاء المدّة حت لو لم تبق

في العلم والقرآن ونحوه عا دفع ما قبل من الاجرة ونحوه العلم به ان امتنع العلم من
 عن تسليمها ونحوه عا دفع الخلو المرسوق في فدية تفتدي
 للعلم عا روي بعض السور وانما سميت بها لان العادة انما
 الحاروي ولا تفتح اشارة المشاع كما اذا اجز نفسها بدارك المشرك
 الام الشريك حتى لو وقع في اتفاق ولو دفع الرجل غن لا لآخر
 لينسب له بجعل نصف اجرة او استاء اجرة دابة لتحميلها من قبل
 بقوله اجرة او نحر اليه من اجرة باجرة يدينه فقيه فسد في
 العلم لان يتا جميع الاخر بعد ما يخرج من عمله وقد دفع النبي مبلغ
 عنه او لو استاء جردا لم يخرج له كذا كقوله دقيق مثلا اليوم يكاد دما
 فيسد رعد الامام لغيره من القول والوقت ولا ترجح لاحد فيفسد
 الى المنزلة وعند ما تمح لان التهود العلم وذهب الوقت للتعديل
 او لو استاء جردا من اشرها اي يقلها من تين الى ثوب او يرقى
 اي يخرج انصارها العظام او يرسقنها اي يفسد السنين فيفسد كبره
 لبقاء اثر هذه الانفال الصالح الارض بعد انقضاء المدّة حت لو لم تبق

لا آتاه ولا الشفيع ^{لا آتاه ولا الشفيع}
 المذمومة بان كانت ^{المذمومة بان كانت}
 الحقة طوعا ^{الحقة طوعا}
 قد تم تفسد اى الاجارة ^{قد تم تفسد اى الاجارة}
 لا تفسد تنوع الزارع ^{لا تفسد تنوع الزارع}
 فقط ^{فقط}
 انما هي لتفسد او لو استاء ج ارضها لزم عنها شرط ان اجرتها بمرعة ^{انما هي لتفسد او لو استاء ج ارضها لزم عنها شرط ان اجرتها بمرعة}
 اى فدايى لفسد هذه الاجارة لانها اجارة النفقة بالنفقة ^{اى فدايى لفسد هذه الاجارة لانها اجارة النفقة بالنفقة}
 المتحالة والجنس بان يتراد به في حق النساء عندنا انما هو استئجارها على ^{المتحالة والجنس بان يتراد به في حق النساء عندنا انما هو استئجارها على}
 شرط ان يخرج بها اى ينفقها للزوجة ومن رعاها او على ان يبيتها و ^{شرط ان يخرج بها اى ينفقها للزوجة ومن رعاها او على ان يبيتها و}
 يزرعها فانها تخرج لان هذا الشرط مما يقتضيه العقد فان استأجر ^{يزرعها فانها تخرج لان هذا الشرط مما يقتضيه العقد فان استأجر}
 ارضاً ولم يزرعها او اى في يزرع فيها لم يفرج الاجارة ^{ارضاً ولم يزرعها او اى في يزرع فيها لم يفرج الاجارة}
 الا ان يعين بان قال ازرع فيها شاكراً فان رجع منها مع علميها ^{الا ان يعين بان قال ازرع فيها شاكراً فان رجع منها مع علميها}
 بماد مبيحاً لا يرفع الجهاد بالزراعة فله الا ان المستأجر ^{بماد مبيحاً لا يرفع الجهاد بالزراعة فله الا ان المستأجر}
 وانه الوفاك بل ولا يفسد حمله في العمل المتبادر فله الدائن لم يبين ^{وانه الوفاك بل ولا يفسد حمله في العمل المتبادر فله الدائن لم يبين}
 لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة وان بلغت الدائن في حمله ^{لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة وان بلغت الدائن في حمله}
 الى القصد فله المستأجر فامر في الزرع ائتمارها معيكة فان اظانها ^{الى القصد فله المستأجر فامر في الزرع ائتمارها معيكة فان اظانها}
 اى التها قد اقبل الزرع في مسئلة الزراعة وقبل العمل في هذه المسئلة ^{اى التها قد اقبل الزرع في مسئلة الزراعة وقبل العمل في هذه المسئلة}
 فيسحق الاجارة دفناً للفساد وعلى الله تعالى سيدنا محمد وعلى آله اجمعين ^{فيسحق الاجارة دفناً للفساد وعلى الله تعالى سيدنا محمد وعلى آله اجمعين}
 باب ^{باب}
 في ضمان الاجار ^{في ضمان الاجار}

انه لا يقسم ما ملكت يده او يقرضه لان الدين امانة في يده وصحح ثم ديد
 الاخرين التوسيت بسبب ثم ديد العمل كما في خطبة النبي لما سافر سببا
 بدر بن اوز ومها بدر بن نون وكالتهم ديد في صنف بعضهم بدر بن اوز بن غفران
 بدر بن نون وكالتهم ديد في اسكان البيت عطار ايكنا او حذاه ايكنا وكالتهم ديد
 هذه الدابة المروفة بكناء او ال بقداد بكناء وكالتهم ديد في اسكان
 هذه الدار بكناء او اسكان هذه الدار بكناء وكالتهم ديد في حل بكناء
 او حل شعير عليها بكناء ولو دد بكناء في قول لا يست اربعة كما في
 البيع واذا وقع بين اثنين بواحد من العمل بكناء كما في خطابه وشميا
 وفيه وزمان ولو دد في الزمان بكنائه لم يرد في ارضائه
 عمدا ينفق ودرهم صح في الارز في دون الثاني قتله ما يرد في
 ان خطاه اليوم وله اجر مثله ان خطاه غل لفساد ما خطا قال تعالى
 والجار في اباي المثل المستوي ولا يسافر المستاء هم بقيد استاء
 لاخذ حمة لان مطلق العقد لا يتناول السفر الا بشرطه ولا يستد المستاء هم
 بقيد محجور اي غير ما ذور في اجاره نفسه اعطاه العمل لان هذه

176

في كتاب الاستاذ محمد خاين

فان لم يكن القيد به او ان له المؤجر سقط خياره او المستأجر له في الاستاذ
وعبارة الدار وتبينها واصلها في الاستاذ وبما كان من البناء في الاستاذ
مالا كما فان كان في الاستاذ جبر ان يخرج منها وان فعله فهو مستحق في
تسخير الاجارة ايضا بتخفيف العذر وهو مخير الوجه عند الفضي في
مصلحة او العقد لا بتخفيفه في اليد يستحق المستأجر لذلك في
الذي به الوجه فسحق الوجه واستحققت من القلة ففسخ الاجارة
به او كمن استاذ جبر طباخا ليطبخ له طعاما الزليلة وهو طباخ العرس
فان العرس قبل الزفاف ففسخ الاجارة او كمن استاذ جبر هانوتا
ليجبر فيه فافلس ففسخ به او كمن اجبر هانوت او بيتا ونحوها
ولزم دية لا يثبت الا بغير هانوت ففسخ به او كمن استاذ جبر دابة
للسفر ركبا عليها ففسخ له ما ينع منه ففسخ به ولو في زمن الطريق
ففيه نصيب الاجر لا يكون المانع منه بقدر الزيادة او ما من الدابة
وتسخير الاجارة بلا حاجة الى التسخير به او كمن عاقد نزلان عقدا
لنفسه فان عاقد ما الشبهة لا تسحق ككلها بالاجارة وفيه تسحق
في الاجارة فان عاقد ما الشبهة لا تسحق ككلها بالاجارة وفيه تسحق

178

في الخال فان سرق
الاخافه نورا
فانفعها اليكها
فانفعها اليكها
فانفعها اليكها
فانفعها اليكها
فانفعها اليكها
فانفعها اليكها

يا مال فان سرق فكلنا نكف

والوصية والطلاق والعتاق والرق والمطالبة والتمهيد والامارة
في واحدة منها تفتح مائة الى الزمان المستقبلي كما اذا قال في شهران
اجل قد اري اني بكذا من رمضان الى سنة او فسخت امارتي وخطوبها
لانتع الاجارة ونحوها الا ان رمضان بخلاف البيع ونسخة والقسمه و

الشركة والصبة والنكاح والصالح عن مال واناء الدين فان كان فيها
لا يفتح مائة الى الاستقبال لان قولي هالا ومائة على رسولنا محمد وآله
كتاب الكتاب بفتح التاء والياء الملقب بالكتاب

بكره في الكتاب لفتة في الكتاب يعني الجمع وشهرا اعتبار المملوك يد
هالا وقب مالا فان كاتب المولى مملوك ولو كان صغيرا ينقل
بالحال او ينقل الى غيره مثلا او ينجح اى يفتقرنا بشهر ففتنة و

قبل العبد ذلك فتح عقد الكتاب وكذا ان قال له جعلت عليك الف
تؤدى به نحو ما او صفته على الحرم او لها كذا من درهم وامر هالا
فان ادينه او اللها فانتهى وان عجزت عنه فانتهى على

حاله مع العقد واذا مضى العتاق خرج المملوك من يده اى
من يده المولى

[illegible]

تَزَوَّجَ نَفْسَ الْآبَاذِزْمُولَاهُ وَالْأَبِيَّةَ وَلَوْ تَوَفَّرَ وَلَا تَمْدَقَهُ الْإِسْبِيلُ
 وَلَا تَكْفُلُهُ مَطْلَقًا وَلَا أَقْرَبَهُ وَلَا عَتَاؤَ عِبْدَهُ وَلَنْ يَحَالَ وَالْأَبِيَّةَ نَفْسَهُ
 مِنْهُ لَأَنَّ عَتَاؤَ وَلَا انْعَاؤَهُ لَأَنَّ انْعَاؤَهُ مَالًا وَعَمَلًا أَنْ الْآبَاذِزْمُولَاهُ
 رَقِيقًا الْمَشْرِفِ الَّذِي كَانَ تَحْتَ تَرْبِيَّتِهَا كَمَا أَنَّ الْمَكَاثِمَ فِي عِبْدَةِ الْتَمْرِ فَاتٍ
 خِلَافَ مُنْأَبٍ وَمَا ذُو زُرْشَرِيٍّ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَشْفِيَ مِنْهَا وَلَوْ شَرَى
 الْكَاثِبَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ تَرَكَتْ صَارَ عَلَى مِنْهَا عَاتِلًا عَلَيْهِ تَبَاهُ لَوْ شَرَى
 عَمْرًا غَيْرَ الْبِلَادَةِ لِلَاغِ وَالْقَرْلَاءِ كَاتِبًا عَلَيْهِ خِلَافًا لَهَا وَلَوْ شَرَى
 الْكَاثِبَ أَوْ وَلَدَهُ بَدُونِ وَلَدِهِ هَارِيقُهَا وَإِنْ اشْتَرَاهَا مَعَ وَلَدِهَا مِنْهَا
 لَمْ يَجِبْ بِقِيَّتِهَا كَاتِبًا وَلَوْ وَلَدَهُ أَوْ الْمَكَاثِمَ مِنْهَا شَرَى
 الْوَلَدَ لَهُ وَإِنْ زَوَّجَ الْكَاثِبَ ابْنَةَ عَمِيهِ فَرَجَانَتُهَا فَفِي ذَلِكَ وَلَدًا وَفِي
 الْمَوْلَدِ كَتَابَتُهَا وَحُسْبِيَّةُهَا وَلَوْ تَزَوَّجَ الْمَكَاثِمَ امْرَأَةً وَنَعْتَهَا قَامَةً
 فَوَلَدَتْ وَلَدًا فَاسْتَحَقَّتْ لِمَدَّةِ الْمَرْأَةِ فَكَانَ عَابِدًا لِكُرْبِ مَوْلَدِهَا بَيْنَ
 الرَّقِيقِينَ فَإِنْ زَوَّجَ الْمَكَاثِمَ ابْنَةَ شَرَى فَاسْتَحَقَّتْ لَهَا أَوْ وَلَدَهَا شَرَى
 فَاسْتَحَقَّتْ لَهَا ابْنَةُ أَخِي مِنْهُ عَمْرًا خِلَافَ هَالِ الْكَاثِبِ وَلَوْ طَلَّقَهَا بِنِكَاحٍ

والله اعلم بالصواب في هذا العلم
لان الاجابة في الكتابات والفتاوى
تتبعها لان النسخ
ليس من الكتابات
تتبعها

بلا اذن فاستحققت اخذ العتق من عتق ولو كانت المولى أم ولد أو مدبرة

مع وعققت أم الركب فمجانا يموت وسقط المذهب بعد ثلث قيمته أو سعة

في كل البدل ان مات بتر لاه فتيق بأن لم يترك شيئا غيره وإن دبر بكتابة

صح التذبير فان عتق بعد الكتاب يترك ذرية والابن عنه يسقط

في ثلثي قيمته أو سعة في ثلثي البدل يموت فتيق وإن عتقت المولى بكتابة

عتق وسقط البدل وإن كانت عبدة على النسخ جلا فمجانا على فتيق

التي جلا صح ولو كانت بيمين عبدة على النسخ جلا في ستة فمجانا

الميراث والجال ان قيمة المكاتبة الفاي لم تجز الذمة ذلك التارخية

ولما له غيره فغير المكتاتبة اما ادى ثلثي البدل حالا وادى بكتابة

موجلا أو لم يفرج املا واسترق وإن كانت ذمة الميراث على الزوال

نسبة والمال ان قيمته الفاي لم تجز والى الذمة ادى ثلثي القيمة

أو استرق ولو قال هب لسيد عبدي كاتب عبدا فلانا بالفراد على ان

اديت له وهو حر وادى الحر خلا لا العتق العبد بحكم الشرط

فإن بلغ فيه هذا الأمر الى العبد وقيل ذلك فهو مكاتب لأن الكتابة

بأنه قال الحاضر له لا بد من كتاب
دوم على نفس واحد من كتابه
الكتاب شمس

موقوفة على اجازته ولو كاتب المولى عنده الحاضر وعبد القادر وقيل
الحاضر هذه الكتابة مع واي واحد من الحاضر والغايب ادى
بذلك اعتقاها ولا يرفع على الاخرها ادى لانه تسريح وهو الاخر مع ما يرفع
باب كتابة العبد الشريك بين اثنين

لو كان عبيد مملوكي العمار اذن احدى مال صاحبه في اذن كتاب حقه بالان
وذا ان يقبض بيد الكتابة فكتابة الشريك الماذون له وقبض نصيب
البدل فعجز المحاتب فالمقبوض من البدل للقباض عند الامام لتجزى
الكتابة عنده وليس لشريكه فثبت لوجود الاذن ولو كانت ائت
مالية لم يلين ثم جاءت بولي فادعاه احدى مالها ثم جاءت بولي اخر

فادعاه الرجل الاخر فعجزت عن بدلهما فله ام ولد للاول وفهم الاول
نصف قيمتها ونصو عمر مال صاحبه وفهم شريكه عمرهما وقمة
الولد الاخر للاول وهو ابنه واي منهما دفع الفم اليهما مع قبل
العجز فازدبرها الثاني ولم يطلها فبطلت بطايتها وهي

ام ولد للاول والولد له ففهم شريكه نصف قيمتها ونصو عمرها
لا بد من كتابه

وَأَنْ كَاتِبَاهُمَا فَمَنْ نَعَا أَحَدَهُمَا مَوْسَى أَنْفَجَزَ فَمَنْ الِغْتِقَ نَفْسَهُ قَتَلَهَا

بِشْرِيكِهِ وَرَجَعَهُ عَلَيْهِمَا عِدْلٌ لِمَا لَيْسَ بِهِ عِلْمٌ بِهَذَا آيَةُ الْكِتَابِ

مَوْسَى فَلَمَّا دَبَّرَ بِكُلِّ الْبَاءِ أَرِيقَتِ الْغَتِقَ نَفْسَهُ قَتَلَهَا وَأَنْ عَقَقَ أَحَدَهُمَا

ثُمَّ دَبَّرَ الْأُخْرَى لِغَتِقِ الْغَتِقَ وَمَا لَيْسَ بِهِ عِلْمٌ بِهَذَا آيَةُ الْكِتَابِ

بَابُ مَوْتِ الْكَاتِبِ وَتَحْمِينِ مَوْتِ مَوْلَاهُ

لَوْحَيْنِ تَبَيَّنَ عَزَادُ أَحَدِهِمَا وَبِشْرِيكِهِ شَأْنُ الْغَتِقِ الْغَتِقَ

سَيِّدًا إِلَيْهِ لِيُخْرِجَهُ الْغَتِقَ فِي الْحَالِ بِلِ تَبَيَّنَ الْغَتِقَ الْغَتِقَ

لَهُ مَالًا مَعْدُومًا فِي الْحَالِ وَفَسَخَطَهَا أَيْ الْكِتَابَ أَوْ فُسَخَطَهَا مَوْلَاهُ بِرَفَاةٍ

وَعَادَرَتْهُ فُسَخَطَهَا وَمَا لَيْسَ بِهِ عِلْمٌ بِهَذَا آيَةُ الْكِتَابِ

وَيُقَدَّرُ بِهَا مَالُهُ وَهَكَذَا مَوْتُهُ هَذَا كَمَا يَحْكُمُ بَهْتِ أَنْ لَدَاهُ الْغَتِقَ

فِي كِتَابَتِهِ وَالْبَاقِي مِنْ مَالِهِ لَمْ يَتْرِكْ مَالًا وَتَرَكَ أَوْلَادًا مِنْ

وَلَدِهِ كِتَابَتِهِ سَلَحَ عَابِدُ الْمُسْطَقِ لَأَنَّ كَتَبَ بَهْتِ أَيْ فَاذَا

أَدَّى وَلَدُهُ بِهَا حَقَّهُ بَهْتِ أَيْ فَبِمَوْتِهِ وَبَهْتِ تَبَيَّنَ وَلِيَّتُهُ

الْبَاقِي وَلَيْسَ بِهَذَا مَخْتَفٍ وَتَرَكَ دِيَارِيكُنَّ عَارِفًا بِدَلِيلِ الْغَتِقِ الْغَتِقَ

ما اراد الله تعالى من هذا الكتاب
 ان هذا الكتاب لا ينفك عن الكتاب
 الحاق الكتاب به
 الحاق الكتاب به
 الحاق الكتاب به

ففي اي ما جئنا على قلبه اي اين ذلك الكتاب في اي ما جئنا وان اختلف

مركب آت ومركب ايسر ولائك اي الولد فقهي به اي بولائه لمركب الآم

ففي اي هذه القصة وهذا بالحق وما ادى الكتاب الى مولاه عن الكتاب

بذلك ركة في غير اليه فحق في طارقه كتم له مدقة

لنا هدية وان جئنا عبيد فكتاب مولاه هما ايها اي بالجناب

فلهذا خسر ان شاء الله في العبد بها وان شاء فدي بالارش وكذا

البحر ان جئنا كتابا ولتفاد عليه به اي ما جئنا فبحر وان قفي

به عليه كتابا فبحر به فيه اي فيما جئنا وان ما ي اليك لم يفسح

الكتاب ويرد الكتاب بيدك الى رقتنا فاحق فاحق فاحق

بلا مناد بعض اخر لا يفسح وان اعتقه هيا عتقنا وعتقنا

كتاب الولد هو نفع الولد

النصرة والمجبة وشي عاير استحق الميراث بسبب وقوع عتق شي

مملوك في ملك او يفسد عتق الميراث فاما لا نوعان ولان

العتاق ولان الميراث فابتداء بالعتاق كثر تبا فقامت عتق اي

الكتاب المأخوذ عن
 عند العتق من الميراث
 والعتاق المأخوذ من
 العتق

حَصَلَ مِنَ الْهَنْوِ بِالْعَتَاقِ أَوْ بِفَرْقِهِ كَهَنْوَةٍ وَتَدِيمِ وَاسْتِثْلَاحِ أَنْ يَكُونَ
 قَرِيبَ فَوَلَّاهُ لِسَيْدِهِ وَأَنْ يَشْرَطَ عَدُوَّهُ وَبِئْسَ أَعْتِقَ ابْنَهُ وَالْحَالُ أَنْ
 نَوْحَهَا قَوْلُ الْفَرِيقِ قَوْلُ الْأَقْلَى مِنْ نَصْرِ سَيِّدِهِ بِنْدَ عَتَقْتُمْ فَلَمْ يُولَّاهُ
 بَلَا نَقَلَ عَنْهُ وَكَذَا لَوْلَا وَلَدُ دِينَ تَرَاهُمْ أَهْدَاهَا أَقْلًا مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ
 كَانَ الْأَمْرُ أَكْثَرَ مِنْ كَيْفِ وَرَبِّهَا مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ فَانْزِلَتْ إِلَيْهِ
 الْمَذْكُورَةُ لِأَكْثَرِهِمْ أَيْ مِنْ نَسَبِ السَّيِّدِ فَوَلَّاهُ الْوَلَدَ لَوْلَا أُمُّهُ
 أَيْضًا لِتَقْدِيرِ تَبَيُّنِهِ لِلْأَقْلَى فَإِنْ أَعْتَقَ أَبُوهُ قَبْلَ مَوْلَاةٍ حَبْرَ وَلَّاهُ
 أَلَى نَوَالِيهِ لَزَوَالِ الْمَانِعِ عَنْهُ أَيْ كُلِّ غَيْرٍ عَنِ الْفَرْقِ نَوَالِيَهُ أَنْ
 نَكَيْتُمْ نَفْسَهُ فَوَلَّاهُ مِنْ فَوَلَّاهُ وَلَدَهَا لَوْلَا لِيَهَادُونَ مَوْلَى الْمَوَالَةِ
 لِقَوَّةِ وَلَاءِ الْعَتَاقَةِ وَالْعَتَقِ بِكَيْسِ النَّاسِ مُقَدَّمٌ عَلَى ذِي الْأَرْحَامِ جَمْعُ
 ذِي حَرَمٍ وَهُوَ كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مِنَ الْأَرْشِ يُؤْمَرُ مِنَ الْقَضِيَّةِ
 النَّسَبِيَّةِ فَإِنْ بَاتَ الْمَوْلَى ثَمًّا بِالْمُحَقِّقِ بَفَتْحِ النَّاسِ وَالْوَارِثِ لَمْ
 مِنَ النَّسَبِ فَإِنْ لَمْ يَأْقِرْ عَصِيَّةً مَوْلَاةً يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ وَلَيْسَ
 لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا اعْتَقَزَ وَاعْتَقَزَ مِنْ عَتَقْنِ وَأَكْتَبْنَ أَوْ كَاتِبَ

كتاب ابن اودين اود بن مندي بن الحسين فصل في ولاد الموالاة

ان اسلم على عايد بن خلد ووالاه او له غيره مما اثيرته اذ مات

يعقل اي يخرج الارش عنه اذ اخرج من هذا العقد وعقله اي ارب

حنايته عليه وارثه واخر ارب من ارب ذي الرحم وله النقايع

بمصلحة الى غيره ان لم يعقل عنه فان عقل عنه او عن ولده فلا يستقل ولا

يؤك نفقة ايدا فان ولاد العتاقة مقدم على ولاد الموالاة فمصلحة ان

لا يكون ممتنا ولا مريا ولا يعرف النسب ويأله على سيدنا محمد وآله

كتاب الاكل بملغة الاجبار وفيه

فقد نفقة الانسان بغيره فيزول اي بسبب هذا الفعل رفاة اي

الخير وشركة اربعة امور فالاول قذرة المعركة بكسر الميم اي في البقايا
ما قد دبه من القتل او الضرب سلطانا فان المعركة او لها او نحوها
والثاني خوف المعركة بفتح الدال اي بقاءه اي ما قد دبه والثالث
كمن الشيء المعركة به مثيلا نيسا او عنوا او من حيائها يعدم الدنيا
فقد ادب مراتب وهو مخلوق الناس فان الاشراق يقومون بحالهم حسن

فالبس القليل لا يكف
الركض في حقم

لأنه النفس لا يكف
الركض في حقم

وفي غيره

وَالْأَزَادُ لَا يَبْقَى بِالضَرْبِ الشَّدِيدِ أَوْ الْحَبْسِ الْبَدِيدِ وَالشَّهْرُ

الرَّابِعُ كَوْنُ الْمَكْرَةِ مُتَّبِعًا لَهَا أَوْ عَلَيْهِ قَبْلُهَا أَوْ الْإِجْرَاءُ إِنَّمَا يَحْتَقِرُ

كَيْفَ مَالِهِ أَوْ لِحَقِّ شَخْصٍ آخَرَ كَمَا تَلَا فَمَالُ الْفَيْدِ أَوْ لِحَقِّ الشَّيْءِ كَشَيْءٍ

الْخَيْرِ وَالزَّانَا فَلَوْ أُخِرَ بِقَتْلِ أَوْ ضَرْبِ شَدِيدٍ أَوْ حَبْسٍ بَدِيدٍ هَتَّى يَبَاعَ

الْمَكْرَةُ أَوْ اشْتَرَى أَوْ قَرَأَ أَوْ أَجَرَ أَلَا هَا أَنْفَقَ وَلَكِنْ خِيَارًا أَوْ أَفْسَحَ

أَوْ أَمَضَى وَهَيْئَتُهُ يَلِكُ الْمُشْتَرَى أَوْ قَبِيضٍ يَمِصُّ أَعْتَاقَهُ وَلِذَا كَلِمَةُ

تَهْضُفُ لَا يُمْكِنُ نَقْضُهَا وَلِزَيْدٍ قِيمَتُهُ فَازْ قَبِيضُ الْبَائِعِ الْمَكْرَةُ ثَمَنٌ أَوْ سَلَمٌ

الْبَيْعِ طَرَفًا نَفَذَ الْمُبِيعُ وَأَنْ قَبِيضُ الثَّمَنِ يَكْرَاهُ لَا يَنْفَذُ وَدَّهْ أَوْ الْمُبِيعُ

إِنْ بَقِيَ لِفَسَادِ الطَّهْرِ فَلَوْ أَلْزَمَ الْبَائِعُ عَلَى الْبَيْعِ لَا يَنْفَذُ الْمُشْتَرَى عَلَى

شُرَائِهِ وَهَكَذَا الْمُبِيعُ يَدَّيْهِ أَوْ الْمُشْتَرَى هَتَّى قِيمَتُهُ لِلْبَائِعِ الْمَكْرَةُ عَلَى بَيْعِهِ

فَإِنْ أُخِرَ السَّيِّئُ عَلَى أَعْلَى بَيْتِهِ أَوْ دُونِهَا أَوْ لِحَقِّ خَيْرٍ أَوْ لِحَقِّ خَيْرٍ أَوْ لِحَقِّ

أَوْ قَتْلِهِ أَوْ أَعْلَاهُ وَأَنْ أُخِرَ عَلَيْهِ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ أَوْ قَطْعِ أَوْ قَطْعِ أَوْ قَطْعِ

فَرِيضٍ فَإِنَّ لِمَا يَكُلُ فَقِيلَ أَلَمْ يَكُنْ أَلَا إِذَا هَذَا أَبَاهُ الْمَاكِلُ بِالْأَخْرَاجِ هَا

وَالْخَمِيَّةُ أَوْ الْجَرَعُ الشَّدِيدُ فَإِنَّ أَنْصَبَ عَلَيْهِ فَإِنَّ أَيْدِيَهُ

عَلَى الْمَكْرَةِ

على الجرح ^{على الجرح} بقتل او قطع ^{بقتل او قطع} رخصته ان يقطع ما اربط بالسان وقليه
 طين بالايمن ولو قسره على القتل او القطع ولم يظفره اجرام الشهداء
 لما زوى ان خبيثا وعارا ابتلي بذكره ففسد خبيث قتل فسماه النبي
 صلوات الله عليه سيد الشهداء واظهر عمار وكان قتلهم طين بالايمن فقتلهم
 فاز عاد وانفذ فاز عاد العنار الى الاخير فعد انت الى مثل ما اتيت
 به اول من الظهار والفرق بينهما ان الاول مذهب فتحة عند الفرس
 في رخصته اي للمرة ان يلا مال سلب بها اي بالقتل والقطع في
 فتمت ما لزمه الزكوة بكم الدرا لا الزكوة مفتحة لا لا فتمت
 فتمت ولو قتله الزكوة عمد يناد الزكوة فتد لما ذكر اخره شخص
 بهما اي الزنايم خص بها الا ان خص لم لا في مفتح قتل النفس منع
 بما اعتدوا بالقتل فما سلفا فروع فامر بتعليقهما ان خص اللواطة
 بالمرأة لعدم الولد فتمت بهما بالقتل فما الا ان يفرق بكونها
 اشهد به من الزنا لانها لم تنج بطريق ما واكثر قتلها عقليا
 وهذا لا تكون في الجنة على الصحيح وحج زكاهه اي الزكوة بهما لا بالقتل

في قوله على الجرح بقتل او قطع رخصته ان يقطع ما اربط بالسان وقليه
 طين بالايمن ولو قسره على القتل او القطع ولم يظفره اجرام الشهداء
 لما زوى ان خبيثا وعارا ابتلي بذكره ففسد خبيث قتل فسماه النبي
 صلوات الله عليه سيد الشهداء واظهر عمار وكان قتلهم طين بالايمن فقتلهم
 فاز عاد وانفذ فاز عاد العنار الى الاخير فعد انت الى مثل ما اتيت
 به اول من الظهار والفرق بينهما ان الاول مذهب فتحة عند الفرس
 في رخصته اي للمرة ان يلا مال سلب بها اي بالقتل والقطع في
 فتمت ما لزمه الزكوة بكم الدرا لا الزكوة مفتحة لا لا فتمت
 فتمت ولو قتله الزكوة عمد يناد الزكوة فتد لما ذكر اخره شخص
 بهما اي الزنايم خص بها الا ان خص لم لا في مفتح قتل النفس منع
 بما اعتدوا بالقتل فما سلفا فروع فامر بتعليقهما ان خص اللواطة
 بالمرأة لعدم الولد فتمت بهما بالقتل فما الا ان يفرق بكونها
 اشهد به من الزنا لانها لم تنج بطريق ما واكثر قتلها عقليا
 وهذا لا تكون في الجنة على الصحيح وحج زكاهه اي الزكوة بهما لا بالقتل

وقوله **عند** لم يأت على أصل الحرية فيها **ومن عقد** فهو أي العبد والحر
 والعبد **ومن يملكه** أي العقد سواء كان شيء أو بهيمة فهو موقوف
 أما يجيز **وليته** أو **تير** **وإن أثلث** أي أساء **أو أعتقه** **أو لا شيء**
مقتضى ما زال **ونفس** **فمنها** **لما** **من أن يخرج** **في القتل** **ولا يجزى** **على**
هو **وكل** **هو** **تدبير** **المال** **وتفريقه** **على** **خلاف** **الشريعة** **والعقل**
ولا ينسب **ودين** **وغذاء** **بل ينسب** **مقتضى** **أي** **غليظ** **وهو الذي**
يهاجم **الناس** **بالحيل** **الباطلة** **لتعلم** **الردة** **لإمادة** **لنفسه** **من زوجه** **أو**
لنفسه **عند** **الزكوة** **وينسب** **طبيعه** **جائله** **وكان** **نفسه** **وهو الذي** **يكاري**
الدابة **ويأخذ** **الحمار** **فإذا** **أجاء** **وقبض** **النفس** **فلما** **أدبته** **له** **وما زال**
فيخرج **نفسه** **أنها** **تنبه** **كمولاء** **الثلاثة** **دفعنا** **الفير** **لهم** **عبد** **الناس**
وعند **بها** **يجزى** **الحمار** **الكلز** **بالسنة** **والغنلة** **والذي** **يزول** **أي** **يقربها**
يفتح **قيمانه** **لياله** **فإن** **بلغ** **العبد** **فيمر** **بشيد** **إلى** **وجهه** **المهاج** **لم** **يسلم**
وليته **إليه** **ياله** **اتفاقاً** **أهت** **يلغ** **هوساً** **وعشرين** **سنة** **وتج** **تصير**
قبله **أي** **قبل** **البلوغ** **إلى** **هذا** **السنة** **وبعد** **له** **يسلم** **إليه** **ولو** **يؤنس**

منه رشد فاز هذا السبب بظنة الرشيد فيدرك الحكيم بغيرها وصيب
القياض الحيز المدينون ليسع ياله في قضاء دينه ولو كان ياله دينه
دراهم قضى دينه بأدراهمه ولو بلا اذنه وكذا لو كان طلاقا ونازله
وباع القاضيه نازله لذراهم دينه وبالعكس استحسننا لا الاتحاد بها
والثنية لا يسع عرضه ولا عقاره لدينه بل بحسبه حتى يبيع
بنفسه خلافا ليعاوب يفتي كذا يفتي ببيع العروض فان لم يفت
ثمنها بالدين باع العقار ومن افلس اى صار فليسا وبيع عرفا
لرجل شيراه منه ولم يؤد ثمنه اليه فبائعه في ثمنه اسوة اى تساو
كيساير غرائب وليس باحق منهم وقال الشافعي للبايع الفسخ
هزل ببلوغ الغلام اى المبني بالاهتمام والاحبال اى قبل
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلاما المذكورة فحتى
يتم لها ثمنها صحت عشرة سنين وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمان عشرة
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلاما المذكورة فحتى
يتم لها ثمنها صحت عشرة سنين وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمان عشرة
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلاما المذكورة فحتى
يتم لها ثمنها صحت عشرة سنين وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمان عشرة
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلاما المذكورة فحتى
يتم لها ثمنها صحت عشرة سنين وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمان عشرة
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلاما المذكورة فحتى
يتم لها ثمنها صحت عشرة سنين وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمان عشرة
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلاما المذكورة فحتى
يتم لها ثمنها صحت عشرة سنين وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمان عشرة
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلوغ الجارية اى المبني بالاهتمام

من لعلنا سنبت او نلحقه
سبح خلاق واداره وها خالفة
بالاجماع قد

للاجارية تسعة سنين وهو المختار كما في احكام المصارف فانها اي
قاربا العالم قال ابلغنا صدقا فلها حينئذ كمال حكمنا وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله اجمعين كتاب الماء ذون

الاذن لفتح اعلام وشرا فكل ايجب اي المنع في التجارة وهو استيقا
المولى حق المنع عنها ثم يتصرف القيد لنفسه باصلية الشايرة له
باعتبار الادمية فاليرجع بالعقد اى بحق التصرف كطلب الخدم
غيره على سيده لئلا يجره ولا يتوقف بوقت لانه استقام الحق التام
فلم اذن المولى لعبد يوميا او اكثر مائة ذون مطلقا حتى يخرج عليه
ولا يتجسس الاذن ببيع تجارة لانه فكل ايجب لانه كذا اذا اذن له في

نوع عم اذنه الانواع كلها ويشترط الاذن له لانه فلهذا به سيده
يباع ويشترى ويسكن فهو مائة ذون ويشترط مائة ذون له مطلقا
فتح كل تجارة منه اجماعا فيسب ويشترى ولو لم يفتن فاجتبه ويبيع
غيره بلها وينهز وينهز ويتقبل اى ياء خذ الارض اجارة في
مساقاة وبنارعة ويشترى بذرايزرعه ويشارك غيره عينا بالامانة

ويدفع المال ويأخذ هذه مقاربة ويستاء جرداً أوتياً ويؤثر نفسه
 غيره ويقدر بدعيه وغدير ودين ويعد طعاماً نسيه الأغميه و
 يفتن من يطعمه ويحارب الثمن يفتن قد راعمده ولا ينزع الا
 باذنه ولا ينزع رقيقه ولا يعاقبه ولا يفتنه املاً ولا يفتنه ولا يفتنه ولو
 بهوفين وقالوا لا يايسر لكم اذ تفتن وتشتي بسير من يفتن وجهاً
 اذ تفتن وتشتي بسير من يفتن وجهاً
 هو من ههناها لا جارة واستجارة وغدير ودقيقة وغدير وغدير
 فهو يتقلب برقيب قبيل بسير اي الدين ويسير بسير اي العبد
 بسير مائة باليمين كما في الترتيب ومائة من الدين كلوك العبد
 بعد عنته ويخجل الماء ذوق اي يسير عجزاً باقية ويخجل
 اياه ويمتد وجنته ولجاجة تمتد الى دار الحرب وتنجذ الالب بالاسلاد
 لا بالندبير وفهم الملك قيمته الى المستقلة والمدبرة للقرنم والقرنم
 اليك باز ادعا يمتد بها من الدين ولو نجح فاقم باز ما في يده امانة او
 غصب او اقر يد يدين عليه مع اقراره فلا فالها ولهاها فاذنيه اي

فان وصل اليهم لا يكون لهم اذنة لازيفهم التمدد ليدعوا رضاهم فان غاب
بائعه وان غاب المشتري الدين لا يخافهم القيمة ماء المشتري لانه ليس له خصم
لهم ولو ائتمروا فحقهم ولو فسد عبد الى بلدة فقال الناعم ما اذن لك ان
فاشتري وباع لزمه المشتري من التجارة وكذا الحكم لو اشترى العبد وباع
مسألة كذا اذن وباعه فمما اذن له من ضرورة التعامل ولحقه لا يبيع
لديه الا ان يبيعه سيده باذن واعلم ان تغيير العبد والعتق ان يبيع له
لا يبيعه والاتجار اي قبول العبد وكذا قبض المذقة مع قبضه ولو
بلا اذن وليها وان هنرهما كالطلاق والعتاق والعبة والهدق والاقارب
لا يبيع وان اذن اليه له باب وماتت دية يبيع وهو كالباع والشراء
توقف على الاذن من العبد فان اذن لها وهما يفتلان البيع والشراء فلهذا
ما اذن حكما فلا يتقيد الاذن بغيره دون نوع وليس ان ما اذن ونوع
بغيره من العبد عند ربيته ذلك والبيع لهما الا ان يبيع بعد موت ربيته
الجد ثم يبيع ثم التفاضل او يبيع ايهما تصرف يبيع وليذا لم يقدّم به
قال ابو الليث ديد وليا اقر العبد والعتق بما يذبحها من كسب او ان يبيع

تأخر الكتب فلا بد من تمام النجاة
فيكون اتفاقا وتأخر الأثر فلا بد
النجاة في تأخر الأثر فلا بد

أقارنهما وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

مسألة ٨٨ من كتاب
الغريب

كتاب الغريب

مسألة ٨٩ من كتاب
الغريب

عاطق القوم والظلم وشرا أخذ ما لا يتحقق في بيت وغيره يتحقق فلا يتحقق

في غير سنين متتمة فلا يتحقق في مال صري لا يحدد له منافع لم كانت

لغيره من غير شيء فماله كد مه للغير بلا اذن مال له اخترت به عن

الذاتية بلا اذنه غفلة لانه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه

وحيث لا يملكه لانه عامر فيه مال الغريب وجب رد العين اي الشيء الغريب

وحيث الغريب لانه عامر فيه مال الغريب وجب رد العين اي الشيء الغريب

ويجب رد المثل في هلال النصارى والمغزون والعدوي المتقاتل

المدن فان انقطع المثل بان يوجد في السوق وان وجد في البيوت

فتجب قيمته يوم بختهمان وعند ابن يوسن يوم القمب وعند محمد يوم

انتطاعه ويجب في التيمم ودر غير المثل المذكور قيمته يوم عهده اجماعا

للعدوي المتنازعة لا حيوانا ولا يطبخ فازاد على الغائب الهلاك ولم

لا يبرق والغنم والخرس والعوام والخرس والعوام

[illegible]

[illegible]

لا تنضم الا الى طلبة البناء
فيها اوسع الشغل فيها
قد

لا تملكه ولا تملكه الا من دفع وجده
احد من اهلها ما كان
قد

درهم شلًا وتقدم مع اهدى ما استحق القلعة كمانه وعشرة دراهم مثلاً
فيهم المالك الفاضل الذي انشأ فيه مجرد الارض وهو العشرة فان
غصب ثوباً ايضاً فغصب بآي لون كان او سوي فخلته بسمي فالياله
يغير ان شاء ضمنه قيمة ثوب الاليفين وثلث السويق وان شاء اخذ
اليسوع او السويق المثلث وغيره ما زاد اليسوع وغيره السمك لانه
يثلث وقت اتصاله بملكه واليسوع لم يبق ثلثاً قبل اتصاله بملكه لانه
بالا وحته وما ان عارسوا لمحمد وآله محمد
ولو غلب الغائب ما غلبه وفيه لالحم قيمته ملكه عند ناضرة
ان المالك يترك بدله ومقدوق الغائب مع حلفه لاختلاف قيمته
ان لم يترك المالك حجة على الزيادة فان اقام هو او طاعها فالقول للمالك
فان ظم المضمون وقيمته الشئ ما ضمن والجال انه قد ضمن الغائب
بقوله مع حلفه ان هذه المالك ان شاء ودع عنه او انفي الضمان
ولا خيار للغائب للزوب باقره ولو ضمن الغائب بملك المالك او
بعتت او بنقول الغائب فبما اتفق له ولا خيار للمالك لرفضه

في ما عساه من الخلق
في قيمة المصنوع

ميتاد في هذا المقادير فميتاد وان باع القاصد حقه فميتاد فميتاد المالك
يقتل بيقينه وان اعترى عبدة الغيوب فميتاد لا يفتن اعنائه لان المالك

المستند على الغماز الذي لن ينادي البيع لا لاقتناؤه واعلم ان زوال المصنوع

مطلقا في سواء لان في متفلة كالسمن والحسن او متفلة كالمولود والتمر

ايانه فلا يفتن الا بالصدق او بالبيع بعد الطلب اما عند الشايق انما

مفتمونه مطلقا وانقصت الاية المضمونة نال لادة فهو مفتمونه

تجبر بوليه ببقية فليز في القاصد باية في صيد ما حاشا الى ما عساه

فانته بالولادة فهو فميتاد فانها لا تفتن اتقاها

ونخلاف ما في المضمون سواء استوفاه او عطلها فانها لا تفتن عندنا

ونخلاف اتلاف فميتاد وخبره بان اسلم زها في يده فانه لا يفتن

ولو كان الذئب فالتلفها فميتاد فميتاد ولو عطفهم فميتاد فميتاد

ما لا يقيمه له كشيء او غيب جلد ميتة له فليز به اي ما لا يقيمه له ان

والشبه اخذها المالك بلا شيء الا لغيره وكل ما تلفها فميتاد فميتاد

لو تلفها القاصد يد في قيمه المالح والخل ملكه ولا شيء عليه لما كره

فيكون له الماشي
والغيره فميتاد
فيما عساه من الخلق

نعمت من يار غنوه المال ان شاء
او قد ورن قد الماح ضاحك
شاهية

خالفها ولوديع الجلد به اي بذى قيمه كقرظ اخذه المالك
ور ديار اذ الدين ولوا تله لا يغفر الما لولن وفيه يكسر الى الله
كطنبور ويز ناز ولولسليم قيمتها وفيه باراقه سكر يفتخيز اي

عمر الزطرا اذا اشتد ونصفه اي ياذن نصفه بالطبخ وقص يبع

هذه الاشياء كلها وقال لا يغفر ولا يمح بعها وعليه الفتوى يلتق
ورر ويلو وفيه ها واما كيمر الذي يباع فمدره في العرس

فمضمون اتفاقا وكذا طيل الفخاة والعياد ين خلاصة كانت بقتية وجملة
طيارة وديك بقا تار ولو عصب ام ولد فمكملت لا يغفر بخلاف المدبرة فانه

يغفر عند ابه صيف لتقوى المدبر دون ام الولد وعندها يغفرها
لتقوى لها وزجل قيد عند غيره او رباطا وحيل دابة او فتح باب

اضطبلها او باب قفص طائره فذهبت هذه الاشياء او سقر الى سلطان
او نائب من سائر الامراء بشكاية من يوفيه والجا ان لا يدفع اذاه

بلان فح الى السلطان او سقر اليه يمسك والجا ان لا يتبع بنفيه او قال
مع سلطان قد يعمر بتشد يد الداء وقد لا يغفر انه وجد كس افهمه

مضمون سلطان
للمرط انما
لما لم يفرج محل
السلطان
قد يار مواليم وقد لا يار مواليم

اخذها
عند من
المالك واعط
من زاد الماح

المشهور
ام الولد اذا
صلح

باب الغرض من هذا الكتاب

السُّلْطَانُ شَيْخٌ لَا يَفْتَنُ فِي الْمَوَدِّ الذِّكْرُ وَلِيُوَفِّقَ السُّلْطَانُ الْمُنَّةَ بِمُلْكِهِ

السَّعَايَةِ فَيَمْنُ وَكَذَلِكَ يَمْنُ لَوْ سَجَّ بِشَيْءٍ حَقًّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ذُنُوبًا أَلْفَسَادِ

وَنَزَّلْنَا إِلَيْهِ الْقُرْآنَ وَرَبِّكَ يَعْلَمُ وَمَا اسْمُ الرَّسُولِ الْفَارُوقِ

كتاب الشفوة في لغة الفهم وشرحها

تمت بقية ما شرى بياضه الفلانة اي ثمن الشري وسينما اتصال

ملوك الشيع بالمشي يفتح الراي شركة وهو ارا وشطها ان يعو الخ
 عفا او كرها اخذ الشيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشطها
 وهاهما هوان الطل عند تحق السبب وشفطها ان الاخذ بها

[illegible]

بالاشهاد في مجلسه لا حق الشفعة في الاشهاد من قبل وثلث الشفعة

أما بالآخرين بالترافع أو بقرينة الترافع بقدر عدد رؤس الشفاعة لا باختلاف

المذبح والشعلة أما نبتة الخليلي الشبر في نفس المبعث نشان ليدى في مخرج

اَوَسَلْتُ لَهٗ اَوْ الشَّرِيحَةِ فِي حَقِّ الْمَيْمَنِ وَالْطَّرِيقِ خَامِسًا

فمن ذلك كتبهم وفيه لايزي في السنين وكل من لا ينفذ فلن
الطبعة الخامسة
بالدار
الملك

03.

عائدين فلا شفاعة ثم ثبت لجان ملائكة وآبائه في سكة أخرى وظلم داره

لظلم ما فعله من آباءه في تلك السكة وهو خليفه كما مر كواضع جزع عاها

وانما يطلبها أي الشفاعة الشفيع في مجلس علي بالبيع بلفظ يندم طلبها

كقول طلب الشفاعة اوانا طالب للشفاعة ويبيع طلبه من آباءه وهو

ان يطلب كما أسبق ثم يشهد عند العقار البيع او كما هو مذهب آباءه

ان لم يسلم او شفاعة ان سلم فيقول الشفيع اشترى فلان فله الدار او هكذا

العقار وانا شفيعهما وقد كنت طلب الشفاعة وانا اطلبها الان فاشهدوا

عليه وتسمى طلب اشهاد ثم يطلب الشفيع عند قاض فيقول اشترى فلان

دارا كذا وانا شفيعهما بدار كذا في قوله أي الشفيع أيما القاض ان يسلم

المشتري أم لا فان اقرب او نقل عن الحائز الحاصل في سنة الخياط
 على السيد شفيع الجوار ومن هذا الشفيع عما شراؤه وفيه القامى
 له بما اى بالشفيع وان لم يفسر التميز وقت الدعوى واذا قضى له
 لزوم احيانا ولا يشتري حسب الدار المشفوع به باليقين منه فلو قيل
 للشفيع بعد القضاء اذ التميز فانه لا تبطل الشفعة والحق للشفيع
 المشتري مطلقا والبايع ان لم يفسر البيع ولكن لا يقع البيع عليه
 اى على البايع حتى يفسر المشتري لانه المالك فيفسخ البيع ويضمنه
 ولو فسح اليه لا يلزم فهو البايع لزم الزمحه ويده بها ويقضى
 القامى له بالشفعة والعدة لفهمان التميز عند الاستحقاق على البايع
 قبل تسليم البيع والعدة على المشتري بعده لما في الشفيع خيار
 الرتبة وخيار العدة وان شرا المشتري البعده انه وان اختلف الشفيع
 والمشتري في التميز فهو المشتري مع يمينه لانه متمسك ولو لم يفسر الشفيع
 اتم لان يمينه يلزمه لا المشتري وان ادعى المشتري ثبنا وادعى بايئه اقل
 منه بلا قبضه فالقول له اى للبايع ومع قبضه فالقول للمشتري

سما البائع بعض
المنع عن الشراء

سما الشفيع

بالبائع بعد البيع

وصة البعض من الثمن تظهر في حق الشفيع فيأخذ الباقي وصا

الكل والزيادة لا يظهر في حق فيأخذ بط المسى وفي الشراء بثن

مثله يأخذ بثل وفي الشراء بالثمن القبي يأخذ بالقيمة وفي الشراء

ففي بيع عقار يعقار يأخذ الشفيع كما من العقار ين بقيت الآخر

وفي الشراء بثل يأخذ بثل أو طلب الشفيع في الحال وأخذ بعد

الأجل ولو سكت عن الطلب حتى يطرح عند حلول الأجل

بطلت شفيعته وفي شراء بثل أو غير أن كان الشفيع ذميا يأخذ

بثل النج وقيمة الخدمية وإن كان سلبا يأخذ بقيمة كل سلب في بناء

المشروع وفي شراء بثل أو غير بها يأخذ الشفيع بالثمن في ثمن

الأرض وقيمتها بثل أو غير كما في الفرض وأطلق الشفيع المشتري بثلها

ووجه الشفيع بالثمن للأرض فقط إذا أخذها بالشفيع ثم يوافيها

فيها ثم استحققت الأرض ولا يرجع بقيمتها على أحد بخلاف المشتري

ويأخذ بط الثمن إن اشتري دارا فمقتب بثلانها أو بستانا فثل

الشجر والأصل أن الثمن يقابل الأصل لا التبع ويأخذ بحصة القرية

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء
بالبائع بعد البيع

سُفَا فَاسِدًا وَابْسُقًا فَيَسُفُّ فَاذْهَبْ وَلَا تَكُن مِمَّنْ يَنْسُو آيَاتِي وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ

قد ردت خيار روية او غير شمر فكيفما كان او ردت خيار غير نفقاه لان ذلك
 فيسح لا بيع بخلاف الرد بالعيب بلا نقض او باقالة فان له الشفعة فان
 فينا كسبه جديد وثبتت الشفعة للجد المار دون يد يونايد يذبحها
 برفيقه وكسبه في بيع سيده وتثبتت لسيده لا في سيده اي العبد يداي ان الاخذ
 بالشفعة كالشراء والمشاء بينهما صحيح وتثبت لمن شري امالة او رالة
 او اشترى له بالورالة لا شفعة لمن باع امالة او رالة او بيع له اي
 وكل اخبر بالبيع والورقة شفيع فلا شفعة له او اذا ضمنه الدرك فيه
 وهو شفيع فلا شفعة له ولا تثبت فيما بيع الا اذا باعنا بالامتنع
 الشفيع وحول كذا الذراع بقدر طول حد الشفيع كذا حيلة لا بقدر
 شفعة الجوار والحيلة الاخرى ما اذا اريد بيع دار شري سبعا قليلا منها
 بشم كثير كسبه واحد من الف سهم بالن ادر نعماته شري باقية بالاد
 فلا تثبت الشفعة للشفيع الا في السهم الاول بتمنه لا في الباقي لان المشتري
 صار شري او هو احق من الجوار والحيلة الاخرى ما اذا اريد بيع دار بمائة
 مثلا شاما بتمنه الي مثلا ثم دفع عنه اى عن ثمن الالف ثانيا يسارى

هذا هو المقصود
 في الشفعة
 بالبيع
 بالشفعة

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

لا يملك
 لا يملك
 لا يملك

فانه الغنم مع الابل جنسان
وكان البر مع الشعير
لان الغنم مع الابل جنسان
ملتحق وشعره شامي لان منقته
للغنم للقطاة والغنم شامي

مع الابل والبر مع الشعير وينقسم ندر باقسام يفرق بين بيت المال
ليقسمه بلا اخذ اجر عليها وهاجر وان نصيب باجر المثل قح وهو

او الاجرة عا عدد الرئيس خلافا لما فانه عند ما يقدرا الارضاء
القاسم بين كنه على اعا اليها اي بالقسم ولا يقسم واحد لهما السلا
يضية الامر على الناس وان قسم واحد لا يشرك سائر القسام في
الاجرة وقسم القسم بهذا الشراء الا اذا عاهد من احد لم او من

وتقسم شئ نقل يد عن امره بينهم اربعة مطلقا او شاة وقسم عقار
يد عن شاة او مائة مطلقا فان ادعى امره غير زيد مثلا لا يقسم

حتى يبرهنوا على موته وعادد ورثة عبد ابي حنيفة وقال يقسم
باغتر او لم يترك المير الاخر ولا يقسم ارضه حيا انه معها حتى يبرهنوا

انها اتيها اتنا قح الامح لانه يحتمل ان يبيعها باجارة او باجارة ولو
برهناء الدار ناز الخاضع ارضا الميرت وعلى عدد الميرت وهو ارض الغنم

ميرها وبينهم طفلا او غائب قسم بينهم وينصب من يقسم لهما فان لم يكن
وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من خضف الشئ اوله عقار او غلب

لان الميراجد لا يبيع حيا
ولا يبيع حيا
ولا يبيع حيا
ولا يبيع حيا

قد قسم عروق
 التي كان القسم
 فيم المشرق وقال
 على في المشرق وقال
 بالبلد والمشرق
 او الزمان وقوله
 قسمه وضمها
 في كل واحد
 منقسم

احد من الشريكين لا يقسم لانه لا يباع المأخوذ خصال الغائب

اولها ان الغائب مع المالك الطل او الغائب او كان يشترط ان يكون الغائب

معه لا يقسم لان القسمة تقضي قضاء على الطل او الغائب من غير

تخصيص حائز منها وقسم المال الشري بطلب احدهما ان يشترط ان يكون

تخصيص بعد القسمة وقسم بطلب ذي الكثرة فانه ان يشترط الاخر

او ذل التليل لقله حصته وان تضر كل منهما لا يقسم الا به فانه وقيل

غيره وان وجد جسد لا يقسم الخسار فانه في بعض ولا الرقيق وهذه

لغش التفاوت في الادب ولا الجاهل لغش تفاوتها ولا الحمام والشيء

المقسم والرق والكنز وكل ما يقسمه من الابن ما يشاء من قبل ولا

موقوف او رقيق او زوجة او دار ومبيعة او دار وهانوت قسم كل

واحد منهما وحدهما او مفردة مطلقا ويقسم الناس ما يقسم عاقر طاسا

ليس في الغائب ويعد له او يسره عاقر طاسا ويقسم ويدفع بالذراع

ويقيم البناء ويقر اي يميز كل نصيب بطريق وشبهه وليكن الاقسام

يعرف بالانقسام بالاول والثاني والثالث وهما في اول كتاب السماوهم ويقع لطيف

ولا بد من قسمه في كل واحد من هذه الارض وقيل في البناء

لما خرج اسمي أو لم يعط
 فنعيب أو لم يعط فنعيب ثانياً
 سماعاً من الأقسام
 سماعاً من الأقسام

والقسم الأول لمن خرج اسمه أولاً والثاني لمن خرج اسمه ثانياً إلى أن يستخرج

وأعلم أن الذي لا بد منه في القسم أو قسم العتار أو المتول الأبر من

فإن وقع من قسمين الأقسام أو لم يقع في قسم أو لم يقع في القسم

له أو فقه على قسمين كان أو سفل بمرئ مشترك والعلو لا في علو ولا في سفل

مشترك والسفل لا في قوم واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند

عند وبه يفته ولو أن جعل بعض المتفركا بعد القسم استيفاء بهيئة

شديد التماس بالاستيفاء يقبل ولو شهد قايماً واحداً لا تقبل لأنه فرد

ولو أدى أحد ثم إن به شيء وقعة في يد صاحبه غلطاً وقد كان

أقر بالاستيفاء أو لم يقبل لم يصدق إلا بالجملة وإن قال قبضته ثم أخذ شيئاً

بغيره وأنكر شيئاً من ذلك جليلاً لأنه منكر وإن قال قبل إقراره بالاستيفاء

أيما من ذلك كان لم يثبت له شيء من ذلك فلو أن القسم

وإن استحق بعض مقين من قسم التمسح القسم اتفاقاً على السوار

استحقاق بعض شيء في الكل تمسح اتفاقاً في استحقاق بعض شيء

فإن استحققت
 فاستحققت
 فاستحققت
 فاستحققت

في تبيين النسخ جبر اخلاف الثاني بل السبعة من بينه بحجة ذلك
ففي تبيين شره ان شاء او نفع القسم وفي الضرر الشقيق ولد
تعاياغ سكن دار واحدة يسكن كذا بعضا منها وذاك بعضا اخر او كذا

تسهر او ذاك شهر او ذاك نيسن كل منهما دار او في خدمة عبد واحد
يخدم كذا بيا وذاك يوما او في خدمت يخدم كذا ابنا والآخر الآخر او

في غلة دار او دارين كذا من التمايو في الرجوع المذكورة استعسانا
اتفاقا وصا الله عا رسولنا محمد وعا الهمدين كتاب المزارعة

لعم لعمه من اعملة من الزرع وش عا حقت عا الزرع ببعض الخارج من الارض
وا لا نعلم ارضا ورضا وعمل وقت ولا تقح المزارعة عند الامام
الا عظم لانها استجاء الارض ببعض ما يخرج من عمل وفي ان لنفس الطحان

تسح عند لها وب يفت لتعلم الناس بها والحاجة اليها وقياسا لها
المزارعة بشرط ثمانية الاولى هي اجرة الارض للزرع والثاني اجلة

العاقدين والثالث ذك الددة او مدة معارفه والرابع ذك المزارع
وقد يحجر الفرق الخامس ذك حجب والسادس ذك قسمه الآخر

والتبني فلهما نصيب في الميراث
والتبني فلهما نصيب في الميراث
والتبني فلهما نصيب في الميراث
والتبني فلهما نصيب في الميراث

أو العامل والسابع التولية بين الأرض والعامل والثالث الشركة والخارج

فقط المزارع إن شرط لأحدهما فمزارعاً أو مخرج من موضع

معين أو رفع زر البذر بغيره أو رفع الخراج الموقوف وقسم الباق

بغيره بخلاف شرط رفع خراج القاسمة فالزير أو المثلث فإنه لا

يؤدى إلى قطع الشركة كما شرط رفع القشر فلا يفسد العقد أو شرط

التبني لأحدهما والجب لأخرى تبطل تقطع الشركة فيما هو المصود أو

شرط تنصيب الحب والتبني لغيره البذر لأنه خلاف مقتضى العقد

أو شرط تنصيب التبني والجب لأحدهما تقطع الشركة في المصود فإن شرط

تنصيب الحب والتبني لصاحب البذر أو لم يتقرر للتبني فمحت المزارعة وحصل

التبني لصاحب البذر وقد توفيت ما تعال الحب وكذا محبة لو كان البذر في

الأرض لم يرد مثلاً والبق والبق للأرض والأرض والبق للأرض أو العمل

والباق للأرض وهذه القصة الثلث جائزة وبطلت في أربع صور

الأرض والبق لم يرد والأخذ للأرض أو كان البذر والبق والأرض

لأخرى أو البذر والبق للأرض أو البذر والبق للأرض وإذا احتج

لأرض أو البذر والبق للأرض أو البذر والبق للأرض أو البذر والبق للأرض

لا يمكن ان لا يكون الحق
الا بالاعمال وهو العاقل
على ما ذكره في كتابه
على ما ذكره في كتابه
على ما ذكره في كتابه

فالحاج على الشرع والشرع للعامل ان يخرج شئ من الارض ويجعل من ارضه

لانها انما هي اجارة
وعند لا يرى
شئ

من العاقل يدعي المقي على ما من العاقل الارز البذر فلا يجزى قبل

التأخر وبعدة تجزى وتفسد المزارعة فالخراج لرب البذر ويكون
للاخر ارضه او شاعله ولا يزداد على ما شره وعند تجزى له ارضه

لانها انما هي اجارة
وعند لا يرى
شئ

بالقايمة وان لم يخرج شئ ولو ارضه وارضه من المقي

للاخر ارضه او شاعله ولا يزداد على ما شره وعند تجزى له ارضه

لانها انما هي اجارة
وعند لا يرى
شئ

شاه اجارة وتبطل المزارعة متى اهدى ارضه او شاعله ولا يزداد على ما شره وعند تجزى له ارضه

وكذا قياس الاستحسان انه اذا اهدى ارضه او شاعله ولا يزداد على ما شره وعند تجزى له ارضه

عند الاجارة متى يستعمل ذلك الزرع وتفسخ المزارعة بدلين

تجوز الى بيعها اذا لم يفت الزرع فانفت المدة اى مدة المزارعة

والحال ان الزرع لم يدر فيجب على المزارع ارضه او شاعله ولا يزداد على ما شره وعند تجزى له ارضه

يذكر الزرع ويستعمل ويجزى نفقة الزرع عليها اى على التعاقد

بتدريسها اى عاقله ملكها بعد انتفاء المدة فام الحصاد

بالتدريس اى عاقله ملكها بعد انتفاء المدة فام الحصاد

كل سنة لا يصح عمل الزرع
بعد الحصاد الى الغد
بأثره من دقة في المصير
ليخرج الدق من تحت
النبات

وأما الزرع والدياس والتدريته فإنه عليها أيضا بقدر رحمتها فإنها

شركة أي العمل المذكور من الحصاد وما بعده على العامل فسد الزرع

لأنه شيء طيخا لا يقتضيه العقد فإن الزرع إذا أدرك انتهى العقد وعن

أبي يوسف أنه أي هذا الشرط طيخا وليس أي العامل للتعاقد وهو

الأمير وعليه القرض ينفق وملك كتاب الساقاة

بقي لغة متاعلة من السقي وشهر عام فائدة دفع الشجر المهر إلى المهر

بالسقي والتزينة والخدعة المعلوم من قهره وفي أي الساقاة فله الزرع

حكما وهو المهر على الفقة به وخافا أي بين الأيام وما فيه وشروط

بعضهم قد فيها فخرج بيان البذر وهو فانه لا يملأ فيها إلا

المدة فإنما أي الساقاة تخرج بلا ذكرها لأن الأجر في الشجر وقتا معلوما

عادة وحسب يقع عقد الساقاة على أول ما يخرج في تلك السنة وإذا

دفع الرطبة ساقاة لا يشترط بيان المدة فيمضى إلى أدرك البذر الرطبة

فانه لا ذكرا الشجر والشجر وذكر عدة لا يخرج الشجر فيها فيفسد ما أي

الساقاة وأما ذكر عدة قد يبلغ الشجر فيها وقد لا يبلغ فيصح لعدم

وإذا أفسدت الساقاة فللعامل أجر مثل عمله

لا يفتح لا يشترط الشربة فيما هو ما قبل الشربة والشراب والغرس لها
لن الأرض وللأخرى العاقل قيمة غيره أو أجزاها على الناس وقته

تفني الحمار وحيلة الجراد أن يسبح بعض الأجزاء من نصف الأرض
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط

كتاب الدليل مع الذبابة وهي اسم
لما يذبح كالذبابة بالكسر وإياها بالفتح فقطع الأجزاء من حيوان

من شأن الذبابة من السم والجراد إذ ليس من شأنها الذبابة
لم يذبح ذلك شربة سواء كان اختياريا أو اضطراريا وأما ذبابة الفم فم
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط

في جرح وطعن وانفاد دم أو موضع من البدن وأما ذكاة
الاختيار في ذبح بين الحلق وبين اللب بالفتح والتشديد المذبح

من المذبح وعرف أي الحلق الحلق هو وهو مجرى النفس على الوجه
والمرى هو مجرى الطعام والشراب والروهاز وهو ما كان عظاما
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط

وهما في الصنفين الذبابة فوق العقدة لهدم فكل الحلقوم
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط

بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط
بعض ما فتح لا يشترط

وهو الحشيم والرفيع
والدواب

الفرق بقطع أي ثلاث منها أي من الأربعة إذ لا أكثر حكم الحكم ولست
هم إفرادي أقطع الأوداج مما شئت والأوداج جمع وأقله ثلث وهذا

يكن قطع أكثر من الأربعة فيه خلاف وميج البياض يقطع كل
الحشيم والرفيع والبريد وحل الذبح بكل ما رأى إليه تقدير عام

أز أن يرى أي قطع بما للأوداج أراد بالأوداج كل الأربعة تغلبا وأثر
أي أسيل بما الدم ولو بليطة أي قس التمس أو مزة أي حبة فيها
صدفة لاسعين الأسنا وخلفا من عاتلها حتى لو كانا من وعين

هذه الذبيحة الأربعة الذبح بها لاف من الضرب بالحيوان الذبح
بشكك كليل ونذر واحد شتم أي شكت قبل الانساج وكثير

أهداها بعدة أرفا بالذبح وكثير الحزب جليها الذبح وفيها
بنقها ما إن بقيت حية حتى تشطع العروق والألم قبل لم تها بالما

عظم الرقبة والساج قبل أن تبعد أي تسكن عن الاضطراب وكثير قير
الترجى إلى القبلة عند الذبح أي الفته الستة وشبه ككون الذاب مساما

بلاعة رشاشية
الناصة تكون في
المنزلة لأن توارث

قال في الانتاج
الصحة في وقت ثوبا
الذكاة ان يكون الذبح مسلما او
تطيبا ونحوها التسمية في ذكاة الذكاة
عند ناسه 8 ذكاة بالتسمية في ذكاة الذكاة
او بالنايسة او بالتسمية في ذكاة الذكاة
او بالنايسة او بالتسمية في ذكاة الذكاة
او بالنايسة او بالتسمية في ذكاة الذكاة

او كناية اي يفرق بينا ذميا او مبيحا للذبح وطعام الذي اوتوا
الذبح في ذكاة الذكاة لانهم يذبحون باسم الله تعالى اذا سجد من يذبحه اذا
عند الذبح ذكاة الذكاة فتعجل ذبحها اي المسلم والعنابة ولو كان
الذبح مبنيا او مباداة او مبيحا يعقل ان يذبح التسمية والذبح ويذبح
اي يذبح في ذكاة الذكاة او في ذكاة الذكاة او في ذكاة الذكاة
واحد منهم بحيث لا يعقل التسمية والذبح في ذكاة الذكاة
لا تعجل ذبح غير كتاب في ذكاة الذكاة وقرآن التسمية عاتق الذكاة

تعر ولانهم اقاموا ذكاة اسم الله تعالى في ذكاة الذكاة فان ذكاة الذكاة
الذبح في ذكاة الذكاة قال تع من ذكاة الذكاة ان ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة

ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة

ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة

ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة

ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة

ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة
ذكاة الذكاة في ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة ذكاة الذكاة

قال الامام القاسم الطوسي في كتابه المعتمد
في بيان معنى التسمية بالاسم
قال الامام القاسم الطوسي في كتابه المعتمد
في بيان معنى التسمية بالاسم

عطف لهدم العرف وان عطف حرمة الذبيحة فهو باسم الله واسم فلان او
باسم الله وفلان ولو قال اللهم ارحم محمد رسول الله بالبحر لانه اهل به لغير
الله قاله من فلان لا اذكر فيها عند القياس عند الذبح فتقدم بذكر

البحر عم او الوتر عند الذبح وان فصل بين التسمية وبين دعاء صيغة
وهي كذا دعا قبل الاضجاع اي اضجع المذبذب وكذا دعا قبل التسمية

او الدعاء بعد الذبح لا يبادر به لهدم الترتيب اصل لما روي انه قال
بعد الذبح اللهم تقبل صداعتي اسم محمد من شحمي كذا بالروحانية وفي

بالبلوغ والمشرط في التسمية في الذكر الخالف عن شوب الدعاء وغيره
فلا يجلد الذبح بقول اللهم اغفر لي لانه دعاء فاذا جازفت هذا فاعلم انه

تجلى الذبيحة اذا كان الذابح جنباً او حائضاً لانه من اداء التسمية عند
الذبح في الذكر الخالف وفي ايدينا تفهيم كذا هائلة عليهما تاذيل المستحب

ان يقول بسم الله اسم السبيل او ذكره بقا لانه يقطع فدر التسمية در
الاختار ولكن قال العلواني وما تاذل لانه لا يشع عند الذبح وهو بسم الله

واسم الله بالروحانية في التسمية عم ونقله في الخيرة عن النجاشي ان الحسين
قال في الدعاء بالروحانية

ان يقول بسم الله اسم السبيل او ذكره بقا لانه يقطع فدر التسمية در
الاختار ولكن قال العلواني وما تاذل لانه لا يشع عند الذبح وهو بسم الله

واسم الله بالروحانية في التسمية عم ونقله في الخيرة عن النجاشي ان الحسين
قال في الدعاء بالروحانية

ان يقول بسم الله اسم السبيل او ذكره بقا لانه يقطع فدر التسمية در
الاختار ولكن قال العلواني وما تاذل لانه لا يشع عند الذبح وهو بسم الله

واسم الله بالروحانية في التسمية عم ونقله في الخيرة عن النجاشي ان الحسين
قال في الدعاء بالروحانية

ان يقول بسم الله اسم السبيل او ذكره بقا لانه يقطع فدر التسمية در
الاختار ولكن قال العلواني وما تاذل لانه لا يشع عند الذبح وهو بسم الله

وفي الجردة وإن قال الله الرحمن الرحيم وهو حسن ولو سمي وان تحفذه

النسبة هي عند العامة بخلاف ما يقصد بها التبرك في ابتداء العمل أو تروى

بها اسم آخر فإنه لا يهيج فلما تحل الذبيحة وتنتهي التسمية من الذابح حال

الذبح فليس على المذبح فليس في غيره والذابح سبكت وهو ذاكر غير ناس

لا يتعلل بغيره وفي الصيد حال الإرسال والرفق فيه على الاله فله لو أفرج

شاة ربي ليعاودني بقله التسمية غير بما لا يجوز ولو رتب إلى الصيد

وسمي وأما غيره حال وكذا الإرسال والعبرة هو الذبح بعد التسمية

ففرقت لو سمي ثم استعمل بأحد أو شرب أو عليم أو تحديد بغيره ثم

ذبح قطع الغدر فيجزم الذبيحة وهي تحت الابل في أسفل الحنق وكذا

ذبحها والحكم في الغنم والبقرة عكس فبكرة ثم ما تترك السنة وعند

عند العنق إن ذبح الابل وتحمل البقر والغنم لا يجوز ولابد من ذبح مريد

مستقرا ونسب لأن ذبح الإضطرار أغلظ عند العرب عن ذبح الاختيار

ولكن من يذبح يذبح أو يذبح أو يذبح أو يذبح أو يذبح أو يذبح أو يذبح أو يذبح

كما استعمل في البئر أو ذبح أو ذبح أو ذبح أو ذبح أو ذبح أو ذبح أو ذبح أو ذبح

عَنْ أَنَسٍ بَقَرَةٍ إِذَا اتَّقَا وَلَوْ مَسَا فَعَابَهُ لَأَزْهَقْنِي فِي الْحَجَلِ وَالْحَرَمِ وَالْأَمَامِ وَلَا
 حَجَلُ الْحَجَلِ عِنْدَ الْأَمَامِ لِلَاخْتِامِ لَا لِلْحَاسَةِ وَعِنْدَ نَحْوِ الشَّافِعِيِّ يُحَدِّثُ وَقِيلَ
 أَنَّ الْأَمَامَ رَجَعَ عَنْ حُرْمَةِ إِلَهٍ فَلَمْ يَمُوتْ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَغَلِبَ النَّفْسُ عَمَادَتُهُ

وَلَا يَأْتِيهِمْ بَلْبُهَا قَالُوا وَجِبَ وَلَا يَحِلُّ الْفَيْحُ وَالْفَيْحُ لِلْعَمَامِ بَابُهَا وَعِنْدَ
 الثَّلَاثَةِ يُحَدِّثُ وَلَا يَحِلُّ السَّخَاةُ بَرَّةً أَوْ بَعِيَّةً وَلَا يَحِلُّ الْغَرَابُ الْبَيْعُ الَّذِي
 لَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْبَيْعُ وَلَا الْغَرَابُ الَّذِي يُلْتَقِ الْبَيْعُ وَلَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْبَيْعُ فَانْهَاجَ

وَأَمَّا الْغَرَابُ الَّذِي يَأْتِيهِ الْبَيْعُ تَارَةً وَابْنُ حَزْمٍ فَعِنْدَ نَحْوِ هَلَالٍ وَمَكْرُوهٌ عِنْدَ
 أَبِي يُونُسَ وَلَا يَحِلُّ الْغَدَاةُ وَهِيَ أَنْ تَسُوذَ أَوْ تَسُوذَ وَلَا يَحِلُّ الْفَيْحُ
 وَالْفَيْحُ وَالْبَيْعُ وَابْنُ عَرِيبٍ وَالرَّهْبَةُ وَالْبَيْعُ وَهِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الْبَيْعِ

يُشَبَّهِ الرِّفْعَةَ وَكَيْفَ الْحَاسَةِ لَأَنَّ ذَوْنَابَ وَأَمَّا الدِّبْسَةُ وَالْمُلَامِيَّةُ وَالْقَفْقُفُ
 وَالنَّفْلَةُ وَالْحَامُ فَلَا يَسْتَحِبُّ أَحَدُهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَمْرِ حَلَالًا لَتَبَارُكِ النَّاسِ
 بِأَمَانِيَةِ إِيَّاهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَتَخَذَ عَنْهُ وَيَكْتُمُ الْمَرْءُ وَالْقَدْ هَدُ

وَهُمُ الشَّافِعِيُّ الْخَطَّافُ وَالْبَيْعُ وَالطَّائِرُ وَالْقَدْ هَدُ أَنَّهُ لَا يُحِلُّ
 السُّقُوفُ الْأَهْلُ وَالرَّهْبَةُ وَالسُّمُورُ وَالسَّجَارُ وَالْفَنَاءُ وَالْدَّقُّ وَحَدِّ

لأن الله جلّ جلاله
ملا دمه مصنوع له فهو مكرمة وأكله إلا البحر أكله كالتربيع والذباب أما

هو الذئب فهو فلا بأس بأكله قبل أن ينفخ فيه الروح لأن الماء لا روح له إلا

يتم ميتة خائفة ويتخذ من أكله الخبز أو الخلد أو الثمار لا ينقب بده

لا يجوز أن ينفخ فيه الروح إله ولا يحل حيوان مائة سوى جنس سمك

أو أي نوع كان ولو شرب في ماء نجس فإن مات بآفة الماء وهو ما لم يظن

بما وجب الماء في بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فمات بآفة أيضا فهو

كما يؤول ما في بطن الطائر وما مات بآفة الماء أو بآفة أخرى أو بآفة

شيء ميت له فيه فإن مات بالأسباب المذكورة بآفة أيضا فميتة وفيه

البحر أي السمك الأسود والحمار مأكول وهو نوع من السمك في صورة

الحمية ولونه أبيض ومولده وميت في الماء وإنما أفرد في الحقيقة بالذكر

لأنه لو كان نجاسة أما الفئدة بآفة أو الحية والخزف واللبانة و

الذئب فهو فحرام وكذا السلطان وقال الشافعي جميع أنواع حيوان الماء

فلا تقوله تع أحل لكم ميت البحر من غير فضيل ولعله عم هو أي

البحر الطاهر مائه والجل ميتة ولنا أن ما عدا أنواع السمك من سائر

الحيوان ميتة مائة والجل ميتة ولنا أن ما عدا أنواع السمك من سائر

[illegible]

تَعْبُدُوا إِلَهُكُمْ فَإِنْ فَتِنَتْكُمْ فِيهَا أَوْ عَيَّبَهَا لِاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً وَإِنْ مَنَعَتْكُمْ
رَبُّهَا لِاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً وَإِنْ نَامَ شَيْعُرُهَا لِاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً وَإِنْ قَامَ إِلَهُهَا

الحیوان یستخرج اعضاؤه بالمرور فیخرج المرور والاعین ومد الرجل ونوم الشف

هَلُمَّ الْيَوْمَ فَالْيَوْمَ وَمَعَابِلُهَا كَمَا تَدْرِي أَلَا يَمِينٌ فِيمَنْ وَهَبَهَا إِذَا أَلَيْسَ لَكَ
 هَيُوتُهُ وَإِنْ خَلَّتْ هَيُوتُهُ وَإِنْ قَلَّتْ عِنْدَ النَّاسِ أَجَلَتُ بِكَ هَالِكًا يَلِي

وَلَمْ يَجِدْ سُلُوكَ بَطْنِ سَامَا فَانْزَلَتْهُمُ الْمَرْفَةُ مَحَبَّةً مِلَّةً لِرِزَالِ الْمَرْفَةِ
بَاقَةَ الْهَيْكَةِ وَالْأَنْجِي مَحَبَّةً هَذَا الْفَرْقُ لِلَا الْمَرْفَةِ وَلِيُذْخِرَ لِقَدْرِهِمْ

الامير ونوره كواحد من القضاة يحرم لانه اهداه لغيره اسمته ولودته اسمته
عليه وكذا في الفتيو لا يحرم لانه سنة الخليل والبرام الفتيو الذم اسمته

الغارق أنه ان قد ضلها الياء الله متعلا كان الذبح يتبر والتفت للفتير والولي

فَتَحْدُمُ فِيهَا كَمَا لَا تَذْأَبُ لَهَا عِلْمٌ عَالِفٌ وَهَذِهِ هِيَ أَمَّا بِلَا تَبِ مَسْأَلَةٌ
الْعَصْرِ يَعْنِي الْجَزْءَ النَّقْطَ مِنَ الْعِيَانِ الَّتِي قَبْلَ الذَّخْرِ بِمَا فَإِنَّ كَيْفَ هَكَذَا
سُورَةُ الشُّعَرَاءِ وَالْبَرَاءِ فَازْجَعَا حَالًا مَطْلَقًا بِهَذِهِ

[illegible]

الماء كذا لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلا بآثاره قلنا لكن نيكة كاسر وسلم
كتاب الألفية

وعلى من أنفق أصل
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

في لغة السع لما يندفع الماء النهر وشعرا اسم لحيوان مغموص يندفع بيده
 القبة في وقت مغموص تحت الألفية عالم حر فلا تجب على مسم لا ما
 كافر مقيم لا ما مسافر لم يزل عارفا ليس على سائر جهة ولا ألفية مسم

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

باليسار الذي يتقلب به وجهه مدقة النقرة يعني ماله نصار ولو غير
 ناه كاسر فلا تجب عا فيه عن نفسه يتقلب بقل تجب ولوانه لا يجب عليه
 أو يفي عن طفله المقيم في ظلام الرأية كمالا تجب عليه عن عبده ولا

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

عن زوجه وفي رأية الحسن عن أبي حنيفة لا يجب عليه أن يفي عنه كمان
 مدقة النقرة لا يفي عنه أبوه أو وفيه من ماله إذا كان غنيا وأبدا
 من طفله وماتت من زوجها يد له باليتيم بقين كالنوب والخوف لا ما

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

يتنفع به بالأستعمال لا تجب ونحوه وفي شاة من فرد أربع بدنة في
 الأبال والبر سمية به لفحاتها ولو كان لأحد من أقدم من غيره لم يجز
 عن أهل ولا تجزي من دون سهمه بالاول وفيه نية أشرك

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله
 المار بها فاعله
 أفعول فاعله

فَدَيْتُ عَنْدَ شَرِّ الْفُلَانِيَةِ اسْتَحْسَانًا لِّاَلْفَا سَاوَذَا الشَّرِّ الْقَدِ

الشَّاءُ أَحْرَقَ عَنْ ابْنِ حَنِينٍ يَكْفُهُ بَعْدَهُ وَيَسْمُ الْكَمِي وَنَالَا هُفَا أَلَا

أَذَا مَرِيضٍ شَيْءٌ مِنَ الْأَجَاعِ أَوْ الْجُلْدِ مِنْهُ فَالْبَحْسُ فِيهِ أَلَا خِلَافَهُ

بِأَنْ يَصِفَ فِي الْيَمِّ إِلَى الْإِلَهِ أَوْ الْجُلْدِ وَبِالْكَمِ فَيَعْلَمُ أَذَا مَلَأَ بَعْضُهُمْ

بَعْضًا لِيَدْعُمَ الرُّبَا وَأَوَّلُ وَفَتَا بَعْدَ أَذَا الْمَلُورَةِ أَوْ عَمِدَ الْاَفْعَى إِنْ

ذُجَّ وَفِي مَصْرٍ بَعْدَ طُلُوعِ فَيُرِيهِمُ النُّجُومَ ذُجَّ وَفِيهِ أَعْيَى الْمَصْرِ

وَأَمَّا قِيلُ عَنْ رُبِّ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ النَّجْوَى وَفِيهِ الشَّافِعِي وَرَبِّ

وَالْعَبِيرُ كَانَ النَّجْوَى لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَيَعْلَمُ فَيَعْلَمُ أَرَادَ التَّحِيلَ إِنْ خُفِيَ

إِلَى خَارِجِ الْمَصْرِ فَيَذْنُجُ فِيهِ أَذَا طَلَعَ النُّجُومُ وَفِيهِ أَعْيَى الْمَصْرِ

وَالْوَلَادَةِ وَالْمَوْتِ فَلَوْلَا نَفْسُهُ أَوَّلُ أَيَّامِ النَّجْوَى فَصَارَ غَنِيًّا فِي أَخْرِ مَا تَجِبُ

عَلَيْهِ وَغَلَسَ لَأَوْفَاخَ الْوَلَادَةِ وَالْمَوْتِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْسُهُ لَمَّا

لَا هُمَا الْغُلَا فَإِنْ تَرَكْتَ التَّفَضُّعَ وَفِيهِ أَيَّامُهَا تَقْدَرُ وَالْمَاذِلُ لَعْنَةُ

وَفَتَى شَرِّهَا لَمَّا فَتَحَتْ بِعَاجِيَةٍ وَتَقْدَرُ فِي النَّجْوَى بِفَتَا سَاوَذَا شَرِّهَا

أَوَّلًا لَأَنْ يَمْتَلَأَ النَّفْسُ لِلنَّفْسِ وَالْفَرْقُ أَنْ تَفْقَهُ أَمَّا تَجِبُ عَلَيْهِ بِالشَّاءِ لَهَا

من يتبع يفتيها عليه بخلاف الفسخ فانها تجب عليه مطلقا لثبوتها بدنه
لكن ذكره البداية ان المصحح ان الشاة المشاة لا افحية اذ الفسخ بها
حتى متى الوقت يفسد الفسخ بها حية لا تفقد بل بخلاف الفسخ طائفة بينه وبين

ومع الجذع ذوتة اشهر من الفناء وهو ثابته عظيمه ان كان شيئا
كبيره بحيث لو خلا بالشيء الى اليك التمييز بينهما ذرا اختار وقبح التثني
فما عدنا من الثلثة اي البذر والبقر بنوعيه والشاة بنوعيه والثني هو اياها

خمس من البذر وابنه هو لبن من البقر ويد خايبه الجايسه للجائسه وابنه
هو لبن الشاة والعز واعلم ان التولد بين الابل والواهي والواهي يتبع الام

الاجور والكش ان هذا من النجبة اذ استويا فيها والابن من المهن
افضل من التيب اذ استويا قيمه والافسخ من البذر والبقر افضل من الذم

اذا استويا قيمه لو ولدت الا افحية وليا قبل الذبح يذبح معها وعند
بعضهم يفسد في بيها بالاذبح ولو فسد او سرق فاشترى اخرى

وجد ما فالافضل ذبحها مع الاخرى في اياها ويقتدر بها بعد ذبحها
لكن ذكره البداية ان المصحح ان الشاة المشاة لا افحية اذ الفسخ بها

سوانح و تاريخ النابتة في حداثها
جانبها ايضا للمعروف في قديمها
الشيخ محمد بن عبد الله
الاولى الثانية شعبة
الاولى او الثانية

ولكن إن ذبح الأرواح وحدها هان وكذا الثانية أوقعتها فلا راحة
وإن كانت أقل فيمنع المزايد ويتصدق به ويجوز أن يقضى بالجزاء وهي
التي لا قدر لها خلقه وبالحق في أموال الذي أخرجت حقيته وبالثلاث
الجنة أذ لم ينفعها الجن من السموم والريح وإن نفعها عنه لا يجوز

وَالْجَنَادِ إِذَا مَنَّتْ سَمِيَتْ وَلَمْ يَتَلَفَ جَنْبُهَا لَا يَفْخُ بِالْقِيَادِ وَمَعَ خَاصِيَةِ

الْعَيْنِ وَالْأَبْصَارِ وَبِعْدَ ذَٰلِكَ أَهْدَى الْعَيْنِ وَالْأَبْصَارِ إِلَى الْمَوْزَنَةِ

التي لا تخفى في عظامها ولا بالترهات التي لا تمسح الى المذبح ولا بالمرصع البين

ثم فيها ولا يفح ايضا عاصم يقطع الكثر الاذرا والذنب او اللية او

العزى اى الت ذنب ام ندر عينا لان لا تشبههم الكلباء و فها با فكن

بقائه الشراء عليه الفسوى محتم ولا بالسماء، أي التي لا يسكنها لها ويكنى

بِقَاءِ اللَّهِ حَاقَتْهُ يَقْتُلُهُ وَاللَّهُ لَنَا نَصْرًا أَوْ التَّائِبِينَ يُغْفِرُهُمْ

فَلَا تَكُنْ لِّلْغَايِبِ مَنفَعَةً خَلَتْ بِهَا رَأْسُكَ وَلَئِن مَّ نَّتَّخِذْ لِّكُلِّ شَيْءٍ عَذَابًا فَتَعْلَمُ

وَمِنْ دَلَالَةِ الْبَاسِ دَلَالَةُ الْإِنْفَادِ وَالْإِنْفَادُ الْإِبْرَازُ وَالْإِبْرَازُ الْإِبْرَازُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

ای سفر علی و ابی طالب از مدینه به یثرب

سليمة ثم تقيية. فقيية من العيوب المذكورة فعليه اقات غير ما قام هذا ان كان غنيا

وان كان فقير الاجزاء ذلك وكذلك كانت معية وقية الشرائع ومن يدا عليه

فان مات احد السبعة المشايخ فاضحية وقال ومن نفسه اذ يمتنع عنه وعنهم

فيجذب من الجميع استسنانا لمرورهم وقد قرب من العمل ورف

الاستسنان ان الموت لا يمنع الترتيب من الميت عند ائمة السنة بدليل انه

يجز ان يتمد عنه ويصح عنه وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

بليغ اهلها عن نفسه والاخر عن يده من ائمة وان كان اهلها لا يقرأ

او مر يد التيمم لم يجز عن واحد منهم لان بعضهم ليس بترتيب ولا تجزى

وباء المفتح بن كرم افحيت ويتركه غيره ولو غنيا كان في الائمة الرابع

او المستحبة اما في المذكرة فلا ياء كل ولا يتركه غنيا ويد من نفسه وعياله من الاغنياء

لحق له بعد الذمة عن الاذخار كذا او اظهر او اذخر والحديث واه

الشخاز واحمد ونذر التصديق بثلته ولم حسب كل نفسه جاز لان

المقصد دائم اذ قد جعلت له نذير ثم ان عياله تنسب عليه علم

نذر ان يذبح بيده ان احسن ذلك الذبح والايحس امر غيره بالذبح ولكن

يَتَّبَعُ أَنْ يَشْهَدَ لَهَا بِنَفْسِهِ لَمْ يَدْعُ لَهَا طَلِبَةً رَفَعَتْ عَنْهَا قُرْبُ فَاسْتَعْدَى
أَفْجَحِيَّةً فَإِنَّهُ يَقُولُ بِأَوَّلِ قِطْعَةٍ مِنْ دِيَارِ كُلِّ ذِي رُكْبَةٍ فِي كِتَابِ
بِالْأَمْرِ وَلَوْ أَمَرَ بِالذِّبِّ جَانِبَ الْكَلَامِ لَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الذِّبِّ مَخْلَافَ الْجَمْعِ
فَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا وَنَدَى أَنْ يَتَّهَدَ وَيُجْلَدَ مَا لَأَنَّ مِنْهُمَا
وَجَاءَ أَنْ يَنْفَعُ مِنْهُ أَيْ مِنَ الْجِلْدِ أَيْ كَجَرِّ أَيْ مِنْ وَجْهِهِ أَوْ مِنْ أَوَّلِهِ
بِمَا يَسْتَعْنِي بِهِ بَاقِيَا كَثِيرٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَبْدُلَهُ بِمَا يَسْتَعْنِي بِهِ مِنْهُمَا كَأَخِي
وَمِنْهُ وَخَرَفَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ شَيْءٌ مِنْهَا فَإِنَّهُ كَيْسٌ قَالَ
عَمْدُ نَجْدٍ وَالنَّجْدُ شَيْءٌ شَايِئٌ مِنَ الْجَمْعِ وَلَا تَقْبَلُ قُرْبُ طَلِبَةً كَمَا لَا تَقْبَلُ قُرْبُ طَلِبَةً
عَمْدُ الْجَمْعِ أَيْضًا نَاصِرٌ مِنْ الْجَمْعِ نَاصِرٌ مِنْ الْجَمْعِ نَاصِرٌ مِنْ الْجَمْعِ نَاصِرٌ مِنْ الْجَمْعِ
فَإِنْ كَانَ كَلَامُهَا مَعَاوِضَةً
وَمِنْهُمَا أَنْ تَقْدَرُ قَدْرَهُ مِنْهُ وَمِنْهَا مَعْدَةُ الْبَيْعِ مِنَ الْكَلَامِ وَمِنْهُمَا مَعْدَةُ الْبَيْعِ
بِأَنَّهَا أَنْ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ جَمْعٌ فَيَنْفَعُ أَنْ لِيَبَاعَ أَهْلًا بِأَنْ يَتَّهَدَ
بِقِسْمٍ وَكِبَرُهُ أَيْ قِطْعَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ الذِّبِّ لَيْسَتْ بِهِ فَإِنْ هُزِلَتْ يَتَّهَدُ
بِهِ وَلَا تَرُكُ وَلَا تَعْلَلُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَلَتَنْفَعُ فَإِنْ أَوْفَتْ تَعْدُو بِأَمْرِ نَعْمًا حَارِي
وَأَذْكَرُ كَيْسٌ أَوْ حَرٌّ عَلَيْهِمَا كَمَا قِيلَ
سَمَاكَةُ الْإِسْتِغْنَاءِ بِأَنَّهَا قَبْلَ الذِّبِّ وَمِنْهُمَا مَعْدَةُ الْبَيْعِ مِنَ الْكَلَامِ وَمِنْهُمَا مَعْدَةُ الْبَيْعِ
بِأَنَّهَا أَنْ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ جَمْعٌ فَيَنْفَعُ أَنْ لِيَبَاعَ أَهْلًا بِأَنْ يَتَّهَدَ
بِقِسْمٍ وَكِبَرُهُ أَيْ قِطْعَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ الذِّبِّ لَيْسَتْ بِهِ فَإِنْ هُزِلَتْ يَتَّهَدُ
بِهِ وَلَا تَرُكُ وَلَا تَعْلَلُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَلَتَنْفَعُ فَإِنْ أَوْفَتْ تَعْدُو بِأَمْرِ نَعْمًا حَارِي
وَأَذْكَرُ كَيْسٌ أَوْ حَرٌّ عَلَيْهِمَا كَمَا قِيلَ

235

في قوله الا الى والشرع
عنه ما في قوله تعالى
سكنتم أنفسكم

في قوله الا الى والشرع
عنه ما في قوله تعالى
سكنتم أنفسكم

مكلكم والاكل ما جهر اي مثاب عليه ان نرى ان اكله من اكله واكله

ومن مروب والا الى اكله الى الشبع ليس يدق وهو ما ان كان مروباً

فوق اي فوق الشبع لانه امتناعه لئلا ياكلوا من الشبع وجاء الخبر ما

ملاذ اي آدم وعاء شرب من بطنه فان كان لا بد فثمة الطعام وثمة اللحم

وثمة للنفس واطول الناس عذاباً اكثرهم شبعاً ورسق الا القفيدة بقله

الزيادة فوق قفة صوم العبد او لئلا يسحق فيه فلا يارب ولا

باء سبب انما العبد وتك اذنا واتخاذ الاطعمة اسراف الا اكرام

الامنياء وكبره لحي الا ان اي الحارة الاصلية خلافاً للحالة ولذا لم يترك

وهمم وكين لينما وعند الامام كره بوله الا بل مطلقاً وحله ابو يوسف

للنداء ومحمد مطلقاً وكبره لحي النسب ولينما عند ابن حنبل وكبره

لحي الجمالة ولينما الجمالة في النهي التي تارة العذرة هامة حتى

يقتل لحيها في جسد ما رى ان ابو حنيفة لا يوقت بنفسها ويقول

فحسبته يطيب ويدب ينظما وقيل يقدر في الابل بار يوبى يوماف

البر بهشرين وفي الشاة بهشيرة وفي الدجاجة بثلاث ايام ولعل علب

وحيثما كان المحل لا يردس بالي
الاجابة التي تخلص بالهذه
غيرها لان لم يردس
لاشئ في

النجاسة ونعيم ما يحيط بها ليست لغيرها هلا ولذا قال الفقهاء ولا بأس بأكل

الدجاجة ولو غير محبوسة لا تدعى بخلد في أي النجاسة ولم ينسأ لمحمدنا في

روى أن الدجاجة تحب طعم ثلاث أيام ثم تنزع فذكرها سبيل

التفسير في فتاوى الميرزا محمد باقر الحلي

الجدي لان نجمه لا يتغير وما غدا به من مستغلا المبتدأ ان قبله ان
 يغنيه ان غنى ذلك 8 لعلنا نحل في مخرج الرصاصة عند التفتيح
 فلابا وسبيل ذلك فلابا لا يتغير ذلك المبتدأ ان قبله ان
 فلابا وسبيل ذلك فلابا لا يتغير ذلك المبتدأ ان قبله ان

الحال فحسب اياما و لربيع ما يري الى الله حين افدني من ساعتها

أَخْلَاهُ وَيَعْمَهُ رَبِّيهِ وَكَيْهَ الْأَعْلَى وَالشَّرْبُ وَالْإِذْهَانُ وَالْتَحْلِيَةُ مِنْهُ أَنْأَى

فَذِي بِيٍّ وَوَضْعٍ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لِأَهْلِهَا الْخَدِيعَةِ وَهُوَ دُونَ عَمٍّ مِنْ قِبَلِ بَابِ

نَاوَدِيْمُ وَوَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيْلَ رَهْبَنٌ كَذِبٌ
فَأَمَّا رَهْبَنُنَا الَّذِي اَتَى بِالسَّنَةِ فَاَلْمَمْنَا بِهِ بِمِصْرَ الْعَمَلِ فَاجْتَمَعُ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ الْغَلَمُ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَارِهُونَ ۚ إِنَّ إِلَٰهَهُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ

[illegible]

فانما في هذه الرسالة من اهل بيعة علي بن ابي طالب واهل بيعة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 مفتوح كسبابه شفا الخ بغير منقلا لرواة منقلا ورواة منقلا ورواة منقلا ورواة منقلا
 استعمال

المذکورہ بالا
 الشرب والادھان وغیرہ
 جمع ذلک
 لوقوع الخ
 بقا

الادراك من الصفوة الخامس لما ثبت في البخاري وغيره من انه علم قدامه من تعبه

اي اناء من ميعه مشحون كثر ونفعه الا ان في اناء في ايسر او ميعه والا في اناء في

قال علم من اخذ او ان يمينه هذا في اناء الملائكة والاختار وحل ذلك

من اناء ميعه او من اناء ميعه يمينه او من اناء ميعه الكون على شمس

من اناء ميعه الكون على شمس او من اناء ميعه يمينه ولكن شمس او يمينه اي يمينه

موضع الذنوب يمينه ويمنه وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف

نكته مطلقة والمطلوع الميعه اما الميعه في الاواسين اجماعا لان

الاطلاء مستندة لا خلاص فطاعة الجنة عيسى ويمنه في الجان قال

اشتهر بهذا الاسم من مسلم ان كتابه في هذا او قال اشتهر به في حجة في حرم

فان قول الله مقبول بالاجماع في العسلات كثره وقوعها ويمنه في الجان

والصبر في العدي كما اذا جاء يمينه وقال اهدى فلان اليك بعد العدي

ما قبوله ما من ركن في اخبار الاذ كما اذا قال انما من وزن التجارة قبل قوله

وشمط العدي في الديانات لا يمينه من خمسة الخاف فيتم اذا اصابه من ساسم

عد او لم يعد ويمنه في غير الساسم الفاسق والمستقر بهام في المبال

لا يمينه في المبال

[illegible]

وَسَدَّيْهِ إِلَى وَلِيمَةٍ وَبِعَ طَهْرٍ الْفَرَسِ فَنَجَدْنَاهُ لِعَبَا أَوْفَاءَ أَوْ أَمِيرٍ

فاز قدر على المنع فعلا والايقذز عليه فاز لان يقندي به خراج البسة

وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْهُمْ لِقَاءَ تَعْمَلُوا فَمَا تَعْمَلُونَ إِلَّا بِأَسْفَهٍ عَمَلِكُمْ

إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ ۚ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ۚ

ان يصير مقتدي به والارضي من يقتدي به فقد مدح واحل هذا الى

هذه النسخة من المائدة العاشرة من كتابه في تاريخ العرب

عن ابن مسعود قال لا يلزم احبته الا بالحق اذا

لم يكن ليال منكم ما روي ان عليا من في المنه طعنا فادعوت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إتيان أبيه تهماويه فخرج الحديث

فمادة ان هان المر جوع ولو بعد الحضور وان لا تلزم الاطباء مع

المنكر اما شايه في السراج وولت من السلي في ان الملاي كملها

هیرام و عازید حل علیهم بنا اذ زعم للنسب عن المنجری ابن مسعود

صوب المذهب والفتاء يفتي النفاق في القلب كما يفتي الماء النار قلت وادخلوا في الدين

239. *Handwritten notes in Arabic script, including the number 239 and various phrases.*

قال في الخبرين انهما في غاية
الاعتماد كما في غاية غاية
الاعتماد كما في غاية غاية
الاعتماد كما في غاية غاية

فهرم ليس الخبر على الرجل ولو كانا ليس وبين ذلك في اللاحق

او في الخبر فانه يجرم ايضا عنده وقال لا يجرم في خبر فخرم مطلقا عنده

الا قدر اربع اماليه مضمومة في ما وان زاد طوله على طوله اعطاه

والنوم عليه وكذا فعله ستر او تقلب على البار عند ابي حنيفة لما روي

وخذه ليس وقال لا يجرم المذكرة والاباء سبعة الدباج وهو طمان

سداه ونحوه على الدمار ليس ولو على الرجال والكلبة بالسر والتشديد

سخره فنفق الذئب لو فاية اليهود والاباوس سخره الحرير عند اللط

الاغفر ويكة عند محمد ويكة فليست الحرير وان كانت تحت الهامة

رحل ليس يا سداه ابراهيم ونحوه غير سواء لان قطنا او كنانا او

صوقا ولو غلبت لآل الثوب انما ربي ثوبا بالمشج والبيج انما

سوا بالهبة فالهبة في دون السدي فكل ما كان لهية غير الحرير

فهو حلال ولو كان سداه الحرير في طاهر او قبل يكة اذا كان طاهر المان

لا يسهل في منظر العين لا يشعير وفيه ضيلاء وعكسه اعكس الحكيم
 ومما يكره لجمته خديرا وسيداه غيره كل في حالة الحرب فقط
 بالاجماع للضرورة لانه اصيل وادفع بمفنة السلاح لئلا يصيقا
 بمصالح ابتداء العدو فكل في فها حرم بالاجماع لهدم الفائدة سراج
 واما ما فيه فيجده فبما عنده ظالفا ليعامله طبع ولا يتجلى الرجل
 بما كبر وفتنه بطلان الانانية ومنه حجة وحلية السنن منعا
 من الذنبة اذا لم يزد في التزين فها كذا كونه الخلل بسوء
 وقمة وسلسا ونحو ما منها وكذا قلية الصبي بما راجل ميمار
 ونبه بفعله بنبه وفي ذلك المذكور من الذنب والفتنة والحريم
 حل المرأة ولا يتختم الا بالوفية لم يصول الاستغناء بما عن غير
 فيجزم بغير ربح السرج حرام الشتم والعتيق ونبه في
 وحديد وميمر وبجاسر وما هو وزجاء وعيم هالما والفتنة
 خلعت الخاتم لا يبدعه فيجزم ان يحرم النفا اذا خلعت من فتنة
 وفي الختم بالفتنة لغير السلطان والحاكم وطرد في حاجته اليه

لا يسهل في منظر العين لا يشعير وفيه ضيلاء وعكسه اعكس الحكيم
 ومما يكره لجمته خديرا وسيداه غيره كل في حالة الحرب فقط
 بالاجماع للضرورة لانه اصيل وادفع بمفنة السلاح لئلا يصيقا
 بمصالح ابتداء العدو فكل في فها حرم بالاجماع لهدم الفائدة سراج
 واما ما فيه فيجده فبما عنده ظالفا ليعامله طبع ولا يتجلى الرجل
 بما كبر وفتنه بطلان الانانية ومنه حجة وحلية السنن منعا
 من الذنبة اذا لم يزد في التزين فها كذا كونه الخلل بسوء
 وقمة وسلسا ونحو ما منها وكذا قلية الصبي بما راجل ميمار
 ونبه بفعله بنبه وفي ذلك المذكور من الذنب والفتنة والحريم
 حل المرأة ولا يتختم الا بالوفية لم يصول الاستغناء بما عن غير
 فيجزم بغير ربح السرج حرام الشتم والعتيق ونبه في
 وحديد وميمر وبجاسر وما هو وزجاء وعيم هالما والفتنة
 خلعت الخاتم لا يبدعه فيجزم ان يحرم النفا اذا خلعت من فتنة
 وفي الختم بالفتنة لغير السلطان والحاكم وطرد في حاجته اليه

[illegible]

8 ختمه وعينه وخالته
8 رشح واليهامه
شاميه

8 ختمه الرضاعيه
وام زوجه
واشتعا
نور

8 على عندها وساقها
مدرها
وندها
نور

8 سلقا بل الإله
التيه قاذ النظر
اليها سباح

8 فالدوس موضع
التاج والعمود
توضع الكلمه
والعنق والاصابع

8 موضع العقاده
والاذن موضع
الطرف والعضن
موضع الكملعج
اي حن الطعن

8 موضع الساعده موضع
العضام والكفن
موضع الخاتم
8 الساق موضع
الطحال
شاميه

الوجهين والشفوة ومنه من لا يلبس لها ابدا بنسب اوسيب

ولونها الى ارجلها ومدها وهدمها وساقها وعندها ازا من شيموت

وشيموتها ايضا ذكره في العمديه والآيات منها فلا ينظر الى هذه الاعضاء

لا الى ظلمها وبطنها وفخذها وان اشبه الشقوق والامه قوتل تع والبيدين

زيت في اللبني في الآيه وزلج الاعضاء من افض الزنيه بخلاف الظلم

ونحوه وكذلك حلم ام غيرة لغيره رؤيه اعضائها المذكيره في ثياب

المهينه وباحا نظره منها اي من الرجل والى اده حلتها ان اشبه

على نفسه وعليها الا من اجنيه فلا يحل من وجهها ولو جاءوا من امة

الشهوة لانه اغلاظ ولم يسه ذلك الموضع الذي هو نظره من امة اذا

اراد شير انداوا زهاى شيموت للغيره وقيل لا في ما تبارب حدمه

الاختيار وآيات بلغة حد الشهوة فلا تفرق على البيع في ازار واحد

يمنه ما بين السرة الى الساق لان ظلمها وبطنها جورة ونظر الرجل

من الاجنيه ولو كاذرة الوجهين وكيفية فتحها ظاهر الرواية للغيره

وعنه حين انه يحل النظر اليه قد دعا لما به في شرط الفصله ان القدم ليس

تعلق في العلوة بندرة وليس
في نظر الاجنبي الى القبح من وراءه
وتخرج في الانقباض ان القبح
غيره خارج العلوة لا فيها
وتخرج في طرح النية كونه غير
مطلبا باحاد سحر في الجحاشية

بصورة قلنا الامح انه عورة خارج العلوة لعدم الضرورة فيجدر النظر
الى سائر اعضائها ولو شغلها او غنقها فيجدر عليها الشد التحريم ان يخرج
يجرد الرأس لان نظر الاجنبي واقع على راسها وعاشرها والعهد مع

مسند في كالا هني فينظر ايضا الى وجهها وكيفية تقاطع يدها عليها
بلا اذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا هلامه فان خان الرجل الشهوة
او شغل لا ينظر الى الاجنبية املا ولا وجهها فخر النظر بقيد بهدم الشهوة

وان نظر بها فخرام وهكذا زمار السلف اما في زماننا فتح الرجل من الشابة
مطلبا خفي السرة الاجابة الى النظر كقائم فيحرم عليها وكشاهد

يشهد عليها وكن يري زكاحها ولو عن شهوة بغية السرة لا
وفاء او يري يدشها ورجل يدا ورجلها فينظر الى موضع مرفقها بعد

الضرورة وكثابة هتار فان يهد لا اله كد يرب يجل لهم النظر الى
الاجنبية مع خوفي الشهوة للحاجة وتنظر المرأة السامكة من المرأة

تنظر الرجل من الرجل فيجوز لها ان تنظر الى كيد يدها سوى ما بين

السرة والركبة وقيل كالرجل المحرب وكذا تنظر المرأة من الرجل الاجنبي

في الاستبراء وغيره

هَذَا آتٍ بِسَبَبِ مَنْ أَسْبَرَ الْمَلِكُ كَثْرًا وَنَفَرًا مِنَ الْأَرْثِ أَوْ الرُّمِيَّةِ

وَلَوْلَا تَبَكُّرُ الْأَوْشَرَةِ مِنْ أَمْرَةِ أَوْ مِنْ عِبْدٍ أَوْ مِنْ عَمَلٍ أَوْ مِنْ مَالٍ فَتَبَيَّ

حَرَمٌ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ بِدَرَأٍ عِيَانَةٍ التَّجِيلِ وَالسَّحَرَةِ تَسْبِيحِي بِحَيْثُ فِيهَا

خَيْفٌ وَشَلَعٌ فِيهِ لَمْ يَجِدْ مِنْ ذَوَاتِ أَشْعَرٍ وَهِيَ مَغْفِرَةٌ وَأَيْسَرٌ وَبُورٌ

الْجَمَادِ اللَّاتِ الْجَائِلِ وَلَمْ تَخْرُجْ الْأَسْبَرُ إِذْ حَيْثُ مَلِكًا فِيهَا وَلَا الْجَيْدَةَ

الَّتِي وَجَدَتْ بَعْدَ الْمَلِكِ قَبْلَ قَبْلُهَا وَلَيْتَنِي لَأَدْرِي هَيْلَتُ كُنْتُ أَيْ بَعْدَ

بَلَدًا وَقَبْلَ قَبْلُهَا بِحَسَبِ الْأَسْبَرِ أَوْ شَرِّهِ أَوْ نَهْيِهِ شَرِّهِ مِنْ أَنْ تَشْتَرِكَ

بَيْنَهُمَا لِيَمَامَ مَلِكُهُ الْإِزَّ وَالْإِجْبِ عِنْدَ عَوْدِ الْبَاقَةِ وَعِنْدَ دِرَافَةِ مَقْصُودَةٍ

وَالسَّادَةِ إِلَى الْمَلِكِ وَعِنْدَ ذَلِكَ الْبُحْرَةِ لَنْ لَمْ يَجِدْ فِيهَا أَسْبَرًا

الْمَلِكِ وَخَصَرُ هَيْلَتِ أَسْقَاهُ الْأَسْبَرُ أَوْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خَلَا فِي الْحَدِّ

وَأَخَذَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَمَوْقِفُ أَبِي يُوسُفَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ بَابَهُمَا لَمْ يَنْقَرِعَا

ذَلِكَ الطَّعْمُ وَأَخَذَ بِالثَّانِ وَمَوْقِفُ مُحَمَّدٍ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ قَبْرَهُمَا ذَكَرَ الطَّعْمُ

وَبَدِيفَتِهِ لَمْ يَأْتِ الْهَيْلَتُ أَنْ تَكُنْ قَعَّةً أَوْ الشَّرِي زَوْجَةً حَتَّى أَنْ يَنْقَرِعَا

الرُّوحُ أَفْزَحَ مِنْهُ أَيْ مَرَّتَ لَمْ يَجِدْ إِلَّا فِي مَرْكَبٍ

كأيتافرو في الشجر في الخريف وفي القصة المعافاة اليماني مفتح الكواكب
واقبال الوجه بالوجه فاخذ الامام ليس بمصافحة والبنت فيها ان تكون

بكتايدته مقللا ليد والبقير خايل من ثقب ونحوه وان تكون عند كل لافاء
بعد السلام وان ياخذ الامام فانه فيه مما قايسة الحب كما كان في الحديث

والليزر للرجل مصافحة الرجل في الخاف واحد من رجلين بلا حاجز بينهما
وان كان لهما واحد منهما في جانب من الفاش لقله ثم لا يفيض الرجل الى

الرجل في ثوب واحد ولا تنفض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا طلع
اليمنى او اليسرى عشيرتين يجب التفرق بينهما وبين اخيه واخوته وآب وائمه

في المفجع لقله ثم وفرقوا بينهم في المفاجع وفي ابنا عشيرته قال في الشبهة
ويفرق بين الميادين في المفاجع اذا بلغوا عشر سنين ونحوها يندفع

الميادين والنيران وبين الميادين والرجال فان ذكرا داجية الى الفتنة
ولو بعد حين انه في البازية اذا بلغ المسمى عشر الايام مع امه وافته

وامرأة الابامرأة او جارية امه فالمراد التفرق بينهما عند النكاح
فوقان الوقوع في الحذر فان ولد اذا بلغ عشر اعفد الجماع ولا

249

فانما جعله فان ايت مش
ألا لا يتعلم انما او مش
في التعلّم ابتداء مع نقصان
عقله قد

ديانة له تدره فترى واقع على أخته وخبرها فان النبوة وقت راحة مريح

ينبغي العذر في هذا الخبر

للشهوة وترتفع فيه الثبات عن الشهوة من الفريقين فيؤدي الى الخدوم

في عام شرعا قد

الى المفاجئة الحرة خسر من ابناء كذا النيران فانهم يعرفون الفسق

في بيان اهل البيت
الذي امره

في عام شرعا قد

الله من الكبار شايه

له بيع العذرة أي غايضا اذ به خالصة ومع يفيها في الدراية المبيحة

وقال العذر به وهو الموعود عنه من ر

مخلوط من ارباب على امل ما مع بيع السريين ومع الانتفاع

في عام شرعا قد

مخلوطا لا خالصة ولكي الامع عند أبي حنيفة ان الانتفاع بالخالصا

والبيع من ابي حنيفة ان

فانما العذر
وقال مالك و
احمد في كثر

شعر كثر وجاز المسلم اخذ دين له على ما في من ثمن في بيعه بخلاف

في عام شرعا قد

دين له على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن خيرة ابطالان ببيع وجاز فعليه

في عام شرعا قد

المصروف على الدين والحرم ما فيه من تعظيم كما في نقض المسجد وجاز

في عام شرعا قد

دخوله الذي المسجد مطلقا وكذا مطلقا وكذا محمد والشافعي

في عام شرعا قد

وامد في المسجد الحرام لمقل تع اعا المشركون فيس فلا يقر بن المسجد

في عام شرعا قد

الحرام ولنا ما روى انه عم انه اوفى ثقيف في مسجده ولهم كفار ولان

في عام شرعا قد

الخبيث في اعتدالهم فلا يروى الى تلوث المسجد مداية وفي السندية عن

في عام شرعا قد

التَّحَرُّمُ بِغَيْرِ التَّسْلِيمِ الدُّخُولُ فِي الْبَيْعَةِ وَالْكَفَيْسَةِ أَيْ تَعْبُدُ الْكُفَّارَ
 وَأَنْفَارُ غَيْرِهِ مِنْ حَرَمَاتِهِ إِنَّهُ جَمْعُ الشَّيَاطِينِ لِمَنْ حَرَّمَ أَنْ يَلْبَسَ لَهُ حَقُّ
 الدُّخُولِ أَنْتَبِهِ مَشَابِيهِه وَجَانِبَ عِيَادَتِهِ أَيْ الذِّي بِالْإِجْمَاعِ وَفِي عِيَادَةِ مَشَابِيهِه
 الْمَجْمُوعِ قَوْلَانِ وَالْإِجْمَاعُ الْجَمْعُ لَا التَّطَايُفُ مِنْ حَقِّقِ الْحَيَاةَ وَجَانِبَ
 عِيَادَةِ الْبَهَائَةِ فِي الْعَرَقِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَقْصُودٌ وَالْإِفْرَاقُ وَأَمَّا
 عِيَادَةُ الْأَدْوِيَّةِ فَجَرَامُ وَقِيلَ لِي أَنَّ الْفَرْقَ لَكِنْ ذِكْرُ الْكَيْفِ الْخَلْقِ أَيْ أَنَّهُ
 كَسْبُ الْكُفَرِ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ مَشَابِيهِه وَجَانِبَ إِذَا أُلْجِمَ عَلَى الْخَيْلِ وَجَانِبَ
 الْحَقِيقَةِ لِلدَّوَى وَلِلْمَرَاةِ وَجَانِبَ قِيقِ الْقَافِ مَشَابِيهِه الْحَالِ وَجَانِبَ
 سَفَرِ الْأَسَةِ وَأَمَّا الْعَلِكُ بِالْمَعْنَى هَذَا فَيَنْزَعُهُمْ أَيْ مَا يَنْفُلُ الْفُلُوعِ
 أَهْلُ الْفُسَادِ وَبِهِ يُفْتَى إِنْ كَانُوا جَانِبَ شَرَاءِ مَا لَا يَكُونُ لِلْمُفْتِي مِنْ جَانِبِ
 بَيْعِهِ أَيْ بَيْعُ مَا لَا حَافَ لَهُ لَوْ لَيْتَ مِنْ أَجْلِ وَجَانِبَ وَجَانِبَ مَقْصُودِهِ
 الْمُهَيَّيَّةِ فِي جَرَمِ أَيْ كَتِفِهِمْ وَالْإِلَافُ جَانِبُ إِجَابَتِهِ لَمْ يَكُنْ فَقَطَا لِيُفِي
 جَرَمِهَا وَجَانِبُ بَيْعِ عَمِيرٍ عَنْهُ عَمِلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ جَرَمًا لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ
 لَا تَنْقُصُ بِعَيْنِهِ بَلْ يَطْلُ تَغْيِيرُهُ وَقِيلَ يُغْنَى لَأَعَانَتِهِ عَمَّا مَعْصِيَتِهِ

وتَقَالَ الْمَسِيحُ الْمَسِيحُ أَزَقَلُ مِنْ كَافِرٍ لَا يَبْعَثُ مِنَ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ
بِالْإِتِّفَاقِ شَاشِيَةً بِخِلَافِ بَيْعِ السَّلَامِ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ لَأَنَّ الْهَيْمَةَ

تَقُومُ وَجَانِهَا مِنْ عَمْدٍ بِأَجْرٍ تَهْمِيْنُ كَيْسَةً عَنِ الْكِنَارِ بِأَجْرٍ لَأَنَّ
الْهَيْمَةَ لَأَنْتُمْ بَقِيَّةً وَجَانِهَا بِأَجْرٍ بَيْتِ سَمَوَاتٍ أَوْ بَقِيَّةً غَالِبِ أَهْلِ السَّمَاءِ وَنَافِذِ

يَنْتَظِرُ بَيْتَ عِبَادَةِ نَارِ الْجَوْشَرِ أَوْ كَيْسَةً لِلْيَمُودِ أَوْ بَيْتَ لِلنَّصَارَى أَوْ أَجْرَهُ
مِنْ بَيْعٍ فِي الْخَمْرِ وَقَالَ لَا يَسْتَحْيِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَعْلَنَ عَلَى الْهَيْمَةِ وَبِ قَالِ الثَّلَاثَةِ

زَيْلَهُ وَأَمَّا سَوَادُ نَارٍ فِي زَيْلِ الْمَسَامِينِ فَلَا يَجُوزُ إِتِّفَاقًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ زَيْلًا
فَهَذَا ذَلِكَ لَظُهُورِ أَعْلَامِ الْإِسْلَامِ فِيهَا وَالْمَاجِ وَجَانِهَا بِبَيْتِ بَيْتِ بَيْتِ

وَأَرْضُهَا بِالْكَرَامَةِ وَبِ قَالِ الثَّلَاثَةِ وَبِ بَيْتِ عَمِي وَجَانِهَا تَقِيْدُ الْعَبْدِ تَحِيْرُ
عَنْ إِبَاقَتِهِ وَقَوْلُهُ تَحِيْرُ تَحِيْرُ وَجَانِهَا وَاسْتِغَارَةُ دَائِبَةِ اسْتِغَارًا

لَا قِيَاسًا وَكَلِمَةً كَسُوْرَ أَيْ أَنْ يَكْسُوَ الْعَبْدُ غِيَةً ثَوْبًا وَكَلِمَةً أَمْدَادُ لِمَ التَّقْدِيْرُ
أَيْ الذَّنْبُ وَالزُّنْفُورُ لَهْدَمِ الْفُتُوْرَةِ وَكَلِمَةً أَمْسَخَذَامُ النَّفْسِ لِأَنَّ فِيهِ تَحِيْرُ

النَّاسِ عَلَى الْأَخْصَاءِ وَهُوَ غِيَةً جَائِزَةً وَكَلِمَةً أَقْبَلُ أَنْ يَقْبَلَ الْخَبْرَانِ وَغِيَةً دَائِبَةً
أَوْ فُلُوسًا أَوْ بِلَا وَهَذَا بِذَلِكَ مَقَرًّا بِأَشَادَةِ الطَّلَامِ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ تَحِيْرُهَا

بَيْتُهُ

لَا يَكُونُ كَلِمَةً كَسُوْرَ

الدَّرَامِ أَوْ فُلُوسًا

اقتدرت اوطعام البشر كالزرق والبيادر كالنفور ونحوه في بلد
 ينفذ بانه له لحد يث الجالب من زرق والمتعبر مله زفان ايشم يكره
 بان 8 ابل مفي حايه الناس نمر
 ال بله ليمسحها
 ك جاب الطعام نبله افر
 نجله لاكمول ال
 ال بله عنده حه
 نجله لاكمول ال
 نجله لاكمول ال

بأن يثبت فيه أو يرفع
أو يرفع فيه

قال السلطان أبو
قال محمد

هو من أفضله من أفضله الموان ملكه أن اذن له الإمام ولو
كان ذميا والآية ذن فلما ملكه وقال لا يملكه ولو لا اذنه لقرع

من أصبي إرثا ميتة فيجب له راحة الهد ومن حذر أفضاى من غيره

عنه ما يوضع حذر أو غيره ما حذر أفضاى ولم يقرعها وانما ملكها ملك

سني في هذا الإمام إلى غيره لأنه لا يملكه مجرد التجديد وأما قبلها

فهي أفضاى وإن لم يملكها ومن حذر سني في أفضاى بالاذن

فله من يملكه أفضاى من ذراع من كل جانب في الأمان لقرع من

حفر سني في با حذر لها أفضاى من ذراع أسود هاتر البس للقطب

الذي يفتح منه الماء باليد أو للنافع أي الذي يفتح منه بالهيم

كذلك عند الإمام الأعظم وقال لا اذن فانت للنافع فحذر بها استوب

ذراعاً وحذر من العين خمس مائة ذراع من كل جانب كما في الحديث

والمراد سنا ذراع العاية ويوصف قببات فإن ذراع المالك يسهل قببات

فليس من قبلة فيمنع غيره غير غيره وفيه لأنه ملكه فله حفر

الثاني فيه فلما أوردت أو تفهمه النقصان لا يفتح له حفر فيما

في الأمان الذي يفتحها
في الأمان الذي يفتحها

في الأمان الذي يفتحها
في الأمان الذي يفتحها

في الأمان الذي يفتحها
في الأمان الذي يفتحها

في الأمان الذي يفتحها
في الأمان الذي يفتحها

في الأمان الذي يفتحها
في الأمان الذي يفتحها

الشرايب عليه
أما فدية مولد لها
أما فدية مولد لها

بعض آخر
بعض آخر

لا يروى في الاثر
لا يروى في الاثر
لا يروى في الاثر

ورأه وان لم يفرق بينهما الا في الجانب من ثلث جوانب

اذ ليس له حد من جانب الاور والبقاة وهي جري الماء تحت الارض

جرت بقدر ما ينشأ من عند انبعاثه ولو ظهر الماء في العين

والنهر في ارض غير لا حريم له الا انجى عند اي حريم وقال لا حريم

من الجانبين بقدر الماء الطين والشيء ونحو ذلك بقدر ما يحد به بقدر

من النهر من كل جانب وهو ارفق وابو يوسف بقدر نصف ذلك وعليه

الشيء في المختار

نموا في نسيب الماء وشعاع انبعاث الماء بمقتضى الزراعة والدواب

اعلم ان الانهار العظام كجبل والفرات والنيل ونحوها غير مملوكة

لا احد وكذلك البحار وميناء لكل واحد من الناس حق ما فيها فله ان

يشق ارضه ويقيم فيها به ويشق منه وينهب الرض عليه ويشق اي

يختل منها اي من تلك الانهار فله ان يفرق بالعمامة لان الانبعاث

بالبحر لا يجر الا اذا كان لا يفرق باحد من الانبعاث بالشمس والحر والصداء

واما الانهار المملوكة والابار والعيان فانما يجر لكل واحد منهم شيء

العيان المملوكة في الموضع

سنة ثلثة الانعام
الآباء والبنات المملوكين

منها وبقيت ذابته ان لم يكن تخريب النعم لقلته فلا يجوز سق دواب منها ان

حين تموت النعم كثر تداء لاسق ارضه وشجرة وزرع وفيها الاباد

المالك لا الحق له فيوقف على اذنه ولكن يجوز له سق شجر او خضرة بقل

فداره هذا اليه بحدارة او ابيغ الاقح قيل لا يجوز ذلك الاباد

اما الماء الجذر في العنق والحق فيه الجاء او الخاب فاليتفق احد

الاباد زهاجه لانه قد ملكه بالاختار ونفت كثر في نفقه ملك

في منيت المال فان لم يكن فيه او في بيت المال شئ من المال فكله

العامة فيمنع واعا كثر لانه تركه غير اعطى على الناس واما ترى النعم

الموت فيمنع على اهله لان شفقتهم لهم على الخصم وفيه منافع

على كثر وقيل في الخام لا يجوز ومنه كثر النعم الشيرة كثر عليهم

اغلاء عند ابي حنيفة من جاوز الخبز عند ارضه فقد تركه

فام يجز عليه كثر باقي النعم وقال عليه كثر من اولى الى اخره بالجمع

ومع ديموي قسم الشرب بل ان استعملنا لانه قد ملك به وزا

بازن او قديباغ الارض دون قسم الشرب فان اختلفت قيمه شرب

في الشرب فلهما قيمه

لأن الله تعالى قد جعل
الارض من الماء والارض
من الماء

بينهم قسم بينهم بقدر ارضهم لأن الله تعالى قد جعل
الارض من الماء والارض من الماء
الارض ارضهم من غير اجديدا ولا ينقص علي ربح الارض وضع في ملكه
ولا ينقص بالنعور والماء والارض علي ربح الارض او قنطرة والارض
في النهر لان يزد عما مقدار حقه في اخذ الماء ولا يقسم بالايام والاحكام
قد كانت التسمية بالكوي بكم الما وهي القوة وهي في التسمية
استهينت للتسمية الذي جرى الماء منه الى الجذر واذا لم تجز لان القديم
عما قد ب لظنهم الحق فيه ولا يسرقا سيرا لارضه المهيمنة الى ارضه
له اخذت ليس لهما منه شيء لان اذا تقادم القدر يستد ارضه ان حقه
في تلك الارض فاليها نواعم الذكر ان الايض والارض والارض
يعت وتوقف بالانتفاع به لان هو مالي فيجري فيه الارض والريسة
والانتفاع والوقف والارض والارض وبس الاممالة العاهشة وعدم ربح

القبض والانتفاع من الماء او بطل ما عذم عند ولا يفتقر من الماء
ارضه ماء فتر اي ان تطلت ارض جاره او عرفت لان منسب غير
ولا يفتقر من سعة ارض من شرب غيره بل اذ في رواية الاما وعلي الفتوى

انما ذكره بعد الشئ
لان من شئنا على واحد
لنظا ومنه وقدم الشئ
لما سبقت لاحاد المعاني
شامية

كتاب الاشرار في شرار وفسادهم

ما يشبه شرارهم وسعدوا في الدنيا من الاشرار في اربعة انواع
الاول الجذوة اي الخمر التي يسكر الناس وتشديد الياء اي العصبية الذي

لم ينفع من طاء الذهب اذا علم في التدبير واشتد اي قوي بحيث مناه
سكر اوقن بالزبد اي ربح بوان قلت قد ابا اتفاق اهل اللغة وقال

بعضهم لم يسكرهم لما زوى عن الدنيا فانه لم يسكرهم كما يسكرهم

وقال سكر هرام شر كسر وهدم قليلها وكثيرها بالاجماع حتى ان روي
الحديث يعلق في الشراب ولم يسكر منها لانهم شغلوا فيها لالهة الاسفار

فتهدم النظرة منها وبخاصة مغلفة كالبر والدم المسفوح ونحو

تدافع الخمر واليسير والانهار والالام رخصت في عمل الشيطان فاجتنبوه
لما ذكر تلاحون الآية عشرة دلائل على حيزها من كبر في الشامية فكيف

نستخلصها لانه الدليل القطعي وسقطت فيها في حق السوء لا تستطاع النفا
في الافح ونظم الانتاع بهما في دواي واليخمر يجهل الحق لعدم ان

الذي هدم شرهم يهدم بيعها والثاني الطلاء بكم الطاء وهو كد حبيب
لما استعملها المؤمنون بالصدق هذا المعنى والاعمال

بکسہ انداز و فتحہا

فمنعوا لي بذلك
والاسم المستفيع ايضا فند

والتاريخ والظروف
والأشخاص والأماكن
والأحداث والأشياء
والأسماء والألقاب
والأصناف والأجناس
والأقسام والأجزاء
والأفراد والأعضاء
والأركان والأصول
والأسس والأحكام
والقوانين والأنظمة
والإجراءات والعمليات
والوسائل والأدوات
والطرق والأساليب
والفنون والحرف
والعلوم والمعارف
والفنون والآداب
والرياضة والفن
والعلاج والتربية
والزراعة والصناعة
والبناء والعمارة
والسياحة والترفيه
والثقافة والفكر
والدين والأديان
والحقوق والواجبات
والسياسة والاقتصاد
والعلم والتكنولوجيا
والبيئة والتنمية
والسلامة والصحة
والعدالة والحرية
والثقة والتعاون
والصدق والأمانة
والبر والإيمان

منه يخرج منه

مناسبة

اجتهاد العلماء المجتهدين في الحق الثالث

لأجتماعهم في البيت

مِنْهَا قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَئِمَّةُ الْبِغِيَاءُ يُدْعُوهُنَّ أَتَمَّ مِمَّا يَعْبُدْنَ إِيَّاهُ وَهُنَّ حُرٌّ مَحْرُومَاتٌ لَلِظَنِّ عَرِيسٌ ذُو صُنْدُقٍ مُعْتَمَرٍ مُتَبَرِّجٍ يُدْعَى إِلَيْهِ غِيَاثُ الْمُنِزَّلِ

(Handwritten musical notation)

قال في الجمل

وَأَمَّا إِذَا عَصَىٰ مَعَهُ بِلَا أَمْرٍ وَلَا قَوْلٍ فَيَلْزِمُهُ لَاحِظُ الْاِتِّفَاقِ

هوام العا و ايهام

فيحرم لانسجركم ام كل شاب و الثابت خليفاز من ماء الذهب

وَالْتَمَذَ إِذَا الْخَبْزَ أَذْنَهُ طَائِحَةً وَأَنْ أَشْتَدَّ فَجَعَلَ بِمَا لَدَهُو وَالسَّحَرِ

انما هذا هو الحق الذي لا يفترونه الا الذين هم في الغفلة
 انما هذا هو الحق الذي لا يفترونه الا الذين هم في الغفلة
 انما هذا هو الحق الذي لا يفترونه الا الذين هم في الغفلة
 انما هذا هو الحق الذي لا يفترونه الا الذين هم في الغفلة

وَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْقَبِيلِ الْعَبْدِيِّ فَتَكْرَهُهُمُ وَالْأَفْيُونُ لَأنَّهُ مُنْجِدٌ لِلْعَبْدِ

يَنْقُذُ عَنْ ذَلِكَ أَسْرَعُ وَعَنِ السَّلَوةِ وَرَأْيُ الْخِثَارِ قَالُوا الشَّيْبَةُ وَالْأَفْيُونُ هُوَ

عِمَارَةُ الْخِثَارِ يَحْبِبُ وَيُسْقِطُ الشُّعُوبَ إِذَا تَرَدَّى عَلَيْهِ وَيَقْتُلُ

دُرَّيْنِ وَمَنْ يَزِيدُ أَعْلَاهُ عَلَى الْبَيْتِ يَزِيدُ أَعْلَاهُ بِحَيْثُ يَنْفُسُ تَكْرَهُ

الْهَوَى لَأنَّهُ يَخْرُقُ الْغَشِيَةَ فَرَقَا لَيْسَ فِيهَا كَيْفَ تَذَكَّرُ دَائِدُ

كتاب الهند

هُوَ مِنْ الْأَمْطِيَادِ وَهُوَ مِنْ الْأَلْسَانِ لَأنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثُ

سَمَاءٍ بَارِ الْخَطِّ وَتَحْتَ الْأَمْطِيَادِ بِكَافٍ نَابٍ وَتَحْتَ قَدَمَيْهَا

فِي بَابِ الدَّيَا بِمَنْكَبٍ إِذْ لَهَا نَابٌ وَبَارٍ إِذْ لَهَا مَخْلَبٌ وَفِي بَابِهَا

تَقَامِرُهَا الْأَمْطِيَادُ لَعَنَ تَعْرُ وَأَحْلَ لَعْنُ مِيدٍ بِأَعْلَانِ مِنَ الْجَزَاءِ قَالَا

بِهَا قَامَا سَادَةً غَيْرَ الْهَلَاكِهَةِ وَأَيْضًا بِشَرْحٍ هَذَا إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهُ لَأنَّ التَّجْهِدَ

أَهْلُ الْبَارِ الْخَطِّ وَتَحْتَ الْأَمْطِيَادِ بِكَافٍ نَابٍ وَتَحْتَ قَدَمَيْهَا

فَإِنَّهُ هَذَا هَلَاكُ الْمَطْلُوعِ أَيْضًا بِشَرْحٍ هَذَا إِلَى سَائِلِ اسْمٍ أَوْ كِتَابٍ وَتَحْتَ التَّسْمِيَةِ

هَذَا الْأَسْمَاءُ وَلَوْ سَمِعَ هَذَا الشَّعْرَ عَمَّ قَرَأَ كَمَا هَذَا وَتَحْتَ التَّسْمِيَةِ

فَالْأَسْمَاءُ وَلَوْ سَمِعَ هَذَا الشَّعْرَ عَمَّ قَرَأَ كَمَا هَذَا وَتَحْتَ التَّسْمِيَةِ

فَالْأَسْمَاءُ وَلَوْ سَمِعَ هَذَا الشَّعْرَ عَمَّ قَرَأَ كَمَا هَذَا وَتَحْتَ التَّسْمِيَةِ

حيوان متين بقرايه ان ينهايه عن الادب فالصيد الذي وقع

في الشبكة او السر بنفسه يحمي فانه غير متين متروك فالذي

استاء نسب كذا فانه غير متروك وشرا ان لا يشترك الله العظيم

له لا يحل فيه كمال غير طعام او كلب مجوس او من سئل للصيد او

ترك التسمية عليه عما فلا يحل شاة كراحد من الذكرا وشرا ان

لا تطول وقته اي القرب العظيم بعد ارساله لمالكه او نال

ثم اتيه لم يترك كما في المحيط لا لا يطعمه ولم يكن مضافا الى ارسال

وانما يطعم كمنه العظيم في المبيت كالمالك ثلث مرات في الباري والجميع

بعد الارساند فانه فان اجل الباري منه اي من صين الى ان يطعم

ليس يترك الا في وان الله الحكيم من لا يترك مطلقا عندنا ولا يترك شاة

الله الحكيم منه بعد تركه ثلث مرات لانه علامة الجفاء وكذا لا يترك شاة

بعد اي بعد اكله منه حتى يتطام ثانيا يترك الا ثلثا او قبله بعد اذا

اخذ من الصيد فلان ما يصاده قبل الاكل ايضا اذا وقع ذلك الصيد في ملكه

فان ما تلف لا يطعم فيه الميت اتفاقا لفات المحل وشاة طالحه بالبري

وهو المصنف بأشراج الدين
الذي أقام الحج شابة

والثاني شاف

التي تسمى ولو حكما كما رشح الجرح ليحقق معنى الذلّة الاضطراب
رشحه فان يتعدى عليه ان غار الفيد متعللا ستم غلامه فابكر الى
فادركه سينا فان اتبعه فطلبه يجد وان فقد عنه لا يدل لاحتمال موته بسبب
اخر كما قال من لعله يرام الارض فقلته فان اذكر المرسل او الذل هيا
في كاه وجربا فليرك كفا عدا حته بموت حريم والحياة المعينة فسايا يكون
فوق حياة الذنوبه باز يهيش يراما والكفر فان كانت هيائه مثل الذنوبه
فلا اعتبار لها حته لا تجز ذلته واما القصر في التمدد وافر انما وفي
المرينة وهو مطلق الحياة وان قلته وعليه القصر حته لو كانت وفيدا
هيوة قليلة وفيه ملا القصر ثم الا ما ذكيت فان لركها اي الذلّة عدا مع
الذلّة عليها فان حريم او ارسل بجوت فزجره نعام فان جرد او قتل به سم
وكو شتم لا يريش له افا شتم به لا مابته بغيره فلو كان في راس هذه
فاماب بحدّة هلا او قتلته بحدّة اي طينة مدورة ثقيلة ولو كان
حدّة لاحتمال ان يبرك بشقه حته لو كانت خفيفة بيها حدّة جلالة
فان بجمع والاهدم ملنا ارم سيدا فوقع في ماء او وقع على

لأنه السطح اولى الجبل
وهو جدار القدر
ارسل جدي الى قعر

سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم لاحتمال ان يسقط بالماء ان
بالتردى فان وقع الصيد على الارض ابتداء او ارسل مسك طيله فزجره
مجرى فانه جرا ولم ينسبه احد فزجره ساء فانه جرا واخذ الكلب
او البازي غير ما ارسل اليه اكل في الوجوه المذكورة كصيد ربي فقطع
عقوبته فانه يؤكل ولكن لا يؤكل العنق واما الشافعي فعنده اكل
معا ولنا عدم ما ايسر اي قطع به الحية وفيه ميتة وان قطع الذئب
انثاءا بحيث يكون الثلث في راسه والكثرة في الثلثان مع عجزه اي
ذنبه او قطع نصف راسه او الكثرة او قبة اي شق هو لا نصفين اكل
كله لان يمتد السم لا يمكن هيبه فرق هيبه الذئب فلم يذله
وهو الحية فلم يتاوه الحديث المذكور بخلافه لان الكثرة في راسه
لان ذلك فان ربي رجل فصيد فلم يتخذه اي يخرج عن غيبه في الاستماع
وان اخذه الازله فهو للارل لانه اذا اخذه فهو صيده هيبه ولكن
حرم له لان الدلالة الواجبة تفوت عنه بقتل الثاني وفيه الثاني

العقود والعقود
المتطوع منه

في الاثر في كذا
فيها القتال
مشايه

لانه اذا اخذه
فانه كانه كانه
فانما لا يحرم
لانه اذا اخذه

لأنه لم يرد في الأصل
الاول قد 8. فمحل
لأنه ملكه بالاشارة

قيمة مبروها لأن ان لم يرد في ملكه وحل امطياذ ياتى في الحق
لأنه لا يرد في ملكه لا في اليد والنفذ فانه وان لم يرد في ملكه ينفذ

بجلده وشقه ورشه اول دفع شقه وله شقه لاطلاق النفي في قوله
تع فاستادوا له كتابا

لموافقة حبس شقه مطلق وشقه فاحسب الشق المال اي جفاه حبس شقه لاسباب
يحيى اخذ له من اي من ذلك الشق كالدين لان الدين يمكن اخذه من

الدين من اعدم نفسه فعلا لانه لا يجوز الرقن الا بالدين لان العيني
لا يمكن اخذه منه الا اذا امارت مضمونه بنفسه كالقصور بها ويمنع

الدين بايجاب وقبولها كونه غير لازم فالدين تسليم اي المدين
والرجوع عنه اي عقده في الفهم استخدام فاذا سلمه الزامن وقبضه

اليه من حال كونه محصورا في اي مجموع فلا يجوز من التمسك به دون الشجر
لعدم الجور من غير اي غير مشغول بحق الدائن فلا يجوز من

بدون سماع فيها وحال كونه حبيزا اي غير سماع فلا يجوز من المشاع
كنصف عبد لزم الدين اذ ان القبض شق للزوم كما في اليمين و

من بين المصدق
المرتفع

التعليق بأن يرفع الرافض المرفوع من مفعول يمكن المرفوع من هذه قبلة

حكما فيه اي في الرافض كما كانت في البيع ايضا قبلة وهو اي الرافض

مفهوم بالافضل من قيمته ومن الدين فان كان الدين اقل من قيمته فهو

مفهوم بالدين وان كانت القيمة اقل من الدين فهو مفهوم بالقيمة ثم بين

توزيع هذا الكلام بقوله فلذلك الرافض في يد المرفوع وفيما سواه

سقط دونه وان كانت قيمة اكثر من الدين فالرافض المانع يده فيهم

بتعديده وبدونه لا وان كانت اقل من مضمون كالمرفوع بعشرة دراهم

خمسة فذلك سقط مدين بقدر ما وقع خمسة ووجه المرفوع

على الرافض بالفضل منه وهو خمسة باقية والمرفوع طلب دونه من

رافضه لان حقه باق بالرافض وله حسب به وخمس فقه بقدر فسخ

عقده حتى يفتقر دينه لله او يبيع له لان الرافض لا يبطل الا بده على الرافض

على وجه الفسخ ولا يجوز له الانتفاع به اي بالمرفوع مطلقا لا باستخدام

والاستي والائيب ولا اجارة ولا اجارة الاباد وفي واحد منها للاخر

فيما الانتفاع به وقيل لا يحل للمرفوع لانه يرد او قيل ان يشمله لان

الرافض يفسد بغيره

في ركنه شطوط
فلا يابس ولا يفسد

كُنْ رُكْنًا وَالْأَلَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالْجَوَاهِرِ أَبَاحَ الْإِرَادَةِ لِلْحَرَمِ تَحْتِ أَعْلَى الْقَارِ
أَوْ سَكَنَ الدَّارِ فَأَعْلَاهَا لَمْ يَفْقَهُمْ دَرْجُ الْمُخْتَارِ فَلَمْ يَفْعَلُوا الْإِسْتِغْنَاءَ قَبْلَ إِذْنِهِ
فَمَا رُتِقَتْ يَأْفِيهِمْ كَمَا لَقِيبُوا لَمْ يَبْطُلِ الرَّفْعُ بِهِ أَيْ بِالْتَّعَدُّ اعْلَمْ أَنَّ
بِاتِّعَامِ أَعْلَى الْمَدِينِ فِيهِ مَنَسَكُنِ الْمَرْتَعَةِ فِي دَارَةِ الْمَهْوَنَةِ وَجُوبًا
وَضَرْعًا عِنْدَ الْمَرْهُونِ وَأَجَارَةً وَجُوبًا فِي بِلَادِنَا الْمَتَوَّعَةِ عَلَى هَالِ
ذَلِكَ لِيُعَايِلَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ وَجُودَ الْأَذْرِ الْعَاقِي وَإِذَا طَلَبَ الْمَرْتَعُونَ
دِينَهُ أَمِنْ بِأَخْضَارِ رُفْنِهِ فَإِنْ أَحْضَرَهُ بِسَامِ الدَّارِ لَمْ يَكُنْ دِينُهُ أَوْ لَمْ يَسْلَمْ
الْمَرْتَعُونَ رُفْنَهُ تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ فِي تَقْيِينِ كَلَامِهِ وَإِنْ طَلَبَ دِينُهُ فَمِنْ
بِلَدِ الْعَقْدِ لِلرُّفْنِ فَكَذَلِكَ الْجَمْعُ أَيْ لِيُجَنِّدَ لِلرُّفْنِ مَنَسَكُنَ هَالِ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مَوْثِقًا بِسَامِ الدَّارِ دِينُهُ وَإِنْ لَمْ يَحْضَرَهُ الْمَرْتَعُونَ لَأَنَّ الْجَمْعَ عَلَيْهِ
أَفْأَدُو تَسْلِيمَ تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ نَقْلًا مِنْ مَنَسَكُنِ الْعَمَارِ وَلَكِنْ لِلدَّارِ
أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا هَكَذَا الدِّينُ وَيُذَكِّرُهُ إِذَا أَدْعَى الدَّارِ لِيُكَلِّمَهُ أَمَا إِذَا
لَمْ يَدْعُ فَلَا فَايْدَةَ فِي أَحْضَارِهِ وَلَا يَكْفُرُ مَرْتَعُونَ قَدْ طَلَبَ دِينَهُ بِأَخْضَارِ
رُفْنِهِ قَدْ وَفَّقَهُ عِنْدَ الْعَدْلِ بِأَمْرِ الدَّارِ وَلَا يَكْفُرُ بِأَخْضَارِ رُفْنِهِ

شملت برضوخ
للمرتعة

باب مایح علیہ السلام

لا يفتح ريشه شجاع أو شجرة فيه لعدم كونه غنيسا كالماء ولا ريشة ثمره
لأنه لا يفتح ريشه شجاع أو شجرة فيه لعدم كونه غنيسا كالماء ولا ريشة ثمره

عاشج ودون ولا ريش زرع ارضيا او شجرة ارضيا او بناؤها دونها لعدم كونها
عاشج ودون ولا ريش زرع ارضيا او شجرة ارضيا او بناؤها دونها لعدم كونها

بجود الماء وكذا عكسها كونه شجر دون ثمره وكذا ريش ارضي دون زرعها
بجود الماء وكذا عكسها كونه شجر دون ثمره وكذا ريش ارضي دون زرعها

او شجرة ارضي دون زرعها من غاياتهم التيقن في الوجوه الثلاثة وعن ابي حنيفة
او شجرة ارضي دون زرعها من غاياتهم التيقن في الوجوه الثلاثة وعن ابي حنيفة

يكون اتصال المجاورة وعليه الشئ ولا ريش الحذر والمذبح والمكاتب
يكون اتصال المجاورة وعليه الشئ ولا ريش الحذر والمذبح والمكاتب

وام الولد ولا ريش عقار الوقت فلما ذكرنا لا يفتح ريشه شجر فيها
وام الولد ولا ريش عقار الوقت فلما ذكرنا لا يفتح ريشه شجر فيها

لا يفتح الرهن به فقال ولا يفتح ائخذ الرهن بالامانات لا يفتح ولا يفتح
لا يفتح الرهن به فقال ولا يفتح ائخذ الرهن بالامانات لا يفتح ولا يفتح

الحارية وما الشئ كما اذا اذع شيئا عند رجل او عاوه له فاخذ
الحارية وما الشئ كما اذا اذع شيئا عند رجل او عاوه له فاخذ

به من رهنه لا يجوز لانها غير مضمونة ولا بالذبح فهو له باع رهنه
به من رهنه لا يجوز لانها غير مضمونة ولا بالذبح فهو له باع رهنه

شيئا فسلمه الى الشئ فباعوا الشئ ارضي شئ ذلك الشئ فاخذ
شيئا فسلمه الى الشئ فباعوا الشئ ارضي شئ ذلك الشئ فاخذ

من البايع رهنه فسلمه فبذل الرهن لا يفتح ولو كنهه بذلك فتح كما
من البايع رهنه فسلمه فبذل الرهن لا يفتح ولو كنهه بذلك فتح كما

ولا يفتح مضمونة بغير ما المراد ان لا تكون مضمونة بالثمن او بالقيمة
ولا يفتح مضمونة بغير ما المراد ان لا تكون مضمونة بالثمن او بالقيمة

بأن اشتريه من غيره ولا يبيعه
 ثم أخذ به رخصته البائع
 فلهذا الرخصة بطلان لأنه لا يجب
 في بيع البائع شيء بهلاكه البع
 الثمن من شيء
 أن البائع لو هلك لم يضمن البائع
 شيء لكنه يستحق منه وجه
 حق البائع شيء

فالبائع يبيع البائع فانه مضمون بثمنه فلا يبيع المشتري ان يابح

به من البائع ربحا ولا بالكفالة بالنفس كما اذا كفل بنفسه رجل فربح
 الكفيل بغيره شيء للداين لا يجوز ولا بالتصام مطلقا في نفس وباعه
 من الجراح كما اذا وجب على رجل التصام فربح شيء لم لا يبيع عنه لا يبيع
 ولا بالشفعة كما اذا ربح البائع او المشتري شيئا للشيخ ليسم الدار
 بالشفعة لا يجوز لعدم الدين في هذه الصور الثلاث ولا باجرة المأجرة
 والقبض لبطان الاجارة ولا بالهدى المجان او المدين فان لم يملك

لا يبيع عاملا ولا شيء ولا يبيع حيزا نهانما لم يمسلم او ذمراى لا يجوز
 ذلك لمسلم ولا يضمن للمسلم الدافع شيئا ثم تعينهاها كونها ذميا اذا
 ملكه في يده وفي غيره اي ربح ذميا لم يمسلم الفهم اي يضمن
 المسلم للذمير اذا اهلك في يده لا يضمنه احد الا في مسلم وقع اخذ

الدين يضمن مضمون بنفسه اي بالمثل او بالقيمة كالمضروب ويدل بائنه
 الخ واليه ويدل الصالح عدم العهد فان يده الاشياء اذا اقلت
 يبيع في عينها وان ملكه يبيع مثله او قيمتها فيقع اخذ الدين

بأن اشتريه من غيره ولا يبيعه
 ثم أخذ به رخصته البائع
 فلهذا الرخصة بطلان لأنه لا يجب
 في بيع البائع شيء بهلاكه البع
 الثمن من شيء
 أن البائع لو هلك لم يضمن البائع
 شيء لكنه يستحق منه وجه
 حق البائع شيء

بما وقع بالدين ولو عوداً بازهرين شيئا لرجل يقرض الرجل
كما يرد في كذا مثلاً فلو أقرضه بعض ما بعد ذلك وامتنع عن الباقي
لا يجبر عليه حتى لو كان كذا الرهن في يد المقرض قبل المقرض ذلك
مضمناً عليه بما وعد من اللق عليه إذا كان الدين الموعود مضمناً
لقيمة الرهن أو أقل منها أما إذا كان أكثر منها فهو مضموناً لقيمة
لأما وعدة وقع برأه مال السليم ومن الصرف والمسلم فيه لا يملكها
غير مضموناً فإن ملك الرهن في المجلس قبل الإفراج فقد تم الصرف
والمسلم وهو الرهن فتمت فبالتق لقيمة القبض حكماً وإن افترق
التعاقدان قبل نقد المهر فزاد وقبل فمال الرهن بطل أي الصرف
المسلم لفترات القبض الذي هو شرط فيه أما المدة بالسلم فيه فيخرج
مطلقاً لا يقضى في المجلس لا يجب فإن ملك الرهن صار مستوفياً للمسلم
فيه فلا يثبت ولو لم يملكه ولكن تفاخراً عقد السلم وبالسلم فيه رهن
برأه مال المستعصماً لأنه بدله فقام مقامه فليز السلم هيست الرهن
حتى يقضى برأه مال وإن ملك الرهن في يده بعد الفسخ المذكور

يضع يمينه واحدة فشا

والأصح لأن يمينه الرض

أذا نطق
الرضعة بالرضع
ويضع الرضعة على
الرضع ويضع يمينه على
الرضع ويضع يمينه على
الرضع

رَضَاهُ رَجُلًا أُخْرًا ثَانِيًا رَضَاهُ أَحَدًا بَدِيلًا عَلَيْهِ مَا فِي هَذَا الرَّضْعِ بَعْدَ
الَّذِي سَمِعَهُ وَتَمَسَّكَ الرَّجُلُ بِهِ فَبَدَّلَ بَيْنَهُمَا لَهُ وَقَطَعَهُ

لأنه إذا نطق
بالرضع أو
الرضع

بَابُ الرَضْعِ يَضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ

يَمُ الرَضْعُ وَيَلْزِمُ يَقِفُ عَدْلٌ إِذَا شَرَّ الرَّاغِبُ وَالرَّاضِعُ وَيَنْتَ أَي

لأنه إذا نطق
بالرضع أو
الرضع

الرَضْعُ عِنْدَهُ لَا يَزِيدُهُ وَهِيَ الْمَالِيَّةُ بَيْنَ الرَّاغِبِ وَالرَّاضِعِ وَلَا يَأْخُذُ أَحَدُهُمَا

بِالْأُخْرَى الْآخِرُ مِنْهُ أَيُ مِنَ الْعَدْلِ التَّحْلُفُ مِنْهَا جَمْعُهَا وَكَذَا

فَمِنْ الْعَدْلِ لَوْ دَفَعَهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لِأُخْرٍ فَهَلْ عِنْدَهُ لَتُعَذِّبَ

لأنه إذا نطق
بالرضع أو
الرضع

وَإِذَا مَلَكَ عِنْدَ الْعَدْلِ مَلَكَ رَضَاهُ لَوْ دَفَعَهُ فَيَقِفُ الرَّاغِبُ فَإِنْ

وَقَبِلَ الرَّاغِبُ أَوْ الْعَدْلُ غَيْرَ مَا يَنْبَغُ إِذَا هُوَ أَجْلُهُ مَعَ التَّكْلِيفِ فَإِنْ

شَرَّ الْمُرْغَبُ فِي عَقْدِ الرَضْعِ يَنْقُضُ الْمَوْجِبُ بَعْدَ أَحَدِهِمَا أَي

الرَّاغِبِ أَوْ الرَّاغِبِ وَلَا يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا لَأُخْرٍ هَذَا التَّكْلِيفُ شَرُّ

فِي الْعَقْدِ فَلَوْ رَضِيَ بِهِ بَدَّلَ التَّكْلِيفِ يَحُلُّ التَّكْلِيفُ فَلَا يَقُومُ وَارْتِثَ

أَوْ قَبِيهِ مَقَامَهُ ذَلِكَ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ إِنْ رَضِيَ بَدَّلَ وَإِذَا مَاتَ

الرَّاغِبُ فَلَهُ أَيُّ التَّكْلِيفِ بَيْنَهُ أَوْ الرَّاغِبُ يَنْقُضُ وَارْتِثَ وَلَا يَبْرُئُ إِنْ

لا يبيع كل الرهن الموقوف
بالعمل في عقد الرهن
نقد

لا يبيع للأصل مع الرهن
ألا يبيع الرهن وأيضاً الأصل
للمتعهد ذلك إلا يبيع بذلك أو يبيع
بأن يبيع الرهن
فأجاز الرهن
لا أجل الدين نقد

نقد
هذا في شرط
فإن التوكيل بعد الرهن
لا يشترط أن يشترط إذا كان التوكيل
لرئيس أو نائبه في عقد الرهن
فإن يبيع الرهن
فإن يبيع الرهن

يبيع الرهن والمرتب الرهن الأخر فإن هذا أجله وفإن رهنه

أجبه الرهن على بيعه كما هو المخرج في الرهن بالخصومة إذا كان موقوف

وأياً ما إلى الرهن فإنه يبيع عليها أيضاً وكذا يبيع الرهن على بيعه لو

شتر التوكيل بعد الرهن في القول الآخر وقيل لا يبيع هنا فإن يبيع

أي الرهن العبد الذي أودع عنده فالتنبيه من قبله كالماء

أي الرهن فيستحق الدين كما في ماله عند الرهن فإن أودع العبد

بعد بيعه في الرهن فاستحق الرهن فاذا ملك في يد المشتري

فمنه السحق رهنه قيمة وحسين مع البيع أي بيع العبد والرقبة

أي قبض الرهن الثمن لملكه بالفهمان أو فمن العبد التجديد

بالبيع مع تسليم الثمن ثم هو أي العبد يقبض الرهن وإذا فتمت

معا أيضاً أو يقبض الرهن من الذي ملكه إلى وهو أي الثمن

أي للعبد لأنه ملكه بالفهمان وحسين يبيع الرهن على رهنه

منه وبطلان قبضه وإن كان الرهن قائماً في يد المشتري أخذه المشتري

بمنشئيه ومع هو أي المشتري على العبد بثمن لأنه العاقلة ثم

يترجم معنى العقد على الراتب أي بثمنه وحسنه مع ثمنه من
 المرفوع أو يترجمه العقد على المرفوع بثمنه الذي سلمه إليه ثم يرجع لمعنى
 المرفوع على الراتب بدنيته وإن لم يشترط التعديل في عقد الراتب أصلاً
 أو شرطاً بعدة رجع العقد بعد الاستحقاق على الراتب فترجع
 قبض المرفوع ثمنه أو لا قبضه فإن سلم الراتب عند المرفوع فاستحق
 الراتب والمستحق ضماناً فثمنه أو ثمنها فترجع الراتب قيمته
 بملاك الراتب عند بدنيته فيسبق بدنيته وإن سلم المرفوع قيمته يرجع
 المرفوع على الراتب بقيمة التي فوضها له من مرفوع الراتب
 يرجع أيضاً بدنيته على الاستحقاق قبضه فيخرج قيمته كما كان وسلم
باب التصرف في الرهن والحجاة عليه
 أعلم أنه يترتب بيع الراتب بثمنه على إجازة مرفوعه أو قبضه فإنه
 وحيداً عند ما ينفذ البيع وما يترتب منها إجازة وإن لم يجر بثمنه
 وفوضه لا يفسخ بفسخه والامتناع وإذا كان البيع متوقفاً على الشيء
 بالخيار إما مصلحاً في الرهن أو مصلحاً في الغاف لفسخ الغاف

سورة عن اوائله

هَذَا وَفِيهِ اعْتَقَدَ اَيُّ الرَّاهِزِ وَتَذَيُّرُهُ وَاسْتِلَادَةُ رَحْمَةِ الَّذِي يَسْمُوهُ كَذَلِكَ

فَعَلِمَا غَنِيًا وَكَانَ دِينُ اَيُّ الرَّاهِزِ هَلَّا اخَذَ دِينَهُ هَلَّا وَانْ كَانَ فَوْجًا

اَخَذَ قِيَمَتَهُ لِلرَّاهِزِ بِدَلَالَةِ رَفْعِهِ حَلُّهُ اِمَّا وَفَائِدَتُهُ تَعْلِيْمُ اِذَا كَانَتْ

الْقِيَمَةُ مِنْ غَيْرِ حَيْثُ الدِّينِ وَانْ فَعَلِمَا اَيُّ الرَّاهِزِ مَعِي الْقِيَمَةُ لَمْ يَكُنْ

فِي الْاَقْلَامِ مَعِي قِيَمَتُهُ مِنَ الدِّينِ يَكُونُ اَنْفَعًا لِيَا اَقْلَامًا مِنْ الْاَخَرِ

اَلْجَبْدُ بِمَا سَمِعَ عَمَّا سَيِّدِهِ اِذَا هُمَا غَنِيَا وَافْتِسَايَ الدِّينِ وَالْاَسْتِلَادُ

سَمِعَ مَا مَعْنَاهُ فِي الدِّينِ بِلَا رَهْجٍ لَانْ كَيْسَ الدِّينِ وَانْ الرَّاهِزُ يَكُونُ

وَاِنْ اَتَى الدِّينَ رَهْجًا لَمْ يَكُنْ اَعْتَقَهُ غَنِيًا مِمَّا رَأَى اَتَى اَيُّ الدِّينِ

اَيْتِي قِيَمَتُهُ اَيُّ التَّلَا اَيُّ الرَّاهِزِ وَانْ يَأْتِيهِ رَهْجًا لَمْ يَكُنْ وَنَايَا اَيُّ

الرَّاهِزِ اَيْتِي مَعَهُ مِنْ فَعْلَانِ فَلَمْ يَكُنْ الدِّينُ يَدُ الرَّاهِزِ يَكُنْ بِحَالٍ

اَيُّ السَّقْوَةِ اَيُّ الدِّينِ فَاِنْ عَادَ قِيَمَتُهُ يَدُ فَعْلَانِ وَلَمْ يَكُنْ اَيْتِي

مِمَّا اَلَيْتُهُ فَاِنْ مَاتَ الرَّاهِزُ قَلْبًا فَالْزَيْتُ اَيْتِي اَيْتِي مِنْ سَائِرِ اَيُّ مَاتَ

لِبَعْدِ حَكْمِ الدِّينِ فَاِنْ اَمَارَهُ اَوْ اَرَدَعَهُ لَمْ يَكُنْ اَيْتِي بِاَيْتِي الْاَخَرِ

سَقَا فَعْلَانِ اَيُّ الدِّينِ وَلِكُلِّ سَقَا اَيُّ الدِّينِ اَيُّ الدِّينِ

لان الضمان انما هو عليه باعتباره قيسه وقد انزل القضاة
في الامور او بالاعارة باذنه عند الحق

وكانت في الغسل الوضوء
وكانت في العبد له
لقد كان يشترط في
العمل او بعد الفسخ
منه

ان لم تكن في استعارة الرهن او امانة المالك الرهن قبل العمل

او بعدة في الرهن المأجور اما قبله فليقأ يد الرهن واما بعده فلا تفاع

يد العارية ولو ملك في حالة العمل والاستعارة الا يمين لان ملك امانة

لثبوت يد العارية ومع استعارة شيء ليمتد عند اخذ لان المالك رضى

ببطلان دين المستعير ملك فاذا اهلكه لم يبق شيء حازه اذ يرضى بما شاء

ما اوجب اوقد وكذا عند أي رهن وفي أي بلد شاء وان قيده المهر

قد رهن او حشا او رهن او ولد وحيث ان يقيد ب اي بذلك الشيء ولا

يخالف فان خالف ما قيد به المهر ففي المهر يستعيره او المهر تعين ان ملك

في يده لتعدي له يديها وان في الرهن رهن بها فمن يد يمين عار ائنه

رهن فلا يبرأ من الاستعارة وان وافق ما قيد به وملك عند الرهن فقد اخذ في

دينه كعشرة مثلاً حكماً ان كانت قيمة مثل الدين او اكثر وهما مستعيره

قد رهن دين او فاه منه وهر عشرة للمقيم لا يمين قيمة ولو اكثر لانه

قد وافقه او اخذ الرهن بدينه ان كانت قيمة الرهن المالك في يده

اقل ما اذا كانت قيمته والدين عشرة وبقية الخمسة من دينه على رهن

والايمن ان يتبع المزمع تسليم الرهن اذ قضى الميز عن المستعير دينه
 ونك عنه رهنه وينزع المغير على الرهن المستعير عادى لان غير متبع
 لانه يستحق في تخليص ملكه ولو ملك الرهن المستعار في ذلك الرهن قبل
 رهنه او بعد فك لا ينفك لان يده عارية ولم ينفك به شيئا من دينه وان
 استخذه او ركنه او اخذ ذلك من قبل الرهن لان الدين خالف عادى الرهن
 فلا ينفك خلافا للشافعي ولو مات مستعيره مملسا يدون اذ الرهن ياتي
 على حاله فالباع الا يعرف المغير لانه ماله ولو اراد المغير بيعه وان
 المزمع يتبعه ولو يغير ماله ان كان بهى بالرهن وفاء والا
 ببيع الا برضاؤه ولو مات المغير مملسا وعليه دينه اغير الرهن عاقبا
 دينه حتى يد الرهن الى ورثته ليمسك اذى حتى يمته وان عجز الرهن
 عن ذلك فالرهن على حاله كالان ولكن لو رثته اى المغير هذه اى الرهن
 بعد فناء دينه كره فيه فاز طلب فيه اذ المغير مضمون له فان
 لانه وفاء ببيع والا الا برضا المزمع كما روى اهل ازجاية الرهن
 على الرهن كما اوبعضا مضمون كحناية المزمع عليه اى الرهن فيسقط
 اى مضمون المزمع على التبعين

من دينه شيئا بقدر ما في الجناية لانه اقل ما في غرة وجناية الدين اي الدين
 البر هو زعلها اي على الرافض او المرتفع وعلى العوامد اي باطل ومن زعلها
 عيدا بعد الثامن ذريه بالزموجل فصار قيمته مائة درهم فقتل احد
 وغير مائة وهذا اجله فبغيره يتف تلك المائة من حق وسقط باقيه
 وان باء المرتفع بانه اي الرافض في الصورة المذكورة وقبض منه وهو
 مائة ربح المرتفع مائة من حق وهو مستثنى ولو قتله عيدا بعد يقدل
 قيمته مائة فدفع به فجه الرافض وهو بايحل دين وهو اللان
 لقيام الثاني مقام الاول فان جنى العبد الرافض على اجنبى خطاء فداه
 المرتفع ولم يبرج على الرافض شي ولا يجوز ان يدفعه المولى الجناية فان
 ابي المرتفع من الفداء دفع الرافض اليه او فداه وسقط الدين وان مات
 الرافض باع رقبته عنه ربحه باذن المرتفع وقبض دينه فان لم يربح
 له ومضى يغب وهو عنه حتى يسره ويقبض عنه دينه وماله
 مهمل في مسائل متفرقة
 غير قيمته عشرة لمر في عند رجل بعشرة فقتل ثم تخلف اي صار فدا

فانما ما ان لم يصحح البيع
فانما ما ان لم يصحح البيع
فانما ما ان لم يصحح البيع
فانما ما ان لم يصحح البيع

ثم خلاو الحال ان الخلاص بعد العشرة بقى الفهم المخلل رتبا بالعشرة

كما ان مسئلة ولزم حصة شاة قيمتها عشرة بعشرة فانت طاذج قد بع

جلد ما وقرى اى الجلد بعد در وما وقرى اى الجلد رتبا بعد رتبا ففك الى ارض

بد رتبا ولا شاة عليه مسئلة وغاى الدين كملده ولبس وسوقه ومرة و

فقد ذلك ليه للدين كملده من ملك وهو اى النماء الذكركم رتبا مع ارضه

تبعاله واذا ملك النماء ملك مجانا اى بغير شاة لان يد هذا تحت العقل

مصدر اى ارض ملك الامل وبقى النماء وحده فك النماء بقضه اى

بقضه من الدين وحسين يقسم الدين وهو الذى مثله اى قيمته اى النماء

يوم فكه وعاية الامل يوم قبضه ونسق طامن الدين همة الامل

وفكه النماء بقضه كما لو كان الدين النماء وقيمة الامل يوم قبضه النماء

ايضا وقيمة النماء يوم فكه ضماك ففكنا من الدين همة الامل

فستحقوا ثلث الامل همة النماء فيك ب مسئلة ولو اذن الدين

للمنزلة اكل زوايدة اى الدين بان قال له منما اذ ففكه فاعلمنا

اى اكل اعيان الزوايد وظاهره هو ان يبعها او ان يبيعها ب افع

المسكن حيث تسكنهم من نخل وأيام لهم ثم ثمار ما قبل يجوز له بيعها
 وأكل ثمنها فاجاب بان ظاهر كلامه ان له التصديق مطلقا اذ الظاهر ان
 اليد من قبلهم فاعلموا اعلموا او اكل ثمنها شيئا فلا ضمان عليه اي على
 الميراث لان اكله باذن المالك ولا يستحق شيئا من دينه قال في الجواهر
 رجل رهن دارا واباح السكنى للميراث فوقع بسكناه خيل وخبر البقي
 منها لا يستحق من الدين لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم العارية واختار
 اعلم ان هذا الحكم اوفق بما يتعامل اهله المدين من ان الدار قد اخذ
 الميراث فبالاكل والسكنى عادة ولا يستحق شيئا من الدين مسئلة
 والزيادة في الدين تصح وفي الدين لا تصح خلافا لا يسمون فان الزيادة في
 الدين عند لا تصح فان الدين بمنزلة الشئ والزيادة في الثمن لا تصح
 عليه الفتوى تسمية الناس مسئلة ومنه فثبت عينا مثلا بالفرق دفع
 عينا آخر فثبتا بالثبوت الاول والاحوال ان قيمة كل من الثمن في الف
 فالاول رهنه بزيادة الى الدار والميراث في الاخير اي هو بجملة ما كان
 الاول وذلك الوجه بزيادة الاول الى الدار وفيه لا بد له من تجديد الثمن
 الاول وذلك الوجه بزيادة الاول الى الدار وفيه لا بد له من تجديد الثمن

وان لم يجعله الله فله
الامانة فلا ضمان

فاذا اصابك من الارواح ما تضرع فيها فبها اذا اصابك مسئلة ولما اصابك
الترفين راسد عن دينه او ركب من فلكه في يد المرتفع فلكه بغير
من استعصا بالستور الدين مسئلة وليقبح المرتفع دينه كله او
بقمه من راسد او من غير كطروح او شري المرتفع من الدين بالدين
عينا كترس مثالا او صالح مع عنه او عن دينه عايش لانه استغناء او اهل الدين
ميرتفعه بدنيه في اخر ملك الدين بعد ما عند اهل المرتفع ملك بالدين
ومرديا بغيره الى بن ادي في مصره ايضا اهل الدين او تطرح او شري المرتفع او
صاحبه وبطلت الخصال وملك المرتفع بالدين لان مع البراءة وكذا لو تعادقا
على اولاد دين له عليهم ملك الدين ملك بالدين لتفهم وجوب الدين
بتمادقهما عا قيا ب فتكون المطالبة باقية وما اتم عار سولنا محمد وعاليه

كتاب الجنایات ووجوب جنایة ووجوب

اسم لما يكتب من الشر شرعا اسم لما فعل حريم سواء كان في مال او في نفس ولكن فقد
التمهات القمب والفرقة بما عا او الجنایة بما في نفس وجوارح اعلم ان القتل الذي
يقتل في الامام الخمسة الائمة ينفذ ودية وكفارة وان هذا ما ارب

خمس والأفاناع كثيرة **تقتره** فالأول **عند** وهو أن **يقعد** **عظم**
أو من **الأدوية** أي موضع **من** **جسده** **بأية** **تقر** أي **تشق** **الأجزاء** **للسلاح**
من **السكين** **والسيز** **ويحد** **أذى** **هذه** **من** **خشب** **أو** **حجر** **أو** **لبط** **أي**
قشر **التمش** **وكبار** **لأن** **ما** **تشق** **الجلد** **وهذا** **بما** **أن** **فيه** **قعد** **بما** **لا** **يطق**
البدر **زيت** **حجر** **عظيم** **أو** **خشب** **عظيم** **ليس** **عند** **أيما** **موجب** **أي** **التل** **عند**
هو **الأثر** **لأن** **تقر** **من** **قيل** **بعض** **من** **قعد** **أثر** **وهو** **بجانب** **التقر** **أي**
التصام **عينا** **أي** **مقتضا** **فلا** **يجز** **لأن** **المقتول** **أخذ** **الدية** **لأن** **بالتمس**
في **مباح** **ولو** **من** **الدية** **أو** **لأن** **الكلالة** **لأن** **كيفية** **بجفت** **و**
الكلالة **ممن** **العبادة** **فلا** **يأثم** **بها** **بما** **والثاني** **يشبه** **قتل** **الهدم** **وهو** **من** **من**
قعد **بغير** **يأثم** **بأثر** **الهدم** **وغيره** **هو** **أن** **لا** **يأثم** **الأجزاء** **أو** **القصا** **أو** **السطر**
والجحد **المفسر** **ولو** **يجز** **عظيم** **عنده** **خلاف** **الجماع** **ووجه** **الأثر** **والكلالة**
وجبة **مصلحة** **على** **العاقلة** **بما** **يجب** **تفسير** **فلا** **يأثم** **وهو** **أي** **من**
قعد **بذلك** **في** **جراح** **مادون** **النفس** **من** **الجراح** **عند** **وهو** **موجب** **التصام**
فليس **فيما** **ونها** **بشبه** **الهدم** **والثالث** **قيل** **خطأ** **وهو** **نوعان** **أحد** **هما**

خطأ وهذا كثر تخمير حيث فيه هيدا ارميها اي كاف انحر بامتنا
فاذا اتممت في دار الحرب والثاني خطأ فهذا كثر في هذا اي هذا فاذا
نال عنه فامبارا دسيا او تجارته عن الماوي اءه فامبارا والاربع ماوي
عجرا اي الخطأ كذا في ستمائة فاش عار من الخيول فتمت ففلف برفوف
عليه لانه معذور بخطئ وموجب تدين كفاة ودية على العاقلة والخمس
التنل بسبب كذا في موضع حجر وهو غير ملكه وكذا وضع
خشب على قارعة الطريق وموجب الدية على العاقلة لا اللقاة ولي ذك
بوجوب حرمان الارث لو كان التنازل والمقتول المقتل بسبب لهدم
بما فيه بالقتل والحقه الشافعي بالخطأ فيه كذاة وهو ما لا يري ومسلم
باب ما يوجب القتل والايوجب
باب الرداء النصارى يقتل كل عصفور اءهموم الدم واكثر من ربع الرد
والراي المحمدي على التاميد وهو المسام والذنب لا المستاء من فان حقن
في بئر قتل او جوعه الى دار الحرب عدا فلا قود في غير القيد فيقتل الجور
منهم الجور يقتل ايضا بقتله العدة عندنا ذلانا خلافا للشافعي ويقتل

اَيْضًا الْمُسْلِمُ بِقَتْلِ الذِّمِّيِّ ظَالِمًا وَلَا يَنْتَازِ اَيَّ الْمُسْلِمِ وَالَّذِي يَقْتُلُ مُسْلِمًا
 لَا ذِمَّةَ عَلَيْهِ يَحْقِرُونَ فِي النَّارِ بَيْدًا فَانْعُدْ مِنَ الْمَسَاوِةِ بِالْإِقْتِلَافِ لِمَنْ يَقْتُلُ بَنِيهِ
 قِيَاسًا لِرَجْمِ الْمَسَاوِةِ بَيْنَهُمَا لَا اسْتِحْسَانًا لِرَجْمِ الْمَسْلُومِ وَبَقْتُلِ الْعَاقِلِ
 بِقَتْلِ الْجُنُونِ وَالْبَالِغِ بِقَتْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّحِيحِ بِقَتْلِ الْأَعْمَى وَالزَّوْجِ اَيَّ طَوِيلِ
 الْمَرْفَعِ وَنَاقِصِ الْأَطْرَافِ اَيَّ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلِ وَيَقْتُلُ الرَّحْلَ بِقَتْلِ الْمَرْأَةِ
 بِالْأَجْبَاعِ وَيَقْتُلُ الرَّعْبَ بِقَتْلِ الْمَلِكِ وَأَعْلَى الْجَعْفَرِ النَّصْرَ لَأَعْلَى اَيَّ لَا
 يَقْتُلُ الْأَمْلَ بِقَتْلِ عَمَلِهِمْ لَيْتَادُ الرُّوْلِ الَّذِي يُولَدُهُ وَلَا السَّيْفَ بِعَدَّةٍ وَلَا
 لَا يَقْتُلُ السَّيْفَ بِعَدَّةٍ وَمَدْيَرُهُ وَمَطَابِقُهُ وَعَبْدُ وَلَدَةٍ وَلَا يَقْتُلُ عَبْدٌ مَلِكًا بِقَتْلِهِ
 لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يَجْزِي وَلَا يَعْدُ الرَّفِيقُ اَيَّ لَا يَقْتُلُ قَاتِلُ عَبْدٍ الرَّفِيقَ بِقَتْلِهِ
 عَاقِدَاهُ اَيَّ الرَّاحِ وَالْمَرْفَعِ وَقَالَ تَحَدُّ لَأَقْوَدُ وَإِنْ اجْتَمَعَا جُورَةً وَلَا يَقْتُلُ
 الْقَاتِلُ الْمَلَأَتِ مَرَّةً زَوْجَتَهُ عَمْدًا لَا حَاجَةَ لِلْعَمْدِ لِأَنَّ شَرْخًا لَا تَرُدُّ عَنْ دِفَاعِ
 وَارْتِدَائِهِ وَسَيِّدٌ وَإِنْ اجْتَمَعَا لِمُخْتَلَفٍ الصَّحَابَةِ فَمَوْتُ أَحَدِهِمَا قِتْلُ الْآخَرِ
 وَلِيهِ فَإِنْ نَفَعَ قَتْلَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْفَعْ وَإِنْ نَافَعَ سَيِّدَهُ سَوَاءٌ قَتْلُكَ وَفَاءٌ أَوْ لَا
 أَوْ تَكُ وَارْتِدَائِهِ وَالْبَتْرُ وَفَاءٌ أَقَادَ سَيِّدَهُ لِنَعْيٍ وَلَيْسَ وَهُوَ سَيِّدُهُ وَيُسَبِّحُ

وغير ذلك ان ينقل
ام انه على او ثا
من جانب اية مخالفة

قد قدورته الرجل على اية كما اذا قتل شهيدا او في القود ابنه سبعة اجرة

الابوة لا يجب قتل بغيره مسامحة في مشرعا عند التواء المتن الحامد

في بعض النسخ المسلمين ومن اشكر
المسلمين قتل

انه من الخطا وانما اعاده ليس هو بغيره بل القاتل انما عليه الكفارة

وهذا المتن
وهذا المتن

والدية قالوا انما اذا اختلفوا فان كان من المشركين لا يجب قتل

الابوة لا يجب قتل
بغيره

عقوبته لقوله عم من كل سواد قتل وهو من ذر المختار والافاد الى

في بعض النسخ
في بعض النسخ

قتل القاتل الابا بسنن ولو قتل بغيره خلافا للشافعي فانه عنده يفعل

والدية لا يجب قتل
بغيره

به مثل ما فعل فحققت التسوية والابو المعتق او نازله القتل القود واذا

فان ابطال منه
فان ابطال منه

ملا بكل الصالح بالاول لا يملك القود جانا ينقطع يده اى المعتق

فقد ينقطع متعلقه بغيره في القود والعلم والعنف فبعد
من تاب التنازع

وبتينا ذريته كانه واحد والباقي كالاب في جميع ما ذكرناه الصحيح وليس فيه

من تاب التنازع
فقد انقضى

الصالح فقه دون القود والعنف والمهر لا يمتنع فيما ذكر وللعبارة

فان ابطال منه
فان ابطال منه

القود الشتر بينهم وبين المقر قبل كبر اى بلغ السغار خلافا لما

كانه القود
لانها خلا لالب

وله انه مما نيات على انهم على المال فيجوز ان ينزله بغيره من يتقن

فان ابطال منه
فان ابطال منه

الجارح عهدا في هذه تبيح عيانا او محبة ومعدا ذلك الجرح الجرح ذبا

بنيهم فلا ينفذ
بعضهم باستيفاء

فراش اى وائما لم ارش متع يوت لان الجرح والشوهر المذكور سب

فيه لا ينفذ في قيامه وشبهه

ظاهراً لموته في حال عليه ويقتله قتل بعد من يفتح اليمين وتشد يد الرأى وصف
في قتله عليه

خشب دارية رأى بها حديد في يمينه يمينه يمينه الارض لا يقتل في
في قتله بظلمة اى المرو وكذا قتل بعد من اذ يقتل كما لا يقتل في خنوقه في

او في ضرب بسوطه من المياقات وعند هوا وعند الشانق يقتل في الله
ولو اذ عليه في بيت فطلق باب فأتى فيه جوعاً لم يفت شيئا وقال في البيت

ولو دنته هيا لكان يقاد به عند محمد مجتبه بخلاف قتل من الارض في السوط
كما سيحتمل في المختار وانما ان شخص يقتل نفسه وفقران يد وفقد السبل

وحية قتل الميت على يد الناس ما تثلثه افعال ويجب على المسلمين في جنسية
الحال قتل من شهداى رفع حرة سباعا المسلمين ليقول قتلهم ولاش

بقتله ولاش في قتل من شهداى رفع حرة سباعا عاى رجل فامد قتل مطلقا اى ليل
او نهارا في غير او غيره او شهد عليه عيا ليل او في غير او شهد عليه

نهارا في غير فقتله المشهور عليه اما في السلاح فمات في غير ملبس فلا يش
بقتله مطلقا واما في العصفافه وان كان ملبسا في الليل لا ياتحم القوف

ولو في غير وكذا في النمار في غير المصر بخلاف قتل من شهداى رفع حرة سباعا عاى رجل فامد قتل مطلقا اى ليل
فان الناس مشهورون بالنعم

فلا يجوز له قتله فانه قتل

في مكان الثالث قتل في قتل ذلك الرجل قتل

في مكان الثالث قتل

في مخرج فانه اقتصر به لان الظاهر هو ان الفرض به بالبرهان مع كل من القضا

مباشرا ولا يشع عما يشع سارق المخرج بفرقة ليا فقتله اي السارق قتل

اذا لم يتمكن من الاستعداد الا بالقتل لعم قاتل دون مال اي

لا اجبا اليه وكن لو قتله قبل الاخذ اذا قد اخذ ماله ولا يتمكن من

وقته الا بالقتل وفي الخاتمة لو اي رجلا يسرق ماله او يقتل حيا طراو

عائدا غيره فمباح به ولم يفرج حال قتله ولا قضا عليه وكذا اذا

وقته بالسلح في دار من قبل على فانه صاحب الدار انه دخل

لقتله هاله قتله وبقا اي هل قتل السارق اذا صاح عليه لم يضر ماله

ولم يفرج وان لم يفرج فقتله وجب عليه التماس لقتله بغير حق

وكذا لو شتم رجلا سيفا على رجل فمباح بظلم السيوف ولم يقتل في جهنم

المتر بقتله اي الشاهد اني اوهو فعليه التماس فانه اذا رجع

عادت عيوشه وان شتم الجنون او الصبي سيفا على رجل فقتله الشتم

عليه او غيره ونقاعه عدا بغير الدين في ماله والقيمة بقتل دابة هيالت

عليه وقال الشافعي لما فمات في العزل لانه قتل له شاة كان العاقل البالغ

في قتل الجنون والصبي والبالغ بغير

لا يخفى بيان جملته ما دون النفس
من الاطراف واليوارح واليدان
والرجلين ونحوها

لا يخفى من بيان التعاضد في النفس
شرح في التعاضد فيما دونها
من الاطراف ونحوها

وسئلوا باب الله في ما دون النفس

فهم اي هذا الترد انما يجري فيما بين حنظل المائلة في فقهنا

فيمتد القاطع بقطعه في غير من المفضل يقطع يده كذا

لقتله في الجروح وما فيه وانتم بالفضل عن القطع من يمين ساعد او
من يمين ساق او من قصبته انما اذا لاقها في ما اذا لم يكن حنظل المائلة

وهو الاصل في جريان التعاضد ان لا يتبين القاطع كسر من يد المقلوع اذ

لا اعتبار كبير ما وقع ما لا اتحاد المنفعة وكذا الحنظل في الرجل اذا قطع من
المفضل وكذا ما في الثاني اذا قطع شخص يقطع من الاصل المائلة لا في

وكذا الاذا اذا قطع شخص يقطع منه بالاذكرناه وكذا غير من يقطع

هنا وما في الحال انما هي قائمة غير منخلفة للاصل المائلة فان اردت التعاضد

ينقطع على وجهه او الجان قطريه وتقال عينه بمرارة نوحا من فمها ليد

ولو قلنا عينه لا يرب التعاضد لتعذر المائلة وكذا في الشجرة اكرسة اربس

ترام فيها المائلة للشجرة الموضحة وهو ان يظلم العظم بها ولا يقطع

في عظم لتعذر المائلة الا ان النفس لا تفي في التولد من السن بالنفس وان

^{من اتحاد النعمة شافية}
 فَمَا وَتَأْتِي سَنَ الْفَالِ وَ سَنَ الْقُلُوبِ طَوْرًا وَكَيْفًا لِمَا فِي قَلْبِهِ أَنْ قَلْبُهُمَا
^{دعوتان} أَوْ يَسَنَ غَيْرَ وَتَبَرُّدُ أَوْ تَنْفُصُ مِنْهُ أَنْ كَسَرَهَا وَتَوَخَّذَ الشَّيْءَ بِالْمَنْشِ وَالنَّارِ
^{دعوتان} بِالنَّارِ لِيَتَوَخَّذَ الْإِيمَانُ بِالْأَسْفَرِ وَالْأَسْدِ بِالْأَعْمَى وَالْحَاصِلُ لِيَتَوَخَّذَ عَفْوُ
 الْإِبْرَاهِيمَ فَلَا تَتَوَخَّذُ الْفَيْنَ الْيَمِينِ بِالْيَسْرَى وَلَا الْيَسْرَى بِالْيَمِينِ وَكُلُّ الْيَدَانِ
^{دعوتان} وَالْبِرِّجَانِ وَالْأَقْصَامُ عِنْدَ نَابِيْنِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَبَيْنَ خَيْرٍ وَعَمَلٍ وَبَيْنَ عَمَلَيْنِ
^{دعوتان} فِيمَا دَوَّرَ النَّفْسَ مِنَ الطَّرِيقِ لَتَعْدُرَ الْمَائِلَةَ بِدَلِيلِ اخْتِلَافٍ دِيْنِهِمْ وَفِيهِمْ
^{دعوتان} وَالْأَخْطَرُ إِذَا كَلَّمَكَ وَعِنْدَ الشَّافِعِ بِحَبِّ الْقَصَامِ فِي الْمَالِ إِذَا خَطَّ الْجُرْ وَتَعْتَمِدُ
^{دعوتان} طَرِيقَ الْعَبْدِ وَطَرِيقَ السَّلَامِ وَالَّذِي يَسِيرُ لِلنَّسَائِرِ فِي الْأَرْضِ وَالْقَصَامُ قَطْعُ
^{دعوتان} يَدَيْهِ نَصْفِ السَّاعِدِ لِمَا سَرَّ وَالْقَصَامُ فِي عَائِقَةٍ وَفِي هَرَاةٍ تَصَالُحُ الْبَطْنِ
^{دعوتان} إِذَا أَبْرَأَ الْجَائِئِ بِمَا يَجِبُ ثَلَاثُ الدِّيَةِ فَإِنْ لَمْ تَبْرَأْ بِهَا لَبِثَ سَائِرَ حَيَاتِهِ
^{دعوتان} حُرَّتْ مِنْهَا يَتَيَقَّنُ وَالْقَصَامُ فِي قَطْعِ لِسَانٍ وَذِكْرٍ وَلَوْ مِنْ أَمْلِهِ الْأَنْتِجَانُ
^{دعوتان} وَالْأَنْسَاءُ بِحَرْفٍ فِيهَا فَلَا تَرَاهُ الْمَائِلَةَ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ إِنْ لَمْ يَتَقَطَّعْ مِنْ
^{دعوتان} أَمْلِهِ يَنْتَفِئُ وَفِيهِ فِي الْحَيَاةِ قَوْلُ الْأَمَامِ هَيْتَ قَالَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ
^{دعوتان} قَطَّعَ الْيَدَ ذَكَرَهُ مِنْ أَمْلِهِ أَوْ مِنْ هَشَفَتِ أَقْتَصَّ مِنْ إِذْ لَهُ هَذَا مَعْلُومٌ أَلَا

لا يقطع بمقتضاها لا يقتضي
لنفسه المماثلة
في اول كتاب الديات

أَنْ يَنْقَطِعَ كَمَا انْقَطَعَتْ فَيَسْتَمِرُّ وَلَوْ قَطَعَهَا لَوْ سَجَّ مَا قَطَعَ بِهِ السَّارِ

فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ أَشَلَّ أَوْ نَاقِصًا لِأَصْبَحَ أَوْ لَا زَيْدٌ أَوْ السَّامِ الْكَبِيرُ زَيْدٌ

المشهور خير الخبي على بين القدر واخذ الارشوع على كذا اذا كان في
الاجان من السب وسائر الاطراف فلهذا على غير ما يسمونه الخمار
يستعمل القدر فيكون القائل لزيدات الخمار ويقتضيه الاولياء ويقتضيه على مال
لو قيل ما يوجب حاله عند الإطلاق ويستعمل بضمح احدهم وعنفه اي

احدهم ولم يقتض من المورثة ههنا من اليد فانها حق كلهم وينتقل

جميع قضا ما يقتض في ان جرح واحد جرحا مملوكا والابنة كما

لا يقتل الجميع كما في صحيح القائل القاسم يقتل فرد يقتل جميع التناء

في البيان خلافا للشافعي ان هضر وليهم اي القبولين وان هضر

مقتول واحد قتله وسقاه عند ناهق وفي القولين البقية كقول القائل

هين انت لغير الخدم كما لو قطع رجلا او شرب رجلا او جله او اذنه

او غرقه في عماد والنفس فلا قتله عند ناهق واحد منها او منهم

لعدم المماثلة لان الشرح في الاطراف السائرة في الشبهة والقيمة بخلاف

لا يستعمل
ما بين قوت
كبر واستعمل
ما بين قوت
المتشبه في رادوا
شرح

لا يقتل
جميع قضا ما يقتض
في ان جرح واحد جرحا مملوكا والابنة كما

بالقائه لزيد
لعدم المماثلة

فقط يقتل مع بند كذا

النَّسَبُ فَإِنَّ الشَّرَّ فِيهَا الْمَسَافَةُ وَالْعَصَمَةُ فَقَدْ دَرَسُوا وَهَمُّنَا أَوْ هَمُّنَا

دَيْتُهَا عِدَّةٌ بِالسَّرِيَّةِ وَأَنْ قَطَعَ رَجُلًا يَمِينِي رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ بِرَجُلَيْنِ

وَلَيْسَ بِدِيَّةٍ إِذْ حَضَرَ أَحَدُهُمَا وَأَنْ حَضَرَ أَحَدُهُمَا وَقُطِعَ لَهُ فَلَا أُخْرَ عَلَيْهِ

أَيُّ التَّلَاحِ الدِّيَّةُ وَيَقَادُ أَيُّ يَقْتَسُ عَمْدًا إِذَا قُتِلَ مِمَّنْ خَلَا فِي الرُّقْبَةِ

وَأَنْ رَجُلًا رَجُلًا عَمْدًا يَنْقُذُ السِّفْهُنَ إِلَى أَخِيهِ تَابِعًا لِكَيْ السِّفْهُنِ

يَقْتُمُ الدِّيَّةَ لِلأَوَّلِ لَأَنَّ عَمْدَ وَجْهِ لِّلثَانِ الدِّيَّةِ عَاقِلَتُهُ لَأَنَّ خَطَاؤَ

فَنُقِطِعَ يَدَ رَجُلٍ قَتَلَهُ أَخَذَ بِمَا أَيُّ بِالتَّلَاحِ وَالْقَتْلِ قَصَامِدِينَ فِي

كُنِيَ بِهَا عَمْدٌ أَوْ أَخَذَ بِهَا مُخْتَلِفِينَ كُنِيَ بِهَا مُخْتَلِفِينَ أَوْ أَخَذَ بِهَا عَمْدٌ

وَالْأُخْرَى خَطَاؤُ سَرَّاءٍ تَخْلِبُ بَيْنَهُمَا أَوْ لَا أَوْ أَخَذَ بِمَا يَتَقَيَّنُ كُنِيَ بِهَا

خَطَاؤُ أَيُّ أَنَّ تَخْلِبُ بَيْنَهُمَا تَبَرُّ وَالْأُخْرَى بَيْنَهُمَا كُنْتَ عَادِيَةً وَاحِدَةً لَهَا خَلَامًا

فَالْحَاسِلُ أَنَّ الْقِطْعَ أَمَّا عَمْدٌ أَوْ خَطَاؤُ وَالتَّلَاحُ لِكَيْ فَعَارٍ أَرْبَعُ مَعْمُورَةٍ

ثُمَّ أَمَّا بَيْنَهُمَا تَبَرُّ أَوْ لَا فَعَارٍ لَهَا ثَمَانُ مَعْمُورَةٍ فَيُؤْخَذُ بِالْمَعْمُورِينَ فِي الدِّيَّةِ

بَلَا تَدَاخُلُ إِلَّا فِي خَطَاؤُ أَيُّ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا تَبَرُّ فَإِنَّ كُنْتَ عَادِيَةً وَاحِدَةً

أَيُّ الْقَتْلِ فَإِنْ خَلَفَ هَذَا التَّصْوِيلُ

فقط ولحقه شئها
تقطع نفسها اليه
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها

فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها

فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها

فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها

فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها
فقط ولحقه شئها



في الجانية العبدية

في الجانية العبدية

يَقْتَضِي الدِّينَ لَازِمًا وَاحِدًا مَصْرُوحًا فِي الصُّنُوعِ السَّامِيَةِ وَهَيْئَةً
بِهَيَاةِ الْخَطَا يُقْتَضَى ثَلَاثُ مَالٍ فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ فِي مَالٍ أَوْ فِي مَالٍ
ثَلَاثًا الدِّينَ وَفِي الْعَهْدِ يُقْتَضَى مِنْ لَدُنْهُ أَوْ لَدُنْهُ لَازِمًا مَوْجِبُ الْعَهْدِ الْمُتَوَقَّعِ
وَلَيْسَ بِمَالٍ فَلَمْ يَتَّخِذْ بِهِ هَوَا الدِّينَ فِيهِ فِي الصُّنُوعِ عَلَى الْكَمَالِ أَوْ كَلَامًا
الْمُنَاجَاةِ وَالْجَرَامَةِ فَالْبَعْضُ عَنْهَا لَا يَنْفَعُ مِنَ الْقَطْعِ هَكُنَا وَهَلَا فَاكَا مَرَّ فَإِنْ
قَطَعَتْ أَسْرَافَةً يَدِيهَا فَتُكَلِّمُهَا جَعَلَ يَدِيهَا مَعَهُ أَمْ مَارَ بِالسَّامِيَةِ فَلَوْ
قَطَعَتْ يَدِيهَا لَأَرِثَ أَجْمَعًا أَيْ جَمِيعَ مَالِهَا وَالدِّينَ لَمْ يَأْلُهَا أَنْ تَقْدِرَ
الْقَطْعُ فِي جُفَاءٍ الْمُتَمَامَةِ بَيْنَهُمَا أَنْ تَسْأَلَ يَا أَلْفِيَّةُ الْوُفْرَةَ عَمَّا قَاتَلَتْهَا
الدِّينَ أَنْ أَخْطَأَ الْقَطْعُ فَلَا يَجُوزُ الْمُتَمَامَةُ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي الْيَدِ عَمَّا يَأْتِيكَ
مِنْهَا أَوْ عَمَّا يَنْجَازُهُ ثُمَّ مَاتَ يَدُ فُقِطَ الْعَهْدُ وَجُوزَ الثَّلَاثُ عَلَيْهِ وَالشَّيْءُ
عَلَيْهَا الرِّضَا بِمَنْ بَسَمَ الْوُفْرَةَ عَلَى جَعْلِهِ مِمَّا أَوْ قَطَعَ الْخَطَا فِيهِ عَنْ
الْعَاقِلَةِ مِمَّنْ مَلَّهَا الْبَاقِ وَهِيَ لَدُنْهُ فَإِنْ خَرَجَ الْمَرْءُ مِنَ الثَّلَاثِ سِوَا
عَنْهُ قَدِيرًا وَالْأَسْطُ ثَلَاثُ الْمَالِ فَتَقْطَعُ لَوْ قَطَعَتْ يَدَهُ فَاقْتَمَرَتْ بِأَنْ يَقْطَعَ
يَدَ الْقَاتِلِ فَإِنْ مَطْلُوعُهُ بِالسَّامِيَةِ قَتَلَ الْقَاتِلَ وَصَامًا وَعِنْدَ إِيَّاهُ يَرِثُ

لَا يُقْتَلُ لَأَنَّهُ لَا أَقْدَمَ عَلَى الْقَطْعِ قِصَاصًا إِلَّا بِإِذْنِ عَمَلٍ وَإِنْ قُطِعَ وَلَيْ

الْقَتِيلُ يَدُ الْقَاتِلِ ثُمَّ عُنَانُهُ مِنْهُمُ الْقَاطِعُ دِيَّةَ الْيَدِ لَأَنَّهُ اسْتَوْفَى غَيْرَ
حَقِّهِ لَأَنَّهُ حَقُّهُ التَّيْمَامُ لَكِنَّهُ لَا يُقِيمُ لِلشَّيْءِ وَعِنْدَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى وَمَلْعُونٌ رَأْسُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ وَاعْتِبَارُهَا

الْقَتْلُ يَشْتَرِي لِرِثَّةٍ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ لَا أَرَأَى أَيْ لِبَطْرِيقِ الْأَرْضِ خِلَافًا

لِأَيِّهَا فَلَا يُصِيرُ أَحَدٌ إِلَى الْعَرْشِ خِصْمًا عَنِ الْبَيْتِ مَذْهَبُ الْأَسْبِقَاءِ وَالْمَوَاصِلِ

هَذَا قَالَ لَهَا وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ بَايَعَةٍ رِثَّةٌ بِطَرِيقِ الْأَرْضِ وَأَحَدُهُمْ خِصْمٌ

عَنِ الْبَاوِينَ أَيْ قَائِمٌ مُقَامُهُمْ فِي الْخُصْمِيَّةِ وَجَمَاعَةُ الْأَيُّهَا بَطْرِيقُهَا لَا يُقِيمُ

لِأَيِّصِيرٍ أَحَدُهُمْ خِصْمًا عَنْهُمْ فَفُتِحَ عَنِ كُنْهَاتِهِ فَلَمَّا قَامَ أَحَدُهُمْ بَيْتُهُ

عَنِ قَتْلِ أَبِيهِ عَمَلٌ لِحُلُمِ الْقَتْلِ مَعَ غَيْبَةِ أَخِيهِ لَا يُقِيمُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَائِلِ إِنْ جَاءَ

هَتَّ بِحَضْرَةِ الْغَائِبِ فَإِنْ حَضَرَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ مَا أَيْ الْبَيْتَ ثَانِيًا

خِلَافًا لَهَا وَفِي قَتْلِ الْخَطَا فِي الدِّينِ لِأَيِّصِيرٍ عَلَى الْخُرْدِ لَا يُعِيدُ مَا جَاءَ لَهَا

مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَثَبَتَ بِطَرِيقِ الْأَرْضِ وَكَذَا الدِّينَ قَلْبُهُ فِي الْقَاتِلِ عَمَّا عَنِ

الْغَائِبِ عَنْهُ فَالْحَاضِرُ خِصْمٌ لِنَتَابِ الْمَالِ وَسَقَا الْقَتْلُ وَكَذَا لِرِثَّةِ

فلا تترك بينة أقامها الشافعي
من غاياتها بها ضعف
الغالب شافعي

جاءت شدة بين رجلين وأحداهما غايبة فهو على التقدير السابعة فإن

أخبر وليا قتل بغيره أخيه الآخر فلو رأى أخبارها غفلة من عملها

بغيره بما فاز صدقها القاتل هذه ذواتها فليحل واحد منهم

ثمة الديرة وأزكدها القاتل والى أيضا فلا شيء لهما ولا شيء

الديرة وإن صدقها الآخر وهذه ذوات القاتل فله الثلث أيضا لأن

تصديقه أو تكذيبه القاتل فربما ثلث الديرة ولذا لو صدقها

القاتل مع فلا شيء له عما أنتهديت وإن اختلفت شأنا من القتل في زمان

وفي مكان أو في التبر أو قال شامد قتل بهما وقال الآخر حدثت الت

لنت شهادتهما وإن شهدا قتل وكذا قال جملتنا التبريد الديرة

في ماله استعسانا والقياس أن لا يبيح شيء وإن أقررت الدليلين بقتل

زيد مثلاً وقال الولي قتلته معاً فله أو للولي قتلتهما عما باقراهما

وإن شهدا إثنائهما قتل زيد عمر ومثلاً وشهد أخيه أنهما قتل بغير

آياه فادع الولي قتلتهما معاً آياه لغنا أي الشهادتان لأن في هذا

تكذيب الشاهد له بالشاهد في بعض ما شهد له والتكذيب تفسير

لأنها
بغيرها غفلة
أخبرها وعنف
البعث يستحق
التدخين

والآخر بالعدا
بالسيف
أخبرها بالقتل
بالسيف

مقتل مطلق
والطقت ليس
بجولي فيجب إقرار
مؤشبه وهو
الديرة

لأن الضماد فيه اشتبا
أنفراد الضماد عليه
بالقتل والدع ادع
قتلها معاً في ادعاء
تكون بالشاهد

300.

لا دية الا بانه في الكلد لا تغلب
الاغ الا بانه لا تغلب
عليه الا بانه لا تغلب

لا دية الا بانه لا تغلب

وفي اي دية الخطاة لا غير والدية في الخطاة مائة منها افراسا
اخماس ثوب

عشرون ابن مخافين وعشرون بنت مخافين وعشرون بنت لبين وعشرون

مئة وعشرون هذعة او الزديار اربعة الا في درهم وكافا ثوب

قتل الخطاة وشبه القتل عتق عتق فان عتق عتق همام وشبهه في الا
الخطاة والقتل

ولا يجوز ايهام السالكين فيما لا يرد فيه وفي قح اعتاق عتق في

احد ابويه همام لانه همام لا اعتاق الجدين في البطن وفي المراه

النصف من دية الرجل النفس وما دونها وروى ذلك عن ارض

دية المسام والدية سواء

اعلم ان قتل النفس وقطع مائر الانى والذراع والحنفية وانما العقل

والشعر والذرق والسمع والبصر واللسان من في الحقيقة في اشعار

بانه لسان الاخرى حلت عدل او من اداء الكثر الحرف وفي الحقيقة فام

تنبه وحلف شعر الرأس اذا لم يثبت ايضا الدية المملة ان اتى على عضو منها

فما ذكرناه والاهل في الاطراف ان اذ اذت جنس شفع على الكمال او

ازال جمالاً فهو دية الا على الكمال بحسب الدية لان اطلاق النفس من

سنة لم يجز اربعة يدن
لأنه اربع يدن
اليدن مع روية مقلها
لأنه اليدن

سنة لم يجز اربعة يدن
لأنه اربع يدن
اليدن مع روية مقلها
لأنه اليدن

من هذه الاشياء المزدوجة كعشرين ويدين وحلين نصفها كما قطع
اشجار الحنين كلها وفي اربعة يدن وفي قطع احد مار بعدا في اليدن
من اصابع اليدين والرقبتين عشر حلق في اليدن من اليدن فيهما ما قبل
ثلاثة كوسط ثلث عشر حلق في اليدن من اليدن من اليدن من اليدن
كما في كل سن فان فيها من عشر حلق في اليدن من اليدن من اليدن
ثابتة باليد وان كان عدد الاسنان اثنين وثلاثين وفي عضو ذنب نيف
يهل فيه روية لانه كيد يشك بالضرب وعين ذنب في حبابه وقلب
ينقطع مائة او سلس بول
ولا تقدر في الشحاح اذ لا يمكن هذا المائة فيها الا في الرقبة عند الانكسار
ذلك فيها وفي ما تقو في العظم اي في العظم وفيها خطا في عشرين اليدن
في العاشرة وفي ما يسر العظم عشرين حلق في العظم التي تقطع بعد كسر عشرين
ونحو عشرين حلق في اليدن التي تقطع في ام الدماغ اي اصل ثلثها وكذا في اليدن
وهي حراة وملت الى الجفن فان نبتت الى الجبهة الى الجانب الاخر ثلثها

جمع شجرة واما
في نفعها في علاج
مادون النفس
وشحاح في رساله
ذكرها في فصل عا
صحة

لأنها إذا انفصلت مارت حائضتين وأما الحائض التي تمزق الجلد والدمعة
التي يظفر فيها الدم والداية التي يسيل منها الدم والباضنة التي
تنقطع الجلد والتلاهي التي تدخل في اللحم والسمحاق التي تصل إلى
السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس ففي كل واحدة منها
وهي حكومة عدل في هذا الرشد قد رتب هذه الدلائل السميعة
واللينة أهدارها وفي أن يقوم عبدا مشجورا بلا هذا الأثر الشجب
ثم يتقدم منه فقد اختلفت بين القيمتين من الدية في أي الحكومة
وبم يفتى وفي قطع أصابع يد واحدة فحاسب أو قطعت يداها أو بعدا
نفس الدية فإن البين تابع لها ومن نفس ساعد ففقد دية لقطع الكف
وهكوت عدل لقطع نفس الساعد لأن الساعد ليس بتابع للجو وكل
الساق في قطع كف واحدة فيها أصبع عشر حمارا وإن كان فيها أصبعان
فمستحما ولا شئ في الكف عندة لكونها تابعا لما مر خلافا لما وإن
كان فيها ثلث أصابع فهو أرش الأصابع الثلث ولا شئ في الكف إذا كان فيها
لأن للثلاث هم الكف وفي قطع أصبع الزائدة وعين مبي وذكور ولسان

عندنا وعند الشافعي **بـ** وما استبان بعين علمه لغيره شيء وذلك بـ

الامام اى السلطان اونايبه غاز اذن الایام فذلك فارتب اومات واقع

فِيهِ طَرِيقٌ سَبِيحٌ أَخْرَاجُهُ جَوْعًا أَوْ غِيًّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِسْلَامِهِ وَبَيْنَ نَفَقَتِهِ خِلَافًا لِمَا

وَمَنْ جَاءَ أَيْ بَعْدَ هَذَا وَفِيهِ طَرِيقٌ وَهُوَ أَلَّا يَمُوتَ فِي أَحَدٍ فَفَقِيلَ

أَيُّ هَذَا بِهِ رَجُلٌ فَفِيهِ الثَّانِي لَأَنَّ فِعْلَ الْأَوَّلِ انْفُسَخَ بِفِعْلِهِ كَمَا هُمُ شَيْءٌ أَيْ

رَأَيْتُ أَوْ عَاطَفْتُ فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ مِنْهُ أَيْ أَخْرَأُ وَدَخَلَ تَحْتَهُ أَوْ قَبْلَ يَدِهِ أَوْ

هَمَاةً فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ فَسَقَطَ عَلَى أَحَدٍ فَمَكَدَ بِهِ أَوْ جَلَسَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا

فَعَطَبَ أَخَذَ كَمَا سَقَطَ عَلَيْهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ فَفِيهِ لَا يَفْتَنُ مَنْ سَقَطَ

بِهِ رَدَّ أَيْ قَدْ لَبَسَهُ عَلَى أَحَدٍ فَعَطَبَ بِهِ أَوْ دَخَلَ مِنْهُ الذِّكْرُ أَيْ مِنَ الذِّمْرِ

وَفِيهِ فِي مَسْجِدٍ هِيَ أَيْ حَلَّتْ أَوْ جَلَسَ فِيهِ مُعْلِيًا وَقَالَ لَا يَفْتَنُ بِأَدْخَالِ

هَذِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَزْكَى لَنْ يَغِيْبَ هَيْبَ لَأَزْكَى أَشْيَاءَ يُطَلَّبُ بِذَلِكَ الْمُقَرَّبُ

فِيهِ أَهْلُهُ وَغَيْرُهُمْ وَبِالْأَمْرِ الثَّلَاثَةُ وَبِالْأَمْرِ الثَّلَاثَةُ وَبِالْأَمْرِ الثَّلَاثَةُ

فِيهِ طَلْعًا عِنْدَ مَا

مَنْ سَأَلَ هَائِلُ الطَّرِيقِ الْعَادِي فَازْطَلَبَ يَنْفَعُهُ مَسِيْمٌ أَوْ ذَاتُ قَامٍ يَنْفَعُهُ

فِي مَدَّةٍ يَكُنْ فِيهَا يَنْفَعُهُ فَسَقَطَ فَمَاتَ تَلَفَ أَيْ سَقَطَ بِهِ أَشْيَاءُ وَغَيْرُهَا

وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى بَيْتِ الْحَائِطِ فَبَاءَ وَفِيهِ الْمَشْيُ أَيْ أَوْطَلَبَ نَفْسَهُ

تمن لا يملك نفسه من تسللها بأجارة أو إجارة كالتدب أو المردع فسقط ^{لها العاقبة}

بعد ذلك وأتلف شيئا فلا ضمان أصلا فإن مالها نكحها إلى دار رجل فلب ^{لها بعد الاستعداد أو طلب التوفيق}

الطلب لنفسه فيخرج قاذبيه وأبادة منها عت الجنابة حتى لم يسقط

بعد ذلك قبل مضي المدة لا يفهم لأن الحق له لا يفتح التاميمه إن مال ^{لها التاميمه والبراءة}

إلى الطريق للعداء فأجله الفاضل أو من طلب التوفيق لأنه من الهات فلا ^{تستحق التاميمه في حقها}

يكون لها إبطاله فإن بنى الجاني ما يملك ابتداء فممن ولو يملك طلب نفسه ^{فستحق وأتلف شيئا فممن ما تلف به غيره}

سما فممن فسقط ما اشترع الجاني ونحوه كالسيرة أو لتقديمه ب حالها ما يملك بين ^{من الجاني}

خمس لو طلب نفسه من أحد لم فلم ينتفعه فسقط على رجل فيمحقا ^{من الجاني}

خمس الدين لأن الطلب يفتح في الخمس كالمالك الدارين ثلاثه ^{من الجاني}

أخذ لم فيها بشرا أو بنى حالها فممن ب رجل فممن ثلاثي الدين ^{لها العاقبة أو البهاج}

لتدبيره الثلاثين ومائة فممن ب سيدنا محمد وعلى آله أجمعين ^{لها العاقبة}

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

فمن البهيمة ما ركبته أو شربها أو غلبها أو أفسدها أو كذبها أي عنت ^{لها العاقبة أو البهاج}

بغيرها أو خطبها أي من شربها أو مدها أي من شربها ^{لها العاقبة}

الاثمة ان هذه الذكوة ان تمكن لايفمن الركبت فانفتحت دابة او ضربت
 تخاف من قبلها او ذنبها لعدم انكار الاثمة ان عند او عجب السابق ما انت
 اى افرجت رثها او بالثمة الطريق شابة او ارقصها لذلك فان او قطعها
 في الطريق افرجة فحطبت به احد فممن لتعدي يومه فان اصابته او خلعها
 حمية او فزاة او اثار الدابة غبار او هدمها فممن افتقار حياء او افسد ثوبا
 لايفمن لاسر ولم كان الخبيث فممن ومنه السابق والقائد ما فممن الى ان
 لايفمن مثله في السبب ولكن عليه الفزاة والعللها ولو اعطى فممن فاسان
 اى تاليتا فممن فستعلم الفرس فان افتمت عاقلة لا سداوية الاثمة
 ولو ساد دابة فممن اذ اتعاها رجل فاقرب فممن ولو قاد قطرا
 وهو ايل كثيرة يركبها واهد منها على اخر فممن فممن يهيم واحد من اى
 من القطار مما فارت من فممن الدابة وان كان معه سائق فممن الاثمة
 في السبب فان هلك به فممن بطا على قطار القاييد بلا علمه وجلا فممن عاقلة
 الدابة فممن اذ اتعاها عاقلة الدابة وساد عليها وساد به دابة فاماب
 مما في فممن فممن فممن لايفمن ان يستف وان اسلم عليه لايفمن

الوليها أو فداء سيده بارسها فان اعتق المولى غيره عالم بالجناية فمن

المولى الاقام قيمته ومن الارش فان اعتقها الما بها المولى الارش فقط

اجما على كسبه الما بها وكسبه عتق بقتل زيد مثلا او من ارش فقط

فذلك النفل وان قطعه عبيد جرح عدا ودفع العبد اليه اى الحر فاعتق

فارت من السيد اية فالعبد مباح بها اى بالجناية وما بعد ثلث لان عتقه ولها

تصحيح المباح وان لم يعتق الجرح وارت من السيد اية رة العبد على سيده

فقتل قضاها او يفتنه عنه لبطان المباح فان جنى ما اذ ومن مديون

خطاء فاعتق سيده على علم بها اى بالجناية غدر السيد لور الدين الاقامت

قيمتين من دينه وغرم لوليها اى الجناية الاقل منها اى قيمته ومن الارش

فانه انزل حقين الدفع المولى الجناية والبيع للبراء فان لدب ما يؤونه

مديون ولما يباع الولد معهما لدينه فان جنت فولدت لا يدفع المولى

معها الجناية بها فان قبل عبيد لرجل خطاء وله حريم من ارسيد اعقبه فلا

يؤخذ لغير الزام عليه لانه بغيره ذلك اقراره لا يستحق دفع العبد بل

الدية على العاقلة لكنه لا يهدد ولا ينجح فان قال مقتب لزيد مثلا قتلت

فقط في الارش كماله
بعد العبد الجاني
عالم بالجناية

الدين غير واجب
والا المراجهم
العتق فمما
المباح باطلا
شأنه

ان الزام خطا
للحر الزام عليه

بفتح في حال كونه عبدا
فان العبدان على سلاي
نفس

لا بعد عتقه فانه ان
عبد نفسه

اذا قال قبل عتق خطاء فقال المولى لا بل قتلته بعده فالتقوا للهدى لانه
لانه استند
قتله الى حاله ثانيا
فان العبدان على سلاي
نفس
ثم قال للفهم ان قال رجل لامة قطعت يدي وانيت فقال الامة لا
بل قطعت يدي بعد الحق فالتقوا لانه لان الناطع اقد يسبب الفهمان
ثم اذ عن ما ينبرك فلا يصدق قوله وكذا التقوا لانه في ما اخذه المولى منها
من المال الا الجماع والخلع فالتقوا لانه قال ام عبد مجبور او مبي
مبيسا يقتل رجل فقتله فذنته على عاتقه الهبة القاتل ومجور على العبد
الامر بعد عتقه لا على الهبة الامر ايد القصور اهل بيته فان كان ما يجر
العبد المجبور مثله يعني امر عبد عبد يقتل رجل فقتله دفع السيد العبد
القاتل الى المقتول او فداه بالارش في الخطاء ولا يرجع له اي السيد
القاتل على العبد الامر في الحال ونزحه بعد الحق بالاقارب القاتل
ومن قيمه العبد القاتل وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل مبيسا
لا زعمه خطاء فان كان كسبا لم يحجب التقياض فان قتل قاتله هبة يجر لجل
منها وليان فها احد وليي على احد منها اي من مقتولين عنه دفع
سيدة ونصفه اي العبد الى الآخر من الذين لم يظفوا او فداه منها

لان يصف ذلك الى
حالة معصية فشاوية
للعبدان وهو حاله
الرق في كونه
في العبد المجبور

ثم قال لها
اخذت منك كذا
الحالة اشد اعتكاف
طالب العاقبة
وقال المذنب لا
بل اخذت منك
بمكة فخرجت عليه
العبدان

أول من مات القتل
جريمة

للعنف

بدية له لانه بذل العفوسه التود وانتلب بالاولى هو ديار واحد

للعنف الا في حلة

ساقطة بعنف الاولين فحبب الاخرى للاخرين فازنته ذلك التاميد

اي الحرين عمدوا قتل الاخر خطاء وعنا احد وليي مقتول العمد يذري

للعنف والخطا بعنف

التزمي لاه بديه لولي مقتول الخطاء وينفذها لاه ولي العمد

الخطا والخطا بالخطا والخطا بالخطا والخطا بالخطا

الذي لم يعن او دفع التاميد وقسم اثنا عشر لاهد ايسخافهم وقسم

للعنف والخطا

ارباعا سارعة عندنا فان قتل عبد لرجلين قريهما فعنا اهد لعنا

للعنف والخطا

دون الاخر بطله عندة وقال ايدفع الهاف فهو نصيب لغير العاف

ثلاثة ارباع
للعنف والخطا
لغير العاف
العدو لا يرضى
سارعة في الخطا
غير العاف
الاحم

محمل في الحناز على العبد

اعام ان ذية قتل العبد قيمته فان بلغت له اي قيمة ذية الحر وبلغت قيمته

للعنف والخطا

الامة ذية الحره بغير من له من ذية عاشرة ذواتهم اظلمار الاخطا

تبع الرقي عن الحر وفي الفصبة قيمته بالانه بالفت ما بلغت بالاجماع وكما

ما قدر من ذية الحر اى ارش على الاطراف قد رغب العبد من قيمته بغير قطع

للعنف والخطا

يده فهو قيمته بالفت ما بلغت في الصحيح ولو قطع يد عبد عمد

فاعتبر فسرى حتى يموت به اقيد القاطع ازلان واثر سيده فقط

للعنف والخطا

لا يولد وثنه غيبه
لا يولد وثنه غيبه

لا يولد وثنه غيبه
لا يولد وثنه غيبه

لا يولد وثنه غيبه
لا يولد وثنه غيبه

والا لان اعتق رجلا احد عبدي به بلايمان فتشبا فقيم المولى احد منهما

في العتق فان شهما السيد لان الميان كالانشاء وفي فتع هيمي عيبد

د بته سيده للثاني واخذ منه قيمه او انكس بلا اخذ النقصان

وقال اليه اخذ النقصان فان جنى موبى وام ولد فقيم السيد الاول

من القيمة ومن الازن لي في الجنايه اذ لا حمله في التهم منها فان جنى ايما

جنايه اخرى شارك في الجنايه الثانيه وفي الاولى في قيمه ودفعت اليه

بقضاء اذ ليس في جنايته كلها الا قيمه واحدة وان دفعت له بلا قضا

ايتبع وفي الثانيه السيد او في الاولى **مفضل في عصر القن وغيره**

ومن غيب عيبد فقيم سيده يديه قبل الزمير فسري ايات بالسرايه

بعده فقيم قيمه اطلع فان قطع سيده في يد غامب فسري في يده لم

يقيم الغامب ولو غيب عيبد عيبد مثله فان في يده فقيم فان الجيمه

مراخذ بانفاله فان جنى يد ب عند غامب فزده على سيده ثم جنى عند

سيده او على فقيم السيد قيمه لهما اى لاجل الجنايه ورجع السيد

بنصفهما على الغامب ودفعت اى هذا النصف الي وفي الجنايه الاولى

لا ينفك عن الغامض اول
 ثم عند الموت قد
 لا ينفك عن الموت قد
 لا ينفك عن الموت قد
 لا ينفك عن الموت قد

وفي الصورة الاولى رجع السيد بعل الخامب لطلب الجنابة هذه وفي الثانية

لما يرجع بعل الخامب لتأخير ما عنده والقرعة الفصلين كما ذكره السيد

يدفع النفس فلما يدفع ثم اى في الدبر القيمة كما مر مدبري

عند غامض فردة ثم غمض ثانيا فجاء عنده من سيده قيمة ثانيا

الجنائين رجع السيد بقيمة بعل الخامب ليعود عنده ودفع فبينما

اى القيمة الى اخره ثانيا الى اول الجنابة الاولى رجع به اى بذلك النفس

على الخامب ومن غمض صياحه افاض فيده لجماعة او حتى لا يفهم لان ذلك لا

يفتقر بافتلاى الامكن وان مات بمعاقة اى ناساوية او غيرا او يفتقر

هية فديته على عاقلة الغامض استعسانا لتسبب بنقله الى مكان المواقف

او الحياز كذا مبي اودع عمدا فقتله القبي فانه فتم في عاقلة قيم

فان اتلف القبي ما لا يحل طعنا بلا ايداع عنده فتم له عاقلة والا

لا وان اتلف بهذه اى الايداع لا يفهم لان سلطه عليه فلا فاعا الى

رويهم بالقسامة

مع لفتهم القسم وبعو اليمين طاعوشة اليمين ياتى طاعا بسبب

نہایت سے
خداوند کے
قادر ہاں سے

أثافي

و بعد از آنکه

عليه قشور بالاس - الحلف

9.9: Adjoint of a linear map

١٣٥٥
 ١٣٥٤
 ١٣٥٣
 ١٣٥٢
 ١٣٥١
 ١٣٥٠
 ١٣٤٩
 ١٣٤٨
 ١٣٤٧
 ١٣٤٦
 ١٣٤٥
 ١٣٤٤
 ١٣٤٣
 ١٣٤٢
 ١٣٤١
 ١٣٤٠
 ١٣٣٩
 ١٣٣٨
 ١٣٣٧
 ١٣٣٦
 ١٣٣٥
 ١٣٣٤
 ١٣٣٣
 ١٣٣٢
 ١٣٣١
 ١٣٣٠
 ١٣٢٩
 ١٣٢٨
 ١٣٢٧
 ١٣٢٦
 ١٣٢٥
 ١٣٢٤
 ١٣٢٣
 ١٣٢٢
 ١٣٢١
 ١٣٢٠
 ١٣١٩
 ١٣١٨
 ١٣١٧
 ١٣١٦
 ١٣١٥
 ١٣١٤
 ١٣١٣
 ١٣١٢
 ١٣١١
 ١٣١٠
 ١٣٠٩
 ١٣٠٨
 ١٣٠٧
 ١٣٠٦
 ١٣٠٥
 ١٣٠٤
 ١٣٠٣
 ١٣٠٢
 ١٣٠١
 ١٣٠٠
 ١٢٩٩
 ١٢٩٨
 ١٢٩٧
 ١٢٩٦
 ١٢٩٥
 ١٢٩٤
 ١٢٩٣
 ١٢٩٢
 ١٢٩١
 ١٢٩٠
 ١٢٨٩
 ١٢٨٨
 ١٢٨٧
 ١٢٨٦
 ١٢٨٥
 ١٢٨٤
 ١٢٨٣
 ١٢٨٢
 ١٢٨١
 ١٢٨٠
 ١٢٧٩
 ١٢٧٨
 ١٢٧٧
 ١٢٧٦
 ١٢٧٥
 ١٢٧٤
 ١٢٧٣
 ١٢٧٢
 ١٢٧١
 ١٢٧٠
 ١٢٦٩
 ١٢٦٨
 ١٢٦٧
 ١٢٦٦
 ١٢٦٥
 ١٢٦٤
 ١٢٦٣
 ١٢٦٢
 ١٢٦١
 ١٢٦٠
 ١٢٥٩
 ١٢٥٨
 ١٢٥٧
 ١٢٥٦
 ١٢٥٥
 ١٢٥٤
 ١٢٥٣
 ١٢٥٢
 ١٢٥١
 ١٢٥٠
 ١٢٤٩
 ١٢٤٨
 ١٢٤٧
 ١٢٤٦
 ١٢٤٥
 ١٢٤٤
 ١٢٤٣
 ١٢٤٢
 ١٢٤١
 ١٢٤٠
 ١٢٣٩
 ١٢٣٨
 ١٢٣٧
 ١٢٣٦
 ١٢٣٥
 ١٢٣٤
 ١٢٣٣
 ١٢٣٢
 ١٢٣١
 ١٢٣٠
 ١٢٢٩
 ١٢٢٨
 ١٢٢٧
 ١٢٢٦
 ١٢٢٥
 ١٢٢٤
 ١٢٢٣
 ١٢٢٢
 ١٢٢١
 ١٢٢٠
 ١٢١٩
 ١٢١٨
 ١٢١٧
 ١٢١٦
 ١٢١٥
 ١٢١٤
 ١٢١٣
 ١٢١٢
 ١٢١١
 ١٢١٠
 ١٢٠٩
 ١٢٠٨
 ١٢٠٧
 ١٢٠٦
 ١٢٠٥
 ١٢٠٤
 ١٢٠٣
 ١٢٠٢
 ١٢٠١
 ١٢٠٠
 ١١٩٩
 ١١٩٨
 ١١٩٧
 ١١٩٦
 ١١٩٥
 ١١٩٤
 ١١٩٣
 ١١٩٢
 ١١٩١
 ١١٩٠
 ١١٨٩
 ١١٨٨
 ١١٨٧
 ١١٨٦
 ١١٨٥
 ١١٨٤
 ١١٨٣
 ١١٨٢
 ١١٨١
 ١١٨٠
 ١١٧٩
 ١١٧٨
 ١١٧٧
 ١١٧٦
 ١١٧٥
 ١١٧٤
 ١١٧٣
 ١١٧٢
 ١١٧١
 ١١٧٠
 ١١٦٩
 ١١٦٨
 ١١٦٧
 ١١٦٦
 ١١٦٥
 ١١٦٤
 ١١٦٣
 ١١٦٢
 ١١٦١
 ١١٦٠
 ١١٥٩
 ١١٥٨
 ١١٥٧
 ١١٥٦
 ١١٥٥
 ١١٥٤
 ١١٥٣
 ١١٥٢
 ١١٥١
 ١١٥٠
 ١١٤٩
 ١١٤٨
 ١١٤٧
 ١١٤٦
 ١١٤٥
 ١١٤٤
 ١١٤٣
 ١١٤٢
 ١١٤١
 ١١٤٠
 ١١٣٩
 ١١٣٨
 ١١٣٧
 ١١٣٦
 ١١٣٥
 ١١٣٤
 ١١٣٣
 ١١٣٢
 ١١٣١
 ١١٣٠
 ١١٢٩
 ١١٢٨
 ١١٢٧
 ١١٢٦
 ١١٢٥
 ١١٢٤
 ١١٢٣
 ١١٢٢
 ١١٢١
 ١١٢٠
 ١١١٩
 ١١١٨
 ١١١٧
 ١١١٦
 ١١١٥
 ١١١٤
 ١١١٣
 ١١١٢
 ١١١١
 ١١١٠
 ١١٠٩
 ١١٠٨
 ١١٠٧
 ١١٠٦
 ١١٠٥
 ١١٠٤
 ١١٠٣
 ١١٠٢
 ١١٠١
 ١١٠٠
 ١٠٩٩
 ١٠٩٨
 ١٠٩٧
 ١٠٩٦
 ١٠٩٥
 ١٠٩٤
 ١٠٩٣
 ١٠٩٢
 ١٠٩١
 ١٠٩٠
 ١٠٨٩
 ١٠٨٨
 ١٠٨٧
 ١٠٨٦
 ١٠٨٥
 ١٠٨٤
 ١٠٨٣
 ١٠٨٢
 ١٠٨١
 ١٠٨٠
 ١٠٧٩
 ١٠٧٨
 ١٠٧٧
 ١٠٧٦
 ١٠٧٥
 ١٠٧٤
 ١٠٧٣
 ١٠٧٢
 ١٠٧١
 ١٠٧٠
 ١٠٦٩
 ١٠٦٨
 ١٠٦٧
 ١٠٦٦
 ١٠٦٥
 ١٠٦٤
 ١٠٦٣
 ١٠٦٢
 ١٠٦١
 ١٠٦٠
 ١٠٥٩
 ١٠٥٨
 ١٠٥٧
 ١٠٥٦
 ١٠٥٥
 ١٠٥٤
 ١٠٥٣
 ١٠٥٢
 ١٠٥١
 ١٠٥٠
 ١٠٤٩
 ١٠٤٨
 ١٠٤٧
 ١٠٤٦
 ١٠٤٥
 ١٠٤٤
 ١٠٤٣
 ١٠٤٢
 ١٠٤١

الملك الناصر

سابق او قائد اور اکبر فدیہ عاقلیت دونوں اہل محنت و فہم کے لئے

فصار كانه داره فاذا اجتمع الى السابق والقائد والراي في داره
ففي يده عليهم جميعا وان لم يكن على ايديهم وان لم يكن في يده

وَجِدْ عَلَيْهِمَا قِتْلَيْنِ قَرِينَيْنِ فَيَسَّ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

وَمَا فِيهِ الْقِسَاسُ وَمَا فِيهِ الدِّينَةُ أَلَيْسَتْ إِنَّمَا إِلَى اللَّهِ الْمَرْجِعُ بِالْآخِرَةِ

وَأَنْتَ ذَاكَ بِأَقْرَبَ فَهَلْهُنَا أَيْضًا لَنْ مَاتَتْ بِالْأَقْرَبِ لَا يَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ

از وجد قتل و دار نشیب ای القیل فالذی طاعها فاته و قتل و غلبه

لا شئ فيه اى في التيسر وب يفتح والقسماء على اهل الخدمة من الخادى الاراضى

التي اعطاه الله الامام يوم النحر وليلة من شهر واحد من الشانين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ

الشَّيْرَيْنِ قَالَ ابْوَيْنِ كَلَامَ شُرَكَائِكُمْ فَيَذَرُوهَا وَالْبُتْلَىٰ وَبِئْسَ لِهَؤُلاءِ

التَّيَّابِينَ لِلدَّهْرِ وَهَرَمَ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ أَرْبَعِ كُتُبٍ فَازِوَجِدِ الْقَبِيلَ

فَدَارِ شَتْرَكَ بِمَا قَوْمٌ لَبِثُوا فِيهِ فَيُحَاكِمُونَكَ فَأَنْتَ مُخَالِفٌ لِأَمْرِهِمْ فِي ثَلَاثٍ مَثَلًا

لَا أُهْدِمُ نَفْسِي وَاللَّيْنِ قُلْتُ وَالثَّالِثُ يَسْتَفِيدُ مِنْ أَيِّ الدِّينِ مِنَ الْقِسْمَةِ

سواء بينهما عود الروس وان سدد الدار وتقيم فوجد فيهما قبيل

في الدية مع القتل في داره على
 بغيره بغيره فدية على
 عاقلة قتل في داره على
 في الدية مع القتل في داره على

فله عاقلة البائع في البيع بخيار على عاقلة ذى اليد فله عاقلة البائع

ان وجد في النكاح فالقسامة والدية فما من فيه من الزكوة والملاهي

اتفاقا لان ايزيدى واف وجد في مسجده عجل او قبيله فبما على اهله وان

وجد بينه القريتين فما اقر بها وان وجد في سرق عمل في الهلاك

وعند ابن يونس على السطرن وعليه القتي وان وجد في الشارع اى في

الطريق العام والسجدة المحصورة والسجدة الجارية فلا قسامة ولا دية

على احد وانما الدية على بيت المال وانما على ابن يونس فالقسامة على اهل السجدة

ولم يقاتلوا فاقبلوا او انكسروا فقتلوا فالقسامة والدية على اهل الحلة

لان القتل بينهم والحظ على دم وان وجد قتل في قرية اى مع اهلها

بقرىها او في دارهم فهو دم وان قال المستعمل بفتح اللام اى يطلب

منه الحلة فله زبد حلة المستعمل بانه ما قتله ولا يفتى له قاتله

يريد ولا يقتل له في حق زيد وتبطل شهادة بعض اهل الحلة بقتل

غيره فله عاقلة او يقتل واحد منهم بغيره للثمة ومن جرحه

وقالوا قبل لانهم قتلوا بغيره فدية اربعة اضعافا وشاوية

من علم الجراح فلا قسم فيه
ولا يوان فكل الجراح القصاص
في الجرح وعلى عاقلة الدين في
الخطأ وشابة

لا عام فاش جيلنا
في التيام والزوج قد

هو اي قبيلة ولم يعلم الجراح فنقل الى بيت فيه ذاف الشق موت بالسراية
فالقصاص والدين على ذلك الحق واما رخص كان بيتا فالتقيد فلو

الكل في القاتل
فلا تطيق واحد
منها

وجيد احد لما قضا فيه الاخر وبيت هناك اية يوسف فلا فالحذر فلا

نفس الشئ
بالاخذ في عا
بالمعنى او بالاعتراض
بسطا القتل بشبهة

يفتن عنه لامة الله قتل نفس وطمع كتاب المعاقلة

وهي مقبلة وهي الذية سميت بها لانها تقبل الماء فان شربك اي

الذية
الذية
الذية

تسكبها وتقتل لانها في القياح والذية وبيت نفس القتل على

والذية
والذية
والذية

العاقلة او الجماعة الذين يقتلون الذية ويمنع عندنا اهل الديوان او القتل

وعند الشافعي العاقلة اهل القتل والقتل وهو العيان لمن هو اي

الذية
الذية
الذية

القاتل منهم لانهم اهل القتل مع اذهم فيمنع عهده بجهلها اي

الذية
الذية
الذية

اهل الديوان ويمنع من أخذ الذية بغيرها اي من المال الذي يبيع

الذية
الذية
الذية

لهم من يسهل المال في اشهر او في سنة فثلث سنين من وقت القتل

الذية
الذية
الذية

وكان في ما قبل البار وكذا عند الشافعي يحيى حالاً فان خرمه القتل

الذية
الذية
الذية

لاكثر منها او قل منها ثم خذ منه لحسن المنعود وان لم يكن القاتل

الذية
الذية
الذية

منهم اي اهل الديوان فما قبلت قبيلته واقارب اهل القتل فان

الذية
الذية
الذية

نُفَرُهُ بِالْحَرْقِ وَفِيهِ أَهْلُ الْحَرْقِ وَإِنْ بِالْحَلْقِ وَالْعَنْدِ فَأَمَّا هَا وَتَقَسَّمُ الدِّيَّةُ
عَلَيْهِمْ ثَلَاثَ سِنِينَ وَالْيَتَامَى خَذْلًا وَاحِدًا مِنْهُمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْأَدْرِمُ أَوْ دِيمُ

وَالْتَمَّ وَهُوَ الْأَمْرُ فَازِلٌ تَسْبِيحُ الْقِسْمِ لِيُكَفِّرَ بِهِ الْيَهُودَ أَقْدَمَ الْقَبَائِلِ نَسَبًا
عَنْ قَبِيلِ الْقَهْطِ لِيَتَحَقَّقَ بِهِ الْخُشُوفُ وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ أَيْضًا وَذَلِكَ

وَلَا مَرَادَةَ أَوْ صِيًّا أَوْ جُنْدًا وَلَا عَاقِلَةَ الْمُحَنَّنِ فَقِيْبِ سَيِّدَةٍ رَعِيْقَةٍ
مَوْلَى الْمَوْلَاةِ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَتَنَاصَرُ بِالْمَوْلَاةِ فَاشْتَبَهَ وَلَا

الحنافة وأعلم أن أغناهم العاقل يابح بنفس القتل من الدين
سماهم في شبه القتل والخطأ وما يجب بقتل إرثه من ماله وما جلد

لا يَتَحَمَّلُونَ ثَأْنِي بِمَنْحِ أَوْ قَبْلِ الْأَذَاهِ قُوَّةً أَقْمَرَهُ وَالْمَائِبِ
بِقَتْلِهِمْ وَلَوْ سَقَمَ قُوَّةً لَشَرِمَهُ أَوْ لَقَتْلَهُ إِيَّاهُ عَمْدًا وَلَا يَأْبَى عُنَابَ

عبد خطا اوعدا ولا مادون ارض الوشحة لا يتعلمها الجاني في الخدعة
كتاب الـ صبا

مفاز الى ما يفيد الوزن ويحيا اربعة اقسام واجبة كالوصية بالزوجة

والديون والمفارات الواجبة على الميت وبقيته الميام والصلوة

لهذه اذ لم يقصد الترتيب
 الصالح او الفلاح اعانت اركان
 فما 8 شيئا او اعمال فنيش
 ندرها شافية

الفائزين منه وبما هي كالوصية للاغنياء من الاجانب والاقارب ومكر وشدة
 الوصية لامل النفس والتمسك والتمسك اذا لم يقرب من اهلنا بطلان
 الحق والواجب لله اولادته الفقر والافاق والاني للوالدين والاقارب
 لازية الوصية لم ينصف بآية الهيات وسببها اي الوصية المستترة ما هي
 بسبب التبرعات وشراؤها اي الوصية ستة اهلها كون الوصية اهل البيع
 فلا يجوز من صغير ومجنون والثاني عدم استيفاء اي الوصية به بالدين
 لتقدير على الوصية كما سيجي والثالث كون الوصية له هيا وقته فلا يجوز
 للميت والاربع كون غير وارث فلا يجوز لوارث لقوله عم انا لله تع اعطى
 عاذي حق فقه اي بالارث والخامس ان لا يكون قاتل لقوله عم لا وصية
 لقاتل وهو باطلا فيقتار القاتل مباشرة عمدا فان اخطأ والسادس كون
 الوصية به قابلا للتولية فلا يجوز بالخمر والخمر وكذا الاجار
 القبول وقال في الاجار فقط وهو ما كره الوصية به على ما جدد الوصية
 له كما في العبة فيلزم استيفاء الالة الوصية بها ويجوز الايضاء الثالث
 من ناله للاجبي عند عدم المانع وان لم يجز الوصية ذلك الايضاء لا يجوز
 وهو استيفاء مال بالدين ونحوه شافية

الورقة الثالثة
 الورقة الرابعة
 الورقة الخامسة
 الورقة السادسة
 الورقة السابعة
 الورقة الثامنة
 الورقة التاسعة
 الورقة العاشرة
 الورقة الحادية عشرة
 الورقة الثانية عشرة
 الورقة الثالثة عشرة
 الورقة الرابعة عشرة
 الورقة الخامسة عشرة
 الورقة السادسة عشرة
 الورقة السابعة عشرة
 الورقة الثامنة عشرة
 الورقة التاسعة عشرة
 الورقة العشرون
 الورقة الحادية والعشرون
 الورقة الثانية والعشرون
 الورقة الثالثة والعشرون
 الورقة الرابعة والعشرون
 الورقة الخامسة والعشرون
 الورقة السادسة والعشرون
 الورقة السابعة والعشرون
 الورقة الثامنة والعشرون
 الورقة التاسعة والعشرون
 الورقة الثلاثون
 الورقة الحادية والثلاثون
 الورقة الثانية والثلاثون
 الورقة الثالثة والثلاثون
 الورقة الرابعة والثلاثون
 الورقة الخامسة والثلاثون
 الورقة السادسة والثلاثون
 الورقة السابعة والثلاثون
 الورقة الثامنة والثلاثون
 الورقة التاسعة والثلاثون
 الورقة الأربعون
 الورقة الحادية والأربعون
 الورقة الثانية والأربعون
 الورقة الثالثة والأربعون
 الورقة الرابعة والأربعون
 الورقة الخامسة والأربعون
 الورقة السادسة والأربعون
 الورقة السابعة والأربعون
 الورقة الثامنة والأربعون
 الورقة التاسعة والأربعون
 الورقة الخمسون
 الورقة الحادية والخمسون
 الورقة الثانية والخمسون
 الورقة الثالثة والخمسون
 الورقة الرابعة والخمسون
 الورقة الخامسة والخمسون
 الورقة السادسة والخمسون
 الورقة السابعة والخمسون
 الورقة الثامنة والخمسون
 الورقة التاسعة والخمسون
 الورقة الستون
 الورقة الحادية والستون
 الورقة الثانية والستون
 الورقة الثالثة والستون
 الورقة الرابعة والستون
 الورقة الخامسة والستون
 الورقة السادسة والستون
 الورقة السابعة والستون
 الورقة الثامنة والستون
 الورقة التاسعة والستون
 الورقة الستون

الايام بالزيادة عليه اي على الثلث الا ان تحين وقت ذلك بعد موت
 فلا تقبض اجازتهم حال حية وفي كذا اي اهل التمس في ودين الوصية

باقائه اي من ثلث ماله ولو عند غي ورثته او استغناهم بحسبهم

من الميراث لما ذكرتها في الوصية بلا احدى ما اي بعد الوصية والاستغناء

لانه حينئذ صلت وصدة لهم ونوخ الوصية عن الدين لتقدم حق العبد

وصحة الوصية بالجارين ماله عند عدم ورثته ولو حكما كاستاء وقت

لم يتركه بثلث ماله اتفاقا وصحة للجارين الذي البطن في

وصحة اي بجل الالة واتفاق الوصية له وبه انزل الجاهل لا قبل من

ستة اشهر من وقتها اي الوصية وعليه التوفيق في النهاية من وقت

موت الوصية وصحة بالالة الا حلفها لما تقرر ان كل ما صح اذ اراده بالقبول

ما صح استنائه منه وما لا فلا وصحة من المسلم لذم وبالله فلا تفرق

لموت في دارة ولا تفرق في الثلث والارثه وقائه قبل مباشرة

اشتهر به عند التمس تسببا لحرف الميراث الا باجازه ورثته بعد موته فتفرق

ولو في الثلث او لوارثه وقائه ولا يفتي غير تميم الا في تحيينه في

اَنْ تَنْتَهِىَ وَاللَّيْسَ عِنْدَ مَلَكٍ وَاَنْ تَكُونَ قَدْرًا وَقَدِيمَ الدِّينِ عَلَيْهِمَا اَيُّ الرُّسِيَّةِ لَانْهَا
 تَبْرَعُ وَاِذَا الدِّينُ وَاجِبٌ وَيَصِحُّ اَنْ تَقْبَلَ الرُّسِيَّةَ بِهَذِهِ سَوْرَةٍ اَيُّ الرُّسِيَّةِ لَلْقِلَّةِ
 وَلِلسَّابِقِ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا فِي حَيَوِيَّةِ فَلَوْ قَبِلْنَاهَا فِي حَيَوِيَّةِ فَلَمْ يَدْهَبْ هَذَا
 سَوْرَةٍ وَلَوْ رَدَّهَا فَيُنْفَا فَلَمْ يَقْبَلْ لَهَا بَعْدَهُ وَبِأَيِّ الْهَيْئَةِ بَعْدَهُ بِمَا هِيَ
 بِهَذَا اَيُّ اَمَّا الرُّسِيَّةُ ثُمَّ مَا تَصِحُّ بِهَا قَبُولُهَا وَالرَّدُّ فَانَّهُ يُمْكِنُ اَيْضًا اَلْقَبُولُ
 فَلَوْ اَيُّ الرُّسِيَّةِ بِهَذَا لَوْ رَدَّ اَيُّ الرُّسِيَّةِ لَمْ يَكُنْ اَيُّ الرُّسِيَّةِ اِنْ يَرْجِعُ عَنْهَا اَيُّ
 عَنْ الرُّسِيَّةِ يَقُولُ صَحِيحٌ اَوْ يَنْقَلِبُ يَقْطَعُ حَقَّ الْمَالَ عَنْ الْفَقِيرِ بَايَ نَزِيلٍ
 اَيْتُهُمْ وَاَعْلَى مَا يَنْتَفِعُ كَمَا تَمَّ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْفَقِيرِ اَوْ يَنْقَلِبُ يَنْزِلُ فِي الْحَوْرِ
 بِهِ مَا يَنْتَفِعُ تَسْلِيْمًا اَيُّ الرُّسِيَّةِ بِهَذَا اَيُّ مَا رَأَى كَلِمَةً يَدْرِي لَيْتَ الْمُسَوِّفَ
 الرُّسِيَّةَ بِهَذَا يَسْتَمِيزُ وَكَلِمَةً يَدْرِي الْبُنَى فِي دَارِ اَوْ يَنْقَلِبُ اَيْضًا اِنْ يَرْجِعُ عَنْهَا اَيُّ
 بِتَصَدَّقَ يَنْزِلُ مَلِيحَةً لَا يَبِيعُ وَالْقِسْمَ لَا يَكُونُ رَاجِعًا عَنْهَا يَنْقَلِبُ نَحْبُ
 اَوْ يَمُوتُ بِهَذَا لَانَّ تَصَدَّقَ فِي التَّبَعِ وَالْجُودُ بِهَا خَلْفًا لَكَ يَوْمًا فَانَّ الْجُودَ
 عَنْدهُ رَجُوعٌ وَيَنْقَلِبُ هَبَّةً الْهَرِيضِ اَوْ رُسِيَّةً لَمْ تَكُنْ عِنْدَ هَذَا اَيُّ الرُّسِيَّةِ
 اَوْ الرُّسِيَّةِ ثُمَّ مَا تَمَّ لَانَّ الرُّسِيَّةَ اِيْمَانًا بِهَذَا الْمَوْتَ وَهَارَتْ بَعْدَهُ وَارْتَدَّتْ لَمْ تَكُنْ

من ان يصرح الى
 من ان المسلمون من ذوات
 حبيته وان لا ياتوا بسبب
 هذا لا يصدق من قوله
 لا يصدق من قوله
 من ان يصرح الى
 من ان المسلمون من ذوات
 حبيته وان لا ياتوا بسبب
 هذا لا يصدق من قوله
 لا يصدق من قوله

يَبْطُلُ اقْرَاجُ اَيِّ الْهَدِيْفِ وَوَقِيْتِهِ لَئِنْ كَفَرَ اَوْ عَدِلَ اِنْ اَسْلَمَ اَوْ اَعْتَقَ

بَعْدَ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ لِقِيَامِ الْبَيْتَةِ وَتَمَّ الْقَرَارُ فَيُؤْتَى ثَلَاثَةُ الْاَنْشَارِ

لَا اَنْ الْبَيْتَ سَبِيْلَ الدَّرَجَةِ وَالْوَصِيَّةُ فَلَمَّا وَقَعَ هَبَّتْ سَيْفِي

مُطْلِقٍ وَاشْدَادٍ سَلْبَةٍ اَوْ مَنَ بَعْلَةِ السَّيْلِ وَبَعْدَ ذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ مِنْ هَلِ

مَالِهِ اِنْ طَالَتْ يَدُّهُ سَنَةً اَوْ اَتَتْهُ مَوْتُهُ اَوْ اِنْ تَطَلَّعَتْ وَفِي مَوْتِهِ

فِي ثَلَاثَةِ اَوْ اِذَا اجْتَمَعَ الرُّمَالُ وَمُنَاقَ عَنْ ثَلَاثَةِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ يَفِيضُهَا

فِي مَضَادٍّ وَنَهْنٍ قَدِيمٍ اَلَيْسَ مِنْهَا اِلَّا الْبَيْتُ فِي الْقَضَاءِ لَئِنْ اَهْمَّ وَاِنْ اَخَذَ

الْمَوْصِي فِي الْوَصِيَّةِ اِنْ تَسَارَتْ الرُّمَالُ قَدِيمَةً كَمَا لَمْ يَلْهَافُ فِي الْبَيْتِ اَوْ

نَوَافِلَ قَدِيمٍ فِي الْقَضَاءِ مَا قَدَّمَ الْمَوْصِي فِي الْوَصِيَّةِ فَإِنْ اَوْفَى بِحُجَّتِهِ اَجْعَلْ

عَنْهُ اَلْبَائِزَ بِلَدِّهِ اِنْ كُنْهُ نَفَقَتْ ذَلِكَ وَالْاُفْرَاطُ حَيْثُ تَحْفِيهِ وَاِنْ مَاتَ

هَلْجًا فِي طَرِيقٍ وَاَوْفَى بِالْحُجَّةِ عَنْهُ نَحْجُ بِلَدِّهِ رَاكِبًا وَاَلَا مَنَ حَيْثُ

مَاتَ اسْتَحْسَانًا اِنْ بَلَغَ نَفَقَتْ ذَلِكَ وَالْاُفْرَاطُ حَيْثُ تَبْلُغُ وَمَلْعَم

بَابُ الْوَصِيَّةِ ثَلَاثُ الْمَالِ

اِذَا اَوْفَى الْمَرْثِي بِثَلَاثَةِ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ ثَلَاثًا وَبِثَلَاثَةِ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ اِخْرَاجَ الْبَيْتِ

وَالْوَصِيَّةُ ثَلَاثُ الْمَالِ

اِذَا اَوْفَى الْمَرْثِي بِثَلَاثَةِ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ ثَلَاثًا وَبِثَلَاثَةِ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ اِخْرَاجَ الْبَيْتِ

وَالْوَصِيَّةُ ثَلَاثُ الْمَالِ

اِذَا اَوْفَى الْمَرْثِي بِثَلَاثَةِ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ ثَلَاثًا وَبِثَلَاثَةِ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ اِخْرَاجَ الْبَيْتِ

وَالْوَصِيَّةُ ثَلَاثُ الْمَالِ

لأنه كذا من العينة
لأنه واحد منها يترك
ما لا يترك

أي الذي ذكره فثلثه لهما بمسدين اتفاقاً وإن أوفى بثلث ماله أي

لزيد وبسد ماله لآخر فالثالث بينهما اتفاقاً وإن أوفى لآخر

بجميع ماله ولاخر بثلث ماله وإيجبه وإذا كان فثلث بينهما نصفان لأن

الرئيسية بالثمن من الثلث إذا لم يجز تقع باطلة فتجعل لزيد أوفى للآخر

بالثلث فيصنف الثلث بينهما وقال لا يترك الثلث فيجعل للآخر ثلثا

أرباع وللآخر ربعاً ولا يترك للرئيسية لئلا يترك الثلث عند دافئ آخر عند

أي يخيف المراد بالاضرب الوسطان بين الحساب فهذه سهام الرئيسة الصريحة

أشاز فاضرب نصف لرواحد بينهما ثلث ماله يكن سدساً فاعل سدس

سأله وعند لهما سهام الرئيسة أربعة كما قد من الألف ثلث سائر فاتها

فوضرب عند ه وهي الحياة أي العظام والسحابة والدرهم الرئيسة أي

المطلقة في القيد بثلث أوفى أو نحوها ومن قسم ذلك أربعة المربعين

لرئيسة بالدرهم مثلاً أي بجائز في ربع يأنى وزهر أوفى بثلث عند

قيمة الدرهم ربع ثلثا ماله ولاخر بثلث ماله وكبر فخرج فالثالث

من ماله بينهما اثلاثاً إجماعاً ولو أوفى لآخر بثلث يوجب البتة

لأن رعيته شئ بالذات فإذا
أول بعد لا ينفك عنه أرواح
تدبر ما شئت من غير طاعة

لأن رعيته لا ينفك عنه

الوقية سواء كان ابن أو ولد أو مولا بنفسه أو لا تمتح إليها الوقية

للغير عما هو عليه حق الإبن بخلاف مثله فإن مثله ليس بغيره وقال في كلامها

مخرج فإن كان له أي المولى إبن أو ولد أي لم يثاب بصيب الإبن

الثالث ولو لم يكن له مخرج مجهول من مال فالبين إلى العرثة فيقال لهم

أعطوا ما شئتم لأنهم من الإجماع لا تمتح فيه الوقية ولو أوقف له

بعض من ماله فله السدس من غير مخرج أي في بعض الناس وهو كالجزء

المجهول في غير فإنا فالبين إلى العرثة فإن قالوا إلى من سدس ماله لم يبق له

ثانياً ثلث ماله وأجازوا إلى العرثة الوقية فله ثلث فقط وأوقف له

سدس ماله لم يبق له سدس فقط وأوقف مثله وهو المجرى أو ثلث

ففيه فله ثلثاه ثلثاً من ماله فله ثلث ماله وإن أوقف بثلث ماله

مفاوتة أو ثلث ماله فله ثلثاه فله ثلث ماله وعند زفر له في كل

مدر ثلث الباقي وأوقف له بالذات أي المولى ويثبت فيه الثلث

وهذا أي نقد فإن خرج الثلث من ثلث العين دفع المالك إلى والآخر

فثلث العين دفع إليه والآخر يخرج يثبت بعد ذلك المدين دفع إليه

فثلث العين دفع إليه والآخر يخرج يثبت بعد ذلك المدين دفع إليه

ثَلَاثَةٌ يَسْتَرَفُّ هُنَا وَيُحِبُّ الْآخَرَ وَإِنْ أَوْفَى بِثَلَاثٍ مَالَهُ لَمْ يَدْرِ عَمِيرٍ
 وَالْحَالُ أَنْ يَمُوتَ فَيُجْلَى لَمْ يَدْرِ لَأَنْ يَتَّي لِيَزَاهِرَ الْخَيْ فَاذْ قَالَ
 ثَلَاثٌ مَالَهُ بَسْمًا يَنْصَبِينَ وَهَمٌّ وَمَيِّتٌ فَلَمْ يَدْرِ يَنْفَسُهُ وَإِنْ أَوْفَى لَمْ يَدْرِ
 ثَلَاثٌ مَالَهُ وَالَّذِي هُوَ الْمَوْجُ فَيَقْبِرُ وَفَتَى الرُّمِيَّةُ فَضَارَ غُيَا فَلَ إِي
 لَمْ يَدْرِ لَمْ يَدْرِ غُيَا عِنْدَ مَوْتِهِ لَأَنْ الْعَبْرَةَ فِي الرُّمِيَّةِ هَذَا لَمْ يَدْرِ لَمْ يَدْرِ
 وَمَيِّتٌ وَلَوْ أَوْفَى بِثَلَاثٍ غَنِيٌّ وَلَا غَنِيٌّ لَمْ يَدْرِ إِنْ هَلَاكَ فِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بَلَّتْ
 الرُّمِيَّةُ لَتَعَلَّقَهَا بِالْعَيْنِ فَيَبْطُلُ اسْمُهَا وَلَوْ قَالَ أَوْفَيْتُ لَمْ يَشَأْ مِنْ
 مَالِهِ وَلَا شَأْنًا لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَفْعَلْ
 وَلَوْ أَوْفَى بِثَلَاثٍ مَالَهُ لَأَمَارَاتُ أَوْلَادِهِ وَقَدْ ثَلَاثٌ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
 قِيمٌ فِي ذَلِكَ الثَّلَاثِ خَيْرٌ مِنْهُمْ لَوْ تَلَاثُ أَسْمَاءُ مِنْهُمْ وَهِيَ لِلْفُقَرَاءِ
 لِلْفُقَرَاءِ وَيَسْتَفِيقُ الْمَسْكِينُ وَعِنْدَ هَذَا يَفْعَلُ يَفْعَلُ لَأَنْ لَفْظُ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
 هِيَ وَأَقْلَبُ سَهْمًا قُلْنَا أَلِ الْخَيْسِيَّةِ تَبْطُلُ الْجَمْعِيَّةُ وَلَوْ أَوْفَى بِثَلَاثٍ
 لَمْ يَدْرِ مَالًا لِلْفُقَرَاءِ فَلَمْ يَدْرِ يَنْفَسُهُ وَلَوْ يَفْعَلُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ
 أَثَلَاثًا كَأَمْرٍ وَلَوْ ثَلَاثٌ لَمْ يَدْرِ وَالْفُقَرَاءُ وَالْمَسْكِينُ قِيمٌ أَثَلَاثًا عِنْدَ الْإِمَامِ

فان ستم والخمسة اربعون
والسكان سبعة ندر

لا يوجد اذ ستم ندر

واخما ساعدت بخمسة ولراوف بمائة لزيد ومائة لهم ونقال لآخر اشركت
بعضها في نصيبها فله اي لهذا الآخر ثلث ما اكل منها من المائة تساوي
نصيبها فامكنة المساواة في كل من الثلثة ثلثا المائة ولراوف بمائة

لزيد وخمسين لهم ونقال لآخر اشركت بعضها في نصيبها فله نصف ما اكل
منها لآخر نصيبها تساوي عما سنها وان قال المريفنا لم يثق لفلان
عاش دين فصدقوا او الغلان فيما قاله صدق وجوزوا الى الثلثة بمساواة

لازم املة الحق دين وبقدره يشترط طريق الرتبة فان اوفى بوفاء ما مع ذلك

او مع قبل لفلان عا دين فصدقوا غير له ثلث ما اكل لآخر البوميا في
غير له ثلثاه للورثة وبعد ذلك العزل قيل لكل فريق من الفريقين صدقوا

فما انشتم من اي مقدار فيؤخذ امحاز البوميا بمثل ما اقر رايته وما
بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان الدائن بدين مائة مثلاً

يقطع ثلثها مما في ايديهم فان فضل يمس من فلهم من الاخذ او يوفى هذه الورثة
بثلث ما اقر رايته وما بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان

الدائنين ثلثا ما يمس مثلاً يمس ما يمس من ايديهم فان فضل يمس
وهو ما عول لهم من الثلث ندر

فما انشتم من اي مقدار فيؤخذ امحاز البوميا بمثل ما اقر رايته وما بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان الدائنين بدين مائة مثلاً

يقطع ثلثها مما في ايديهم فان فضل يمس من فلهم من الاخذ او يوفى هذه الورثة بثلث ما اقر رايته وما بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان

الدائنين ثلثا ما يمس مثلاً يمس ما يمس من ايديهم فان فضل يمس وهو ما عول لهم من الثلث ندر

فما انشتم من اي مقدار فيؤخذ امحاز البوميا بمثل ما اقر رايته وما بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان الدائنين بدين مائة مثلاً

يقطع ثلثها مما في ايديهم فان فضل يمس من فلهم من الاخذ او يوفى هذه الورثة بثلث ما اقر رايته وما بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان

فلهما والالاوي على فم من الفهمين على الفهم بدعوى الزيادة و
 لو اوصى بشئ لاجبي ووارثه فله اي للاجبي نعم الشئ وبطلت وصية
 لوارثه لما رت ان الرص لم غير وارث ولو اوصى بشيئين ثلثت تفاوتت هيد
 وشيئا ودي ثلثت رجا لكل من شرب بعينه فمضاع منها ثلث ثلث
 الرثة ولم يذراي هو اي الفانيع والرثة تقبل لكل من هلك هتك
 بطلت الرصة لجمالة المستحق لكن ان ساهم اي الرثة ما بق منها من
 ثوبين اليهم هاتر مخرج لرد ال مانع وهو الجود فاخذ ذوالاجل
 ثلثي الثوبين الاخيرين الثوبين الباقيين وذوالردي ثلثي الاخيرين منها
 وذوالرصة ثلث كل واحد منها لان التسوية بقدر الاماز ولو اوصى
 احد الشريكين ببيتين من دار شريك بينهما قسمة بينهما فان اصاب
 البيت حظ الموصي فهو للموصي له وان وقع ذلك البيت في نصيب الشريك
 فله اي للموصي له قد رة اي مثل ذلك البيت ذوالا من نصيب الموصي
 كما كان الحكم كذا في الاقرار ببيت معين من دار شريك ولو اوصى
 لرجل بالبيت ذوالرعي اي هينة بان عاين وديعة عند الموصي من

مَا أَخْبِرَ فَأَجَازَ الْغَيْرُ الرَّسِيَّةَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْتِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ أَيْ إِلَى الْمَوْتِ
 لَهُ قَبْحُ الْإِبْرَاءِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَيْعُ مِنْ الدَّفْعِ وَلَوْ بَعْدَ أَجَازَتِهِ لِأَنَّهُ
 أَجَازَ قَبْلَ أَنْ يَتَّبَعَ مِنْ الدَّفْعِ وَأَمَّا بَعْدَ الدَّفْعِ فَلَا مَرْجِعَ لَهُ
 وَلَوْ أَتَاهُ الدَّفْعُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لِلْمَيِّتِ أَثَرُ قِسْمَةِ أَبِيهِ لَمَّا كَانَ بَالِثًا فَهِيَ
 أَقْبَرُ مِنْ دَفْعِهِ إِلَيْهِ ثَلَاثَ نَقِيبٍ اسْتَحْسَانًا وَلَوْ أَوْفَى لِرَجُلٍ بَابَ فَوَلَدَتْ
 بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْتِ وَلَدًا وَلَهَا مَخْرُجٌ مِنْ ثَلَاثَ ذَوِي عَالٍ وَالْأَخِيرُ جَانِبُهُ

أَخَذَ الثَّلَاثَ مِنْهَا مِنْهُ لَأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَزِيحُ الْأَمْلَ وَهِيَ الْمَيِّتُ بِأَرْسُولِهَا هَذَا
بَابُ الْعَقْدِ فِي الْمَرْفُوعِ يَقْتَضِي حَالَ الْعَقْلِ فِي

تَصَرُّفٍ مُتَجَرِّدٍ وَفِيهِ أَوْجِبَ حَكْمٌ فِي الْحَالِ هُنَا هُوَ أَوْفَى لَزَيْدٍ فَإِنْ كَانَ
 الْعَقْلُ فِي حَالِ الْقَمَّةِ فَمِنْ كَلَامِهِ وَالْإِبْرَاءُ لَأَنَّ فِي الْمَرْفُوعِ ثَلَاثَ أُمُومٍ

الْمَيِّتِ إِلَى مَوْتِهِ وَفِيهِ أَوْجِبَ حَكْمٌ بَعْدَ مَوْتِ كَانَتْ هِيَ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ
 قَبْلَ لَزَيْدٍ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَحْتَثُّ مِنَ الثَّلَاثِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ الْقَمَّةِ

وَكُلُّ مَرْفُوعٍ مِنْ كَلَامِهِ وَأَعْلَى أَنْ أَعْتَقَهُ أَيْ إِلَى الْمَرْفُوعِ وَمَعَابَاتُ أَيْ
 سَاعَتِهِ فِي الشَّرْأِ وَالْبَيْعِ وَوَقْفِهِ وَفِيهِ كَذَلِكَ حَكْمٌ هُكْمٌ

كَمَا بَاعَ بِالْخَمْسِينَ مِائَةَ الْمِائَةِ

وكانت ماله في
 ما كان عليه يساوي ما كان
 ما اعتقد عبد الله في ماله
 يعني المالك لم يغير

وقية فيقتر من الثلث فإن كان فاعتق وشارك الثلث منها في أي

المحاباة أجرة فيصرف الثلث إليها ويسبق المقتضى في قيمته ويقاسم

بأن اعتق فإلى استيراق قسم الثلث بينهما وقال اعتق أو من المحاباة

بغيره أو وقية أي الميراث بأن يفتق منه بعد الماله عند التفتد الوقية بما

منع من الهاتر إن ملكه ورثه منها لأنما وقية بالسبق بالماله فتتفد لها الوقية

في أقل منها تفتد في غير الوقية فلا يفتد بها الوقية بالبح عنه بالماله

فإنها ناذرة ولو ملك بعد منها وتبطل الوقية بغيره الوقية عند

عبدية بعد موته إن حتى العبد بعد موته في دفع بالجنانية وإن فدى بالارضاء

لا تبطل ولو أرقى لزيد مثله ماله وتري عبدا فاقدر كل من الوارث

وزيد إن الميت اعتق هذا العبد فادع زيد عتقه فعتبه ليعتد من

على الماله وأدعى اليراث عتقه فممنه ليعتد من ثلثه فالقول للوارث

مع يمين لانه منكم استحقاق زيد ولاشك لزيد إلا أن يفتد من ثلث

شك على قيمة العبد أو يمين يمينه على دعواه أن العتق في المحبة قبل

يشت وأرادت رجلا دينها الميت وأدعى العبد عتقا في المحبة والماله

لأنه ممنه في أخذه فلا يشك له الوقية بالثلث

لَا خَيْرَ فِي الْعَبِيدِ
لَا خَيْرَ فِي الْغَنِيِّ وَالْعَبِيدِ
لَا خَيْرَ فِي الْغَنِيِّ وَالْعَبِيدِ
لَا خَيْرَ فِي الْغَنِيِّ وَالْعَبِيدِ
لَا خَيْرَ فِي الْغَنِيِّ وَالْعَبِيدِ

لَهُ غَيْرُهُ فَهَذَا الرَّابِعُ يَسْتَعِي الْقَبِيلُ فِي قِيَمَتِهِ وَتَدْفَعُ إِلَى الْغَنِيِّ وَقَالَ
يَقْتَرُ وَلَا يَسْتَعِي فِي شَيْءٍ وَسَلِمَ بِأَبِ الْوَصِيِّ لِلْأَقَامِ فِيهِمْ

أَعْلَمَ أَنَّ جَارَ الشَّيْخِ مِنْ لَمَعَاتِهِ وَهُوَ الْغِيَاثُ وَقَالَ لَا يَسْكُنُ فِي مَحَلَّتِهِ

وَيُخَيَّرُ مِنْ بَيْنِ الْحَلَةِ وَهُوَ الْأَسْتَحْسَانُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْجَارُ إِلَى الْبَنِينَ

دَارَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَأَمَّا مَهْرُ فَرْدَى رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ جَانِبِ زَوْجَتِهِ

كَأَبَائِهَا وَأُمَّهَاتِهَا وَأَخْوَالِهَا وَأَخَوَاتِهَا وَغَيْرِهَا وَأَمَّا خَتَنُ فَرْدَى كَلِّ امْرَأَةٍ

فَإِنَّ رَحِمَهُمْ مِنْ كَانِ زَوْجٍ بَنَاتٍ وَأَزْوَاجٍ عَمَّاتٍ وَأُمَّهَاتٍ فَزَوْجَتُهُ

وَقَالَ لَمَنْ فِي عِيَالِهِ وَنَفَقَتُهُ غَيْرُهَا لِي وَفِيهَا الْأَسْتَحْسَانُ وَهُوَ يُؤَدِّي

بِقَوْلِهِ تَعْرِجُ بَيْنَهُ وَأَهْلُهُ الْأُمَرَاءُ وَأَمَّا أَلَةُ فَاهْلَيْتَ لِأَنَّ اللَّهَ قَبِيلُهُ

يَنْسَبُ الْيَقَانِيْدُ خَلْفَ كُلِّ مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ بِوَجْهِ وَجَدَةٍ مِنْ قَبْلِ آبَائِهِ إِلَى

أَنْفِهِ أَيْ فِي الْأَسْلَامِ الْأَقْرَبُ وَالْأَبْعَدُ وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ

وَالْمُسْتَفِيْرُ وَالْعَبِيْرُ فِيهِ مَسْجُودٌ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوُلِدَ الْبَنَاتُ وَأَوْلَادُ

الْأَخَوَاتِ وَلَا أُهْدَى مِنْ قَرَابَتِهِ لِأَنَّ الْبَوْلَ إِذَا نَسَبَ إِلَى أَبِيهِ لَا إِلَى أُمِّهِ

أَقْرَبُ وَأَهْلِيَّتُهَا أُمُّهَا وَأَبَاؤُهَا يَتَجَسَّسُ بِأَبِيهِ لِأَبَائِهِ وَإِنْ

وَأَمَّا هَذِهِ
وَأَمَّا هَذِهِ
وَأَمَّا هَذِهِ
وَأَمَّا هَذِهِ
وَأَمَّا هَذِهِ

لَهُ الْوَصِيُّ
لَهُ الْوَصِيُّ
لَهُ الْوَصِيُّ
لَهُ الْوَصِيُّ
لَهُ الْوَصِيُّ

فَقَدْ نَزَلَ فِيهِ
فَقَدْ نَزَلَ فِيهِ
فَقَدْ نَزَلَ فِيهِ
فَقَدْ نَزَلَ فِيهِ
فَقَدْ نَزَلَ فِيهِ

ألا ذاك لا بد اسم قبيلة
 نبتوا لأنهم لا ذاك أرواح
 يحد الانتماس سما في آدم
 در الحنا

تحدثت بارت شتا

وَلَا غَنِيَاءَ وَلَا أَرْفَاقَ مِنْهُ مُتَّقِينَ وَتُفَتِّحُونَ لَهُمُ ابْوَابَ الرَّحْمَةِ
 لَا تَنْفُذُ إِلَى مَشْرِكَ وَلَا تَعْبُودُ لَهُ وَلَا تَقْرَبُ تَدْلَعُ أَحَدَهَا وَمُتَلَهِّمًا

بَابُ الرِّسِيَةِ بِالْخِدْمَةِ وَالسَّكَنِ تَقَعُ الرِّسِيَةُ لِرَجُلٍ

يُخَلِّدُ سِتْرَ عَيْلَةٍ وَسَكَنُ دَارِهِ مَدَّةً مَهْلُومَةً أَوْ أَبَدًا لَأَنَّ الْمَنَافِعَ يَقَعُ عَلَيْهَا

وَتَقَعُ بِفُلْتِهَا وَالْإِدَامَةُ الْعَبْدُ وَلَرَأْيُ الدَّارِ فَإِنْ خَرَجَتْ الرِّسِيَةُ إِلَى

عَيْنِهَا مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَ رَقَبَتَهَا إِلَى أَيْ الرِّسِيَةِ لَهَا أَوْ لِأَجْلِ الرِّسِيَةِ

وَالْأَخْذُ مِنْ قِسْمِ الدَّارِ اثْنَانِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ بِمَقْدَارِ وَتَقْبُلُ الْعَبْدُ الْخِدْمَةَ

فَيُخَدِّمُ بِهَا وَالرِّسِيَةُ يَرِينُ وَيَزِيدُ أَيْ الرِّسِيَةِ لَهَا هِيَ قِيَمَةُ بَرَمِيسٍ

تَبْطُلُ الرِّسِيَةُ بِمَوْتِهِ بَعْدَ مَوْتِ أَيْ الرِّسِيَةِ يَهُودُ الْعَبْدُ وَالْإِدَامَةُ

الرِّسِيَةُ أَيْ رَتَبَةُ الرِّسِيَةِ بِحَكْمِ الْمَلِكِ وَلَرَأْيُ بَرَمِيسٍ بَسْتَانٍ فَإِنَّ الرِّسِيَةَ

وَالْحَالُ أَنْ فِيهِ ثَمَرَةٌ لَأَنَّهُ أَيْ الرِّسِيَةِ لَهُ ثَمَرُ الثَّمَرَةِ فَقَدْ لَأَنَّ الثَّمَرَةَ

أَيْ لَمْ يَجُودْ عَنْ فَاوَزَ زَادَ الرِّسِيَةَ أَبَدًا فَلَهُ ثَمَرُ الثَّمَرَةِ وَمَا يَحْدُثُ فِي

الْمُسْتَقْبَلِ مَا عَاشَ كَمَا فِي الرِّسِيَةِ بِفُلْتِهَا بَسْتَانٍ فَإِنَّهَا لَمْ تَطْلُقْ مَا عَاشَ

وَلَرَأْيُ بَرَمِيسٍ غَيْفٍ وَلَدَيْهَا وَلَبْنُهَا لَأَنَّهُ أَيْ الرِّسِيَةِ لَهُ مَا وَفَدَ

لَمْ يَسْأَلْ قَالَهُ أَبَدًا وَسُؤْلُهُ كَانَتْ
 مَعْرُوضَةً فِي
 الْمَالِ أَوْ رَسَا
 الْجَدِّ شَيْءٌ
 الْمُسْتَقْبَلِ
 لَمْ يَسْأَلْ

البَدِّ والقبول إِذَا غَرَّرَ سِوَا وَلَمْ يَحْدُثْ بِرَيْبَةٍ شَيْءٌ يَنْتَهِكُ
 أَيُّ مَنَ ارْتَدَّ الْمَرْءُ وَأَنْ جَدَّ بِي أَيُّ بَكْوَيْهِ وَمَيَّا فَاذَ الْعِلْمُ بِي لَيْسَ شَيْءٌ
 فِي مَنِّ التَّصَرُّفِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ فَاذَ الْعِلْمُ بِالْمَرْءِ شَرَّافٍ فَارْتَدَّ
 عِنْدَهُ لَمْ يَرُدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ مَيْحَ قَبُولِهِ لَا يَجْعَلُ الرَّحْمَنُ لِبَيْتِ الْأَبْدَانِ
 إِلَّا إِذَا نَفَذَ قَائِمٌ رَدَّهُ فَلَا يَبْقَى تَبَرُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ أَنَّ الْعَبْدَ
 غَيْرَهُ أَوْ كَانِ أَوْ فَاسِقٌ بَدَلِي أَيُّ عَارِ هَذَا الْقَائِمِ بِقَبُولِهِ وَمَوْجِبِ
 اقْتِبَالِ اللَّيْظِ لَأَنَّ الْعَبْدَ مَجْزُورٌ وَالْإِذْعَالُ وَالْفَاسِقُ مَبْهُرٌ بِالْخِيَانَةِ فِي
 لَوَاكِعِ عِبْدِهِ وَالْحَالُ أَنْ مَرَّتْ مِغْيَارُ مَيْحَ وَاللَّوَاوِلَايَةِ فَالْإِيصَحُّ يَطْلُنَا
 وَلَوْ أَنَّ عَامِلَ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا أَيُّ بِالرَّيْبَةِ هَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ رِعَايَةِ لِحُزْنِ الْمَيْحِ
 وَهَقَّ الْوَرِثَةُ وَبِحُزْنِ أَنْ يَبْقَى وَهَقَّ أَيْ يَنْتَهِكُ عَلَى التَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ غَيْرُهَا
 وَلَوْ أَنَّ الْإِثْنَيْنِ لَيَجُوزُ أَنْ يَتَرَدَّدَا عَلَى التَّصَرُّفِ وَالْإِثْنَانِ عَشْرُ تَجَمُّعِيَةٍ أَيُّ
 الْأَسْنَادِ لَدَفْنِهِ وَشَيْءٌ أَوْ كَلْبَةٍ وَشَيْءٌ أَوْ هَاجَةِ الْبَطْنِ لَطَهَامِ وَالْإِتْهَابِ
 أَيُّ قَبُولِ الْمَيْحِ لَمْ يَرُدَّ وَدَيْعَةٍ عَيْنِ أَيُّ مَقْصِدَةٍ وَتَقْبِيلِ وَهَقَّ عَيْنِ وَ
 قَضَاءِ دَيْنِهِ عَنْهُ وَطَلَبِهِ وَامْتِنَاقِ عَيْنِ أَيُّ يَقْبَلُ وَالْخَصْرَتِ فِي هَقَّ

لَا يَجْعَلُ الرَّحْمَنُ لِبَيْتِ الْأَبْدَانِ

بَلْ نَعْمَةُ الْقَائِمِ لَا يَرُدُّهُ بَلْ يَكُونُ حَكْمُ الْإِثْنَيْنِ

شَيْءٌ أَوْ كَلْبَةٍ
شَيْءٌ أَوْ هَاجَةِ الْبَطْنِ
لَطَهَامِ وَالْإِتْهَابِ

الرَّفْعَةُ
السُّنْدُ

لَمْ يَطْلُبْ دَيْنَهُ عَنْهُ

في البيع ما يخاف تلفه وفيه انوار العتق فان الامراء فيها هائلا لغيرهم

تهدد الاجتماع وقال ابو بكر بن زيد كل منها ما التمس في جميع الاشياء

واعلم ان رقبتي الرقبتي شرا اوفى اليه ماله اوفى ما امر به وفيه في

الشركتين وتصح قيمته اي الوقي نائبا عن الوقي في الفيد او السفار

مع الموت له في التركة الميراث عليه اي الموت له ان فباع قسطنطينه اي

الرقبي لمقتد قيمته وانا قيمته نائبا عن الرقبتي له الخائب منهم في التركة

في بيع الرقبتي له بثلاث مائة من المال عليهم اذا فباع قسطنطينه مع الرقبتي

ومقتد القسطنطينه معهم للفاضل واخذ قسطنطينه عنه ان غاب فلا شيء له لبي

ملكه زيد الفاضل او ابيته وان قاسمهم اي قسم الرقبتي التركة مع الميراث

في يد من دفع اليه ليحج عنه بثلاث مائة ان ملكه الا ان يدفع اي الرقبتي او

في يد من دفع اليه ليحج عنه خلافا لما وقع في المناسك ولو اقر الميراث

شيء من ماله للحج عنه ففباع بعد موته لا يحج عنه بثلاث مائة اتفاقا

لانه عينه فاذا ملكه بطلت الرقبتي وقبض بيع الرقبتي عند التركة القيمة

الفراغ لا يدين لهم لتعلق حقهم بالمال ولو باع وقبض ما اوفى بيبه و

بفقد رخص فاستحق ذلك بعد ذلك عند هذه ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

عليه ولكن رجع بعد الفمارة التي ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

فلان ديناً لا يرفع في مال الطفل ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

وهذا ثم عند فاستحق البيع ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

لانتقام التسمية باستحقاق ما ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

من اجنبي اليتيم ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

وان باع الرقي ماله ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

التاف لا يجوز ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

شرا من غيره ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

مطلقاً واماً ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

واماً عقاره ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

الرق ماله ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

ماله على الاملاء ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

ان يبيع مال الوارث ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد} ^{لأن البيع قد}

لأن البيع قد
وانتقد في
8 في قال هذا
فما استحق
8 في قال هذا
بشاعة

لأن البيع قد
في الكتاب
في الكتاب
في الكتاب

لأن البيع قد

لأن البيع قد

لأن البيع قد

القمار خوفًا بنفسه ولا يجرع ماله أي القيم ينسب فإن فعلًا يصدق

بالزنج وفيمن رآه المار وعند أبي يوسف يسلم له الزنج مع رأس المال

ولو جرع ماله له جاز وفي أبي الطاهر القيم أجرة ماله من جوده فإن لم

يجعله وفي فالجدة أجرة فصل في شهادة الأوصياء

لشهادة الوصيان أن الميت أوفى إلى زيد بعد الموت شهادة بها أنهما

نفاها إلى أنفسهما بإثبات المدين لهما إلا أن يدعي ذلك أو أنه ومضى بها

وكذا الأبياز إذا شهد أن أباها أوفى إلى رطل وهو يتك ذلك لا تقبل شهادة بها

ولو ادعى الرجل تقبل استسنانا وكذا لم شهد أي الوصيان لم يثبت

مالم يطلقا شهادة تهما بأطلة أو شهدا لغيرهما أي الميت لا تقبل شهادة تهما

أيضا ومضى شهادة تهما بغيره أي بغير مال الميت كما مضت شهادة رجلين

لآخرين يدين النبي ذريرهما ميتة للرجلين وشهادة الآخرين الأولين مثله

أي بالنبي أيضا عليه بخلاف شهادة كل فريق بوجه الآخر فإنما لا تقبل

لأن فيها إثبات الشك وفيه تلذذ وطعم كتاب الخدش

وهو ذفرهم وذكر أبو نعيم عن الأشيب جميعا فإن قال من ذكره وهو

الذي ذكره

مذكر حكما وان بالاب ذبح فانت لانه لم تاسئل عن كيف يورث قال نعم

حيث يقول وايزال منها اي من الخبز والذكر والحكم للاسبق لانه دليل على

كونه المفضل الاما وان استويا فخرج المولى منها فضلا ولا تقسيم كثرته

خلافا لما حكاه قبل البلوغ اما بعده فلا اشكال انه ان بلغ وهو غيب

او لم يزل امرأة فجل وان ظهر له تدى او ليس ارعافا او حيا او طيه

رجل فامراة وان لم تظهر له علامت من علاماتها او قهار من العلامات

فشكل لعدم المذبح وعن الحسن انه تعدد املاء فان ضلح الرجل فنتج

عن ضلع المرأة ثم لا اراد بيان حكم المشرك عما هو الا هو في الاحكام

قال فيقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد

انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة

لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال

فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها

لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس

غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

لانه دليل على كون المفضل الاما وان استويا فخرج المولى منها فضلا ولا تقسيم كثرته

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ولا يقضي الجماعة بين من في الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد انه انت ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقام في موضع واحد السلوة لاحتما لفسادها واز اقام في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتال فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجل ولا عند امرأة ولا ينجس غير حرم لارجل ولا لمرأة وان قبل احد ثبته المضامة ولا يسافر بلا

ابو لها خا
امرأة حرم نزع
امرأة حرم نزع
امرأة حرم نزع
امرأة حرم نزع

هدم لاهما كون امرأة ويخبر ان تحت رجل امرأة اجبا طوا لاضمة
 له لان الختان عند ناسية بل تشبه له اي لختنه انك مالا والا فمن
 بيت المال ثم تباع ويد ثمنها اليه او يزوج امرأة لختنه وان كان مشكلا
 لا يغسل ميتا فان ما قبل ظهور حاله لم يغسل ويهم ويد تسجيته قيمة
 او تغطيته عند الدفن وان اجمع الجنائز يوضع جنازة الرجل بقرب
 الامام ثم دعوى المرأة اذا ما الايام عليهم معا عاية تحت التيمم فان
 ما ز ابره وتركة منه ابنا فله سهم وللاربعين عند ابي حنيفة وبه يفتي
 وعند ابن يونس له ثلثة بنسبة وعند محمد له خمس من اثني عشر
 مسائل شتى سئل عن مذي من الفم يتحقق الوضوء لان في
 نجس وكل خارج نجس يتحقق الوضوء ونجس عليه الفيل ان ما عليه
 الخروج النجاسة اه مسئلة الدعوى المستحابة يوم الجمعة عند نايقة
 القصر عما قبل عات مشايخنا اه الخروج من الصلاة لا يتوقف عما قبل
 الامام عليه فلو دخل رجل بعدة اليه في اخطا اه مسئلة ليرزى الزكاة
 بقلب الا انه سهاه قضاها في الامح اذا كان المستقر من يستحق ابقا اه
 لانه العتب للعلل للالسان

مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

بعين احد اليوسين حاج سبل ايام الاخرى فليقضها بكتابا لايدي
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

باللسان في وقته ويلج وطاويص وشاويص وغيره من هذه
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

عازا احتباسه لم حتى لا يقدر على الطام فان انت ذلك وغيره اشارت بكم
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

يبقى الى الميت وعليه التقى مسألة كرهتم فامم البقرة والشاة وغيره
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

اشياء الفرج والحفية والذكر والدم المسفوف والمرارة والمثانة والقعدة
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

بضم الفين كل عقدة في الجسد اطار بها شحم وعلى قطعة صلبة بين العقب
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

مسألة الاتيان باليسمين هدام عند فعل الجماع كما عند الزنا وشرب الخمر
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

وطئ الحائض واخل الطحال المضمون او المسموم وقيل الاستعمال واداء
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين رمضان
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما

مَرْقَةُ أَوْ دُهَابَةٌ سَرَقَتْ أَوْ خُرِقَتْ وَجَدَهَا سَابِغًا لَانَتْ عَلَى الْخُذْرِ
 السَّارِقُ يَسْتَمِيتُ عَلَى الْحَرَمِ الْقَطِيعِ بِلَا تَلَعٍ وَلَا إِذْ شَرَعَ أَنَّهُ أَهْلُ
 الْبَيْتِ وَالْحَشِيشَةُ وَالْأَفْيُونُ حَرَامٌ وَعَنْ قَائِلٍ إِنَّ سَبِيغَ الْبَيْتِ أَيْضًا
 وَكَمْ وَاسْوَدَّ وَاسْتَفْهَمُوا الْأَسْوَدَ الْمَعْرُوفَ بِالْبَيْتِ فَظَلَمَ الْعَقْلُ
 وَبَيَّطَ الذِّكْرَ وَبَعْدَ ثَمَنًا وَجَنُونًا وَعِمَارَةً وَقَعِ قَفْصُ الْأَفْيُونِ
 طَرِيقَةُ عَمْدِيَّةٍ وَلَوْ خُذْتُهَا لَمْ يَطْعَمْ جِلْدَةُ الْحَشِيشَةِ كَمَا يَنْظُرُ فَإِنْ قَطَعَ

لَأَنَّ الْخُفْيَانَ بَيْتَهُ مَوْكِدُهُ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ وَهُوَ مِنْ شَهَائِدِ الْأَسْطِغَامِ
 فَلَا يَمْتَكِلُ إِلَّا الْعَذْرَ وَعَذْرُ شَيْخِ أَسْلَمَ لَا يَطْفِئُ ظَاهِرُ رُوقَةٍ غَيْرَ مُعْلَمٍ
 قِيلَ سَبْعٌ وَقِيلَ عَشْرٌ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ سَبْعَةٌ وَخُفْيَانُ الرِّادَةِ لَيْسَ
 بِمَكْرَةٍ لِلرَّجُلِ لَأَنَّ الْإِبْجَامَ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ سَبْعَةٌ وَهِيَ
 لِلْبَهَائِقَةِ فِي التَّنْظِيفِ أَيْ لَا يَبْقَى فِيهَا غَيْرُ الْأَسْيَادِ وَالْمَالِكَةِ الْأَبْطَرِيقِ
 التَّبَعُ وَيُسْتَحَبُّ التَّبَعُ أَوْ قَوْلُ مَنْ أَنَّهُ لِلْمَعَابَةِ وَالْشَّهْرِ أَيْ تَقْلِيدُ حَرَمِ

وَاجِبٌ
 وَاقِفٌ قَدْ كُنْتُ فِيهِ فَهَذَا يَصِيبُ حَتَّى لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنْ يَحْرَبَ الْأَمَانُ كَثَرَتِ لَهُ الْأَذَانُ
 فَلَا يَمْتَكِلُ إِلَّا الْعَذْرَ وَعَذْرُ شَيْخِ أَسْلَمَ لَا يَطْفِئُ ظَاهِرُ رُوقَةٍ غَيْرَ مُعْلَمٍ
 قِيلَ سَبْعٌ وَقِيلَ عَشْرٌ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ سَبْعَةٌ وَخُفْيَانُ الرِّادَةِ لَيْسَ
 بِمَكْرَةٍ لِلرَّجُلِ لَأَنَّ الْإِبْجَامَ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ سَبْعَةٌ وَهِيَ
 لِلْبَهَائِقَةِ فِي التَّنْظِيفِ أَيْ لَا يَبْقَى فِيهَا غَيْرُ الْأَسْيَادِ وَالْمَالِكَةِ الْأَبْطَرِيقِ
 التَّبَعُ وَيُسْتَحَبُّ التَّبَعُ أَوْ قَوْلُ مَنْ أَنَّهُ لِلْمَعَابَةِ وَالْشَّهْرِ أَيْ تَقْلِيدُ حَرَمِ

الله للتأويل ومن يهتدون من العلماء والسالحين وقال الربيع الأول

أريد من الحساب بالثمن والتأويل بالثمن ولم يعدم بالتفسير

أي قول غير الله تعالى ولا ياء سبب القاسم إذا كانت هيرا

أو كى باسم عليه ابنه يوم فوق أربع أضع فأنصح أن تعلم ليسوا لله

وتحل للنساء وقد أرسل في القاموس بكتبة الح وسط الظم وقد

الموضع الجليل وقيل شبه وكه للرب الجليل المعنى والحق لمقل

ابنهم من فنانا رسول الله صلى الله عليه وسلم المعنى وقد علم أيام والأمر

فإن رأى الشيطان الله والأعطاء باسم النور أو الربيع والمقام

أي أول الخريف والإدراك باليوم يعظم الكبار لا يجوز أي القاموس باسم

هذه الأيام حرام وإن قصد تعظيم كما يعظم المشركين يحكم لقل

عن من أشب بغير فهو منهم قال أبو محمد الكبير لو أن رجلا عبد الله خمسين

سنة ثم أبدى لمشيكي يوم النور بيمينه يري تعظيم ذلك اليوم فقد

كفر وميكمله الله ولو أبدى لمشيكي ولم يرب تعظيم اليوم بل جرى

على عادة الناس لا يكفر ولكن ينبغي أن ينقل قبله أو بعده تعظيم الشبهة

وَلَوْ شِئَ فِي مَا يَشْتَرِي قَبْلَهُ أَنْ ارَادَ تَعْظِيمَ كُنُوزِهِ وَإِنْ ارَادَ الْمَالُ وَالشَّرَابَ

والتعظيم لا ينكر زيله ودر المختار انه وهاز للشباب العالم ان يتقدم في

الشيء والمجلس على الشيخ الجليل ولهم شيا القدر والذين أوتوا العلم

وَرَجَاءُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ أَشَدُّ مِنْ رَجَاءِ الْيَهُودِ وَنَحْنُ نَعْتَمِدُ عَلَى اللَّهِ

عَلَامَةُ دُرَّةٍ الْأَشْيَاءِ بِمَا اخْلَافَ فِي الْمَعْنَى مِنْ النَّبَايَةِ وَقَالَ الزُّنْدَقِيُّ

حق العالما الجليل وقت الاستماع التاميد مورا وهو ان لا يفتح

لَكُمْ قَبْلَ وَلَا يَجْلِسُ عَلَيْهِمْ فِي الزَّخَابِ وَلَا يَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَتَّقُهُمْ عَلَيْهِمْ

مُسْتَبَدِّهِمْ شَايَةً لِّيُؤْخَذَ لَهُمُ الْبُزْءُ الْمَنْعُ فِيهِمْ فَفَرَّ الْبُغْضَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

دخلفها فان علي بن ابي طالب قد رآه في المنام فاما ارسيد بان في المنام

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

وَبَيْنَ يَدَيْهِ رُكُوعًا ۚ

سورة النمل

لَا عِقَادَهُ وَعَلَيْهِ هِيَ النِّسْفُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ بِمَجْمَعِ الْقِسْطِ وَبِكَ الْخِطَابِ

الطعام للضيافة في أيام العيش

[illegible]

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

الاصحاح الثاني عشر
في تاريخ الاسلام من سنة
سنة الف وستمائة
وحتى سنة الف وسبعمائة
تتم في ثمانية ايام
من تاريخ الف وستمائة
الى سنة الف وسبعمائة

346'